الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت.

ملحقة –قصر الشلالة–

قسم الحقوق

مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص: قانون اداري

الموسومة ب:

البلدية الذكية بين ضرورة الانتقال وتحديات التجسيد

إعداد الطالبان:

– قناب بوعلام

– سناجقي محمد أمين

تحـــت إشراف:

أ: أيت عيسى رابح

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة:

أ. جديلي خديجة	أستاذة مساعده "ب"	ملحقة –قصر الشلالة–	رئيســا
أ. أيت عيسى رابح	أستاذ محاضر "ب"	ملحقة –قصر الشلالة–	مشرفــا ومقررا
أ. بلحرب خيرة	ماجستير	ملحقة –قصر الشلالة–	مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

{نحن الآن في عصر التكنولوجيا الالكترونية
وقد حان الوقت لنضع الأشياء القديمة جانباً}.

-مونيكا إدواردز.

" كلمـــة شكــر"

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين فالحمد لله حمداً كثيراً أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الذي كان من دواعي فخري واعتزازي أن يكون مشرفا "**أيت عيسى رابح** " الذي أنارت توجيهاته طريقنا في إكمال هذه الدراسة

ولولاه لما كان لأي جهد أن يثمر ولما كان هذا البحث أن يرى طريقه إلى النور.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إثراء موضوع دراستنا.

كما نتقدم بالشكر للأعضاء لجنة المناقشة وكذالك الطاقم الإداري وعلى رأسهم مدير الملحقة "**وعراب أبو بكر**".

الطالبين: قناب بوعلام

سناقجي محمد أمين

إهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا للاتمام مذكرتنا تثمينا لمسيرتنا الدراسية

وهي ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

وهي مهدات لكل العائلة الكريمة خاصة أمي حفظها الله وأدامها نوراً لدربي

إلى كل اساتذتي الكرام وأخص بالذكر الاستاذ أيت عيسي رابح

والى كل زملائي في العمل والدراسة

إلى من كان لهم أثر في حياتي والى كل من أحبهم.

الطالب: قناب بوعلام

إهــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

أما بعد

إلى منساندتني في صلاتها ودعائها الى من سهرت الليالي تنير دربي

إلى من تشاركني أفراحي وأساتي إلى أجمل إبتسامة في حياتي إلى أروع إمرأة في الوجود

أمــي الغالية

إلى سندي التي لا يحلو طيب ألا بوجودها أطال الله في عمرها زوجتي الكريمة

وزهرة حياتي إبني ساجد.

الطالب: سناقجي محمد أمين

مقـــدمـــــــــــــــــة

إن البلدية ليست مؤسسة من بين مؤسسات الدولة فحسب، بل هي قصة تلاحم إرادة شعبية شاملة لها امتدادها في المدن و القرى و المداشر، أخذ فيها ممثلوا الشعب مسؤولية بناء الوطن الفتي ونشر منجزات التنمية عبر كامل ربوع وطننا العزيز خدمة للشعب والوطن.

إن البلدية في كل الأنظمة المحلية الديمقراطية في العالم هي مسيرة طويلة حافلة بالإنجازات والتغيرات التي رافقت كل حقبة زمنية بما يناسبها فهي ليست تنظيماً جامداً باق على نمط معين لا يحيد عنه، بل هي إدارة متعلقة بنطاق جغرافي محدد المعالم مأهول بمجموعة من الأفراد الذين لهم احتياجات مختلفة بين اقتصادية، سياسية،اجتماعية، صحية وثقافية.

كلها يناط بتلك الإدارة المحلية المتمثلة في البلدية السهر على توفيرها باستمرار وبالشكل المطلوب، ولان الزمن يتغير تحت تأثير عوامل كثيرة لعل أهمها ظهور خدمات واحتياجات إنسانية جديدة أو تطوير أسلوب وشكل تقديم الخدمات القائمة سابقا، والبحث عن موارد جديدة وخلق تنمية أكثر استجابة لطموح المواطنين وارتفاع أعدادهم.

كان على البلدية وهي نواة كل ذلك والشريك الاجتماعي والقاعدة الشعبية لمؤسسات الدولة والحجر الأساسي في التنظيم الإداري المحلي أن تنتهج أسلوب المرونة في مواكبة عصرها وتبني التغيير الإيجابي والبناء في التسيير المحلي، وتطوير برامجها وعتادها وموظفيها و اطاراتها تحت لواء الشرعية في تكوينها والمشروعية في أعمالها وتصرفاتها.

وقد أبرز وزير الداخلية والجماعات المحلية جملة التغيرات ومسيرة النضال التي خاضتها البلدية منذ الاستقلال الى الان في مداخلته بمناسبة الاحتفال

بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية قائلا [1]:(أما القانون24/67 المؤسس لبلدية الجزائر المستقلة كان تجديدا لروح الاستقلال، فك مشيمة الارتباط بالإدارة الاستعمارية، وأسس لميلاد بلدية متأصلة متوافقة مع تاريخها، متطلعة لمستقبل واعد). و واصل كلامه عن كل مراحل تطور البلدية خلال العقود الثلاث التي أعقبت الاستقلال.

و ما عاشته الجزائر خلال العشرية السوداء كانت خلالها البلدية تقوم بدورها بكل ما تملك من إمكانات، وما بذلته من جهود في إرساء قيم وقانون المصالحة الوطنية والوئام المدني الذي لم شمل الشعب الجزائري وحقن دمائه، أما الان وبلدياتنا تضم فئات شابة ويافعة من أطر إدارية وتقنية ومن منتخبين، فمن الطبيعي أن تتطلع لمسايرة العصر، والانتقال بالبلدية نحو أفاق جديدة و واعدة، وهو ما يفسر النهضة غير المسبوقة التي تعرفها خلال السنوات الأخيرة.

إن الإنسان مرتبط بماضيه ومتطلع الى مستقبله بما يحمله من أمال وأفكار جديدة، والتي يكتسبها من العلم ومن الاعلام وخاصة من الانفتاح على غيره من شعوب العالم بفضل قنوات الاتصال المتعددة والمتنوعة والسريعة، والتي وفرتها الثورة التقنية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ولن تتحقق تلك الطموحات ولن تتجسد تلك الأفكار إلا عن طريق المجالس المحلية التي تمثل القاعدة التي تنطلق منها التنمية في جميع مناحي الحياة.

كما أنها أي، الجماعات المحلية، وخاصة البلدية تشكل التجسيد الفعلي للديمقراطية الإدارية والتداول على السلطة بما يفسح المجال للمواطن ان يقود

[1] /مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال نشرت بتاريخ 18كانون/يناير2017 متوفر على الموقع التالي:https//www.interieur.cov.dz تاريخ الاطلاع: 8ماي 2022 على الساعة:18:28.

نفسه بنفسه، وان يشارك في صنع سياساته المحلية على مقاسه، وحسب توجهات عصره بما يجعله يسير دون تأخر مع ركب الحضارة و التطور العلمي الحاصل في عالمه دون أن ينقطع عن ماضيه وتاريخه النضالي وهويته القومية. ولن يتأتى ذلك إلا بمؤسسات متجددة في عملها ووسائلها ومشاريعها، ولعل البلدية أولى وأحق بهذا التجدد البناء والضروري للالتحاق بمواطن تخطت معارفه وأماله حدود دولته فما بالك بحدود بلديته.

إن لكل عصر مرت به البشرية موردا حيويا وحيدا يلعب الدور الرئيس، فعلى سبيل المثال: الحجارة في العصر الحجري، والزراعة في العصر الاقطاعي، وقوة العمل في عصر ثورة الصناعة، والمعلومات في عصر الاتصالات والتكنولوجيا.

وهذا العصر الذي نعيش في أوانه هو عصر له غايات مختلفة عن سابقيه من العصور، فقد تفوق عليها في كل شيء، فلم تعد الضروريات الإنسانية ولا حتى الكماليات غايته، بل هو عصر الرفاهية غايته صناعه الراحة والسعادة والمعرفة والتحرر من الجهد والوقت والمسافة، مما خلق فجوة بين الفرد وسلطته تتمثل في عدم رضاه، بل وسخطه أحيانا على هياكلها وتسييرها المتخلف في نظره.

وهذه الفجوة دفعت الحكومات الى تبني تكنولوجيا الاعلام والاتصال في طريقة عملها وتطوير ذاتها و أساليبها لإرضاء مواطنيها ومواكبة لعصرها. فظهرت الحكومات الالكترونية في عصر الحاسوب، وما لبثت حتى طورت نفسها الى حكومات ذكية في عصر الأجهزة والهواتف الذكية[1].

[1] /تعتبر الهواتف الذكية التطور الطبيعي التالي للحواسيب الشخصية، والتي ساهمت بشكل كبير في خفض شعبية تلك الاجهزة بعد عقود من الهيمنة، ودفعت المسار نحوى تطوير الحواسيب اللوحية التي تعتبر حلا

ان العصر الحالي قضى على الحكومات الكلاسيكية التي داخل المكاتب والبنايات، والتي تعتمد على جيوش من الموظفين العاديين، وعلى الأوراق والعمل، والجهد العضلي والتي تستغرق كثيرا من الزمن والتي تستدعي تنقل المواطن اليها لتلبية حاجاته والاستفادة من خداماتها ومرافقها المختلفة، وجبرها على تغيير طريقة عملها وأجهزتها وتكوين موظفيها تكوينا خاصا بتوجهها الجديد الذي قلب الموازين لكفة المواطن، فيما عرف بالحكومة الالكترونية.

حيث أصبحت الخدمة تقدم وتنجز بشكل ألي عن طريق الحواسيب، وأصبح المواطن زبون الحكومة الذي ترجو إرضاءه وكسب وده بكل الطرق عبر تبني الابتكارات العلمية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال[1]، وتسخيرها لخدمة الانسان على أكمل وجه دون منغصات، وتجنب سلبيات العمل الإداري الكلاسيكي.

وسطا بين الهاتف الذكي والحاسوب الشخصي، ويختلف الهاتف الذكي عن الهاتف التقليدي في أنه يقدم عددا من وظائف الحوسبة المتطورة وقدرات الاتصال المتقدمة الى جانب وظائف الهاتف التقليدية الاخرى، وقد دمج أولا الهواتف الذكية بين قدرات الهاتف التقليدي، ومزايا الاجهزة الشعبية الاخري مثل: المساعد الشخصي الرقمي«PDA »، و مشغل الوسائطMedia-«player »، و الكاميرا الرقمية«Digital Camera »، ونظام= =عالمي للملاحة وتحديد المواقع الجغرافية «GPS ». الهواتف الذكية Smart-«Phone » مصطلح يطلق على الهواتف التي أصبحت تعمل بنظام تشغيل، فيمكن تشبيهها بكمبيوتر صغير، حيث تمكنك من تصفح الانترنت والبريد، واستخدام التطبيقات، بالإضافة الى الخدمات الهاتفية المعتادة، كالاتصال والرسائل القصيرة، والكاميرا،...وغيرها. صدام محمد طالب الخمايسة، الحكومة اللذكية ما بعد الحكومة الالكترونية، قنديل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى: اب/أغسطس 2017م-1439ه، ص 80 و81.

[1] /حدث في الوقت الراهن تطور جذري في جميع المستويات، نتج عنه بالدرجة الاولى عن تكنولوجيا الاعلام الالي وتكنولوجيا الاتصال، فعملت الاولى على تزويد المجتمعات والمؤسسات المعلوماتية بالتجهيزات الالكترونية من حواسيب وملحقاتها وكذلك البرمجيات المتطورة، الشيء الذي أدى الى تحكم أكثر في المعلومات من حيث التجميع والمعالجة والتخزين، أما الثانية-تكنولوجيا الاتصال- فقد مكنت من استغلال منتجات تكنولوجيا المعلومات وتحويلها بالسرعة والكيفية المطلوبتين الى المستفدين أين ما وجدوا. مشري محمد الناصر، سبل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية -دراسة عدد من المؤسات في الشرق- رسالة دكتواه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- الموسم الجامعي 2017/2016، ص44.

لكن رغم ما أحدثته الحكومة الالكترونية من تطور في نمط عمل الحكومات، وكذلك في كفاءة خدماتها، وفي مستوى معيشة السكان حول العالم، فقد ظلت الخدمات الحكومية في ظلها تعاني بعضا من أوجه الضعف، فظلت دائرة المنتفعين منها محدودة، نظرا الى أن إمكانية الوصول إليها ظلت قاصرة على من لديهم القدرة على استخدام الحواسيب الالية، وهي قدرة ليست متوافرة للجميع، وخصوصا غير المتعلمين، والوصول الى خدمات الحكومة الالكترونية أيضا ظل مقصورا على من يمتلكون حواسيب الية مرتبطة بالانترنت، وقد يتعذر ذلك بالنسبة الى بعض الفئات، وبخاصة غير القادرين ماديا، بجانب ذلك يظل تقديم الخدمات الالكترونية ذا تكلفة مرتفعة نسبيا، في ظل ضرورة توافر بنى تحتية خاصة بها.

وبعد ما اضطرت الحكومات الى خوض تجربة الحكومة الذكية، كان لزاما على البلدية وهي يدها اليمنى في تسيير الأقاليم المحلية أن تأخذ نفس التوجه وتلبس لباس التغيير في طريقة تسييرها، معتمدة على ما توفره ثورة الاتصالات والمعلومات من سبل وإمكانات لترقية العمل الإداري، وخدمة التنمية المحلية و اسعاد المواطن ورفع الغبن عنه.

والجزائر كغيرها من الدول العربية وجدت نفسها مضطرة لخوض غمار التغيير الجذري في التسيير الإداري والتعامل مع المواطن بشكل مختلف عن المعتاد، عن طريق التحول الى نمط التسيير الالكتروني في جميع مؤسساتها الإدارية، فبدأت بوادر التفكير في تبني مشروع الجزائر الالكترونية منذ 2009.

ومما جاء في وثيقة استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 على أنها: « تندرج ضمن الرؤية الرامية الى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري.»

وتهدف هذه الاستراتيجية التي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية الى تعزيز أداة الاقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة.

كما تسعى الى تحسين قدرات التعليم والبحث و الابتكار، وإنشاء عناقيد صناعية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصال ورفع تنافسية البلد، وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام هذه التكنولوجيا[1]، ومن بين أهم الأهداف التي تضمنها المحور الأول من الاستراتيجية والمعنون بتسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية، خاصة من جانب تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة الموطنين والشركات والإدارات الأخرى.

ولذلك عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تطبيق مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر من خلال وثائق الحالة المدنية، بطاقة الهوية و جواز السفر لتحسين الخدمة العمومية وترشيد العمل الإداري، وتقليص دائرة التعامل بالورق، والانتقال نحو الإدارة الالكترونية في تقديم الخدمات العامة.

وكان من المفروض أن تتواصل جهود ومساعي الدولة الجزائرية في تجسيد البلدية الالكترونية لتكون قاعدة انطلاق بلدية ذكية تعتمد كلية على تطبيقات رقمية، يتم تحميلها على الأجهزة الذكية للمواطنين، وبالتالي تتحرر الخدمات من الحاسوب الموجود لدى مكتب الموظف وتسافر عبر الهواتف، والأجهزة الذكية لكل مواطن يحمل التطبيق الخاص بالخدمة التي يحتاجها في أي مكان و زمان.

[1] /بوقلقول الهادي، مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر،طموحات كبيرة وانجازات متواضعة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول – المنظم من قبل مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، يومي 13و14 ماي 2013.ص47.

فيكفي اتصال جهازه بشبكة الانترنت مثل ما وصلت اليه بعض الدول العربية خاصة في منطقة الخليج العربي على غرار السعودية، و الامارات، ولكن الظروف السياسية المتمثلة في الحراك الشعبي وتغير السلطة الحاكمة وتراجع الوضع الاقتصادي بسبب الوباء أثر على استمرار تطبيق وتطوير مشروع البلدية الالكترونية والوصول بها الى بلدية ذكية هدفها اسعاد المواطن لا خدمته فقط.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه حتمية فرضها التطور التكنولوجي، ومسعى مستقبلي لكل الدول لكي تواكب بيئتها وأحلام شعوبها، وتطلعاتهم لحياة أفضل.

فالبلدية الذكية هي بلدية المستقبل لا محالة في عصر الذكاء الصناعي، لأنها الالية المثلى لاستخدام التكنولوجيا في الاعمال المحلية، وما يصاحب ذلك من تطور في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الإدارية الحالية، ونقلها من الأطر اليدوية الى الأطر التقنية الالكترونية الذكية بالاستغلال الجيد لأحدث عناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال، والربط الالكتروني الرقمي الحديث، وصولا الى تطبيق تقنية الانترنت تحقيقا للتميز والارتقاء بكفاءة العمل الإداري، وإنجاز العمل و التعاملات الكترونيا وتوفير الوقت والجهد والمال على المستوى المحلي، وهذه أهمية عامة.

وله أيضا أهمية خاصة تتمثل في ان هذه الدراسة تمكننا من الوقوف على مدى تفعيل العمل الاداري الالكتروني في البلديات بالجزائر، لتحسين الخدمات العمومية والنهوض بالتنمية المحلية، اضافة الى أهداف علمية تتمثل في إثراء معلومات الباحثين حول البلدية الذكية كموضوع جديد يعتمد على تسخير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التنمية المحلية، وخدمة المواطن بشكل جديد

لائق و فعال، و اطلاع المهتمين بمجال التنمية المحلية وأصحاب القرار بنتائج هذه الدراسة لعلها توضع موضع التنفيذ مستقبلا.

ولهذا الموضوع عدة أهداف منها:

– الكشف عن دور البلدية المتزايد في حياه الافراد، وتوضيح أن تطورهم ورفاهيتهم مرهون بتطورها وتبنيها للمستجدات العلمية والتقنية والتكنولوجية.

–تعريف مصطلح البلدية الذكية، وتبسيطه حتى يصبح متداولا بين الباحثين على الأقل.

–الوقوف على تجسيد مشروع البلدية الذكية في الجزائر، ومعرفة التحديات التي تعيق تجسيده.

ولقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب هامة من بينها:

–أنه موضوع جديد و إن كان الكثير من الباحثين قدم دراسات حول الإدارية الالكترونية والبلديات الالكترونية في الجزائر، لكن لا ينطبق ذلك على الموضوع محل الدراسة الذي يعد سابقة لنا لأنه مرحلة متطورة عن البلدية الالكترونية، أرقى وأذكي في عملها وأدواتها التكنولوجية، وحتى في أهدافها وغاياتها ونظرتها للمواطن وللتنمية المحلية.

– رغبتنا في تقديم أضافة علمية متميزة بموضوع يوافق المستجدات العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تسعى الدول لاعتمادها في تسيير شؤونها وتقديم خدماتها لمواطنيها.

–علاقة الموضوع بوظيفتنا كإداريين بمصلحة البيومتري في البلدية.

وقد واجهتنا عدة صعوبات في انجاز البحث لعل أهمها:

-ندرة المراجع الخاصة بالموضوع المتعلق بالبلدية الالكترونية، أما تلك المتعلقة بالبلدية الذكية فهي شبه منعدمة.

-صعوبة دراسة الموضوع لحداثته وعدم انتشاره بين الأوساط العلمية والباحثين في الجزائر.

-ضيق الوقت نظرا لان الموضوع يحتاج الى وقت طويل لانجازه للأسباب السابق ذكرها.

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل القوانين المتعلقة بالبلدية في الجزائر وعلى المنهج المقارن من خلال عرض تجارب بعض الدول العربية والشقيقة في مجال البلدية الذكية، وتسخير تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التسيير الحكومي والمحلي.

وبعد التمهيد للموضوع والتعريف به و بأهم الجوانب المتعلقة به نطرح الاشكال الرئيسي المتمثل في الاتي:

ما هي البلدية الذكية ؟ وفيما يتمثل واقع تجسيدها والتحديات التي واجهت ذلك التجسيد في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا التقسيم التالي:

الفصل الأول تحت عنوان: الاطار المفاهيمي للبلدية الذكية، والذي تم تقسيمه الى مبحثين: فكان عنوان المبحث الأول:المفهوم الكلاسيكي للبلدية، يتضمن مطلبين، عنوان المطلب الأول: تعريف وخصائص البلدية، وعنوان المطلب الثاني: هيئات البلدية الكلاسيكية.

أما عنوان المبحث الثاني فهو تحت عنـــوان: مفهـــوم البلديـــة الذكيـــة وتضـــمن بدوره مطلبين، عنوان المطلب الأول: تعريف وخصـــائص البلديـــة الذكيـــة، وعنـــوان المطلب الثاني: نشأة وأهداف البلدية الذكية.

أما الفصل الثاني تحت عنـــوان: واقـــع وتحـــديات تجســـيد البلديـــة الذكيـــة فـــي الجزائر، والذي تم تقسيمه الى مبحثين: فكـــان عنـــوان المبحـــث الأول: واقـــع تجســـيد البلدية الذكية في الجزائر، يتضمن مطلبين، عنـــوان المطلـــب الأول: رقمنـــة ســـجلات الحالة المدنية، وعنوان المطلب الثاني: الوثائق البيومترية.

أما عنوان المبحث الثاني: تحـــديات تجســـيد البلديـــة الذكيـــة فـــي الجزائـــر، و تضمن بدوره مطلبين، عنوان المطلب الأول: توفير البنـــى التحتيـــة وتأهيـــل العنصـــر البشري، وعنوان المطلب الثاني: التحديات الخدماتية المتعددة.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للبلدية الذكية

في عصر التحولات الكبيرة التي تعتمد على الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات الحديثة لم يعد للحكومات البيروقراطية والمركزية مكان في هذا الزمن، بل عليها لكي تستمر أن تواكب عصرها وأن تكون لها رؤية مستقبلية تستثمر فيها إمكاناتها لتحقيق أهداف المجتمع وذلك بتسخير تقنيات المعلومات لتطوير أدائها بشكل يناسب طموحات المواطن الذي انفتح على العالم رغما عن دولته بما اتاحته له تدفق المعلومات والاخبار عن غيره من الشعوب بفضل وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام الخارجي بفضل شبكة الانترنت.

وقد قال في هذا الصدد عباس بدران[1](لقد انتقل الاعلام إلى الفضاء بينما بقيت الحكومة على الأرض) وهذا شكل انفصال بين المواطن وحكومته، فلم يعد يشعر بالرضا على خدماتها التقليدية، فقد سئم الانتظار في طوابير امام الإدارات ومل من بيروقراطية الموظفين، و اتعبه عناء السفر الى عاصمة دولته حيث تتمركز الإدارات المركزية التي تنفرد بالقرارات.

كل هذا خلق لدية تذمرا من حكومته التي لم تستوعب أهمية التطور الحاصل في العالم، والذي وصل تأثيره الى مواطنيها في غفلة عنها لان إعلامها الموجه الذي كان يشكل مصدر معلومات المواطن ووعيه قبل عصر الانترنت قد فقد سيطرته وحل محله اعلام جديد له مصادر ومشارب متعددة ولا حصر لها جعلت من هذا المواطن يضع نفسه في مقارنة مع مواطن في دولة أخرى.

---

[1] /هو المدير التنفيذي لمركز دراسات الحكومة ألالكترونية، عمل سابقا مع العديد من المؤسسات العالمية في مجال صناعة المعلومات ومنها شركة ترنسوورلد العالمية في وادي السيليكون-كاليفورنيا- كما تولى مسؤولية إدارة الخدمات الاختصاصية في الشرق الأوسط حيث قدم esolution-BEA لشركة خدمات استشارية للعديد من الهيئات الحكومية العربية وشركات النفط في الخليج العربي، مؤلف للعديد من الدراسات في مجال تطوير العمل الحكومي باستخدام التكنولوجيا وناشر كتاب الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق بالإضافة الى كتاب الحكومة الذكية عصر الفرص الجديدة والذي أخذت منه العبارة المذكورة أعلاه.

ولكل هذه الدوافع وجدت حكومات الدول ومنها (الجزائر) نفسها مجبرة على خوض تحدي التغيير الجذري في ادارتها وخدماتها ولا خيار لها في ذلك، بل خضوعا لسنة التطور والتغيير والتأقلم مع المستجدات لان الذي لا يبني مستقبله على أساس عصره وزمانه يدفن في ماضيه، فتبنت مشروع العصرنة باستغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل هياكلها وادارتها ملاحقة بذلك رضا مواطنيها وطموحاتهم التي لم تعد تصنعها هي بل اصبح المواطن يستوردها من خلال انفتاحه على عالم اصبح بمثابة قرية لا تخفى فيها خافية.

وبما أن البلديات جزء هام بل هي القاعدة الشعبية التي تصل بين المواطن وحكومته فهي عين الحكومة في اقاليمها التي تصغي لهموم المواطن و مشاكله وتنقلها اليها وهي الكيان الذي يولد من اختيار المواطنين ومن بينهم في ذات الوقت.

لكل هذه الأهمية يعتبر تحديث البلدية وعصرنتها وفق نموذج جديد في ادارته وتعامله وتفاعله مع المواطن بطريقة محترفة تقوم أساسا على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، هدفه تقديم خدمة تتعدى مكاتبها وشبابيكها تغادر جدران مقرها الى حيث المواطن دون اعتراف بالزمن ولا الورق ولا تلك الإجراءات الحضورية المعقدة ولا تكاليف مرهقة لكاهل المواطن، ولن يتحقق ذلك إلا في مشروع البلدية الذكية.

وقبل أن نتطرق للبلدية الذكية لابد أن نذكر بالبلدية التقليدية لأنها هي المعنية بهذا التحدي المفروض عليها فرضا بسبب تطور العصر الحالي الذي يقوم على التكنولوجيا والتغيرات المذهلة و المتسارعة التي تتخطى حدود الدول وتخرج عن سيطرتها فلا يكون أمامها إلا خيار واحد وهو تبنيها حسب إمكاناتها وتطويعها لخدمة أغراضها وتنمية مواردها للرقي بخدماتها بما يليق بمواطنيها.

وعليه سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين سنتناول في:

المبحث الأول: المفهوم الكلاسيكي للبلدية

المبحث الثاني: مفهوم البلدية الذكية

المبحث الأول: المفهوم الكلاسيكي للبلدية

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية في التسيير المحلي لشؤون المواطن، وهي أبرز ركائز النظام اللامركزي في التسيير الإداري للدولة تسمح للمواطن بالاشتراك في تسيير اساسيات حياته اليومية، وهي أيضا أداة فعالة من أدوات التنمية المحلية وتحسين ظروف المعيشة للسكان بكل الوسائل المتاحة.

ونظرا لهذا الدور الفعال الذي يناط بالبلدية القيام به، تعنى كل الأنظمة الديمقراطية في العالم بهذه القاعدة المحلية التي يختار مسيروها عن طريق الانتخاب الشعبي تحقيقا لمبدأ «اشراك المواطن في التسيير» ونقل القرار المركزي له من عاصمة الدولة الى مختلف أقاليمها، و إسناده الى هذه الهيئات في صورة النظام الإداري اللامركزي تحقيقا للديمقراطية وتقريب الإدارة من المواطن، فهو غاية كل جهد وراحته هدف كل اصلاح.

وعليه و ان كانت البلدية تشكل من اختيار المواطن وتعمل من أجله. فإننا نتساءل ما هي البلدية ؟ و ما هي هياكلها؟.

المطلب الأول: تعريف البلدية وخصائصها.

للبلدية مكانة أعظم وأهم من مكان الولاية، وذلك بحكم قربها من المواطن وحكم مهامها التنموية، لذا وجب على المشرع أن يهتم بضبط تعريفها بنص القانون ويحدد هيئاتها ومسيريها والمهام الموكلة لهم بكل دقة، كما اهتم الفقه كذلك بمحاوله تعريف الجماعات المحلية التي من بينها البلدية لعظيم دورها في

خدمة المواطن والنهوض بالتنمية وتعزيز النظام الديمقراطي من خلال اشراك المواطن في تسيير شؤون بلديته وفي صنع القرارات التي تهمه وتخدم مصالحه.

وعليه نطرح التساؤل البسيط ألا وهو كيف عرف المشرع الجزائري والفقه البلدية ؟ وما هي الخصائص التي تتميز بها ؟.

الفرع الأول: تعريف البلدية

تشكل البلدية لبنة الديمقراطية بالنسبة للدولة وأبرز تجليات النظام اللامركزي والقاعدة الشعبية التي تخدم السياسة العامة للدولة، والأداة الفعالة لإحداث التنمية في حيز جغرافي محدد خدمة للمواطن.

لذلك اهتم المشرع الجزائري بسن قانون خاص بالبلدية ضمنه تعريفها وتنظيم كل جوانبها وما يتعلق بها من هيئات ومسيرين ومهام، ولم يغفل الفقهاء عن هذه الهيئة المحلية الفعالة في التنظيم الإداري للدولة فحاولوا تعريفها من خلال تعريف الجماعات المحلية والتي تعتبر البلدية احداها إن لم نقل أهمها نظرا لصلتها الوطيدة بالمواطن وقربها منه.

وعليه سوف تنطرق في هذا الفرع الى التعريف القانوني للبلدية (أولا)، ثم نعرض التعريفات الفقهية لها(ثانيا).

أولا: التعريف القانوني للبلدية

أ- في القانون 10/11 المتعلق بالبلدية:

عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون 11/ 10[1] المتعلق بالبلدية بقوله:« البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة.

[1] /القانون10/11 المؤرخ في يونيو2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37.

وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون».

ومواصلة من المشرع الجزائري لإعطاء تعريف أكثر وضوحا للبلدية واصل تعريفها من خلال المادة الثانية من نفس القانون حيث قال: «البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية».

وهذا التعريف الذي جاء به القانون10/11 لا يختلف كثيرا عن التعريف الذي كان في القانون السابق (الملغى)[1] بموجب القانون الحالي، حيث أكد المشرع على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية أو القاعدية للدولة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ب- في الدستور

ولم يغفل الدستور التشريع الاسمى في القوانين تعريف البلدية حيث أن جميع الدساتير اهتمت، بالبلدية وعرفتها وهذه الالتفاتة من المشرع الدستوري تظهر أهمية مكانة هذه الهيئة الإدارية وتعززها في نفس الوقت، حيث عرف البلدية كل الدساتير بداية من أول دستور سنة 1963[2] تم دستور سنة1976 [3] الى دستور 1989[4] وصولا لدستور سنة 1996[5] وانتهاء بدستور بناء الجزائر

[1] /عرفت المادة الأولى من القانون 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بقانون البلدية الملغى:« البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي».

[2] / أنظر المادة 09 من دستور 1963 المؤرخ في 10سبتمبر 1963.

[3] / أنظر المادة 36 من دستور 1976 المؤرخ في 30 نوفمبر 1976.

[4] / أنظر المادة 15 من دستور 1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989.

[5]/ أنظر المادة 15من دستور 1996 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996.

الجديدة بمؤسسات دستورية متطورة تأبى الفساد والبيروقراطية شعارها خدمة المواطن فوق كل اعتبار بكل نزاهة واحترافية وفقا للحق و القانون.

فقد عرف الدستور الجديد الصادر بتاريخ 2020/12/30[1] البلدية في نص المادة 17 منه على أن:« الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية.

البلدية هي الجماعة القاعدية».

كما المادة 17 في فقرتها الثالثة على أنه « بغرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي للبلديات محدودة التنمية وتكفل أفضل باحتياجات سكانها، يمكن أن يخص القانون بعض البلديات، الأقل تنمية، بتدابير خاصة.»

وهذه الفقرة هي إضافة قيمة لخدمة البلديات الأكثر هشاشة في مجال التنمية من خلال تأكيد المؤسس الدستور على ضمان توازن اجتماعي واقتصادي وتكفل أفضل باحتياجات سكانها.

ولم ترقى البلدية الى اهتمام المؤسس الدستوري إلا بما تشكله بكونها قاعدة لا مركزية يجب اشراكها مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا في الامن وحماية وتحسين الاطار المعيشي للمواطن، وذلك لمعرفتها الحقيقية بتطلعات واحتياجات المواطنين وكذا بطاقة الموارد التي تتوفر عليها.

ثانيا: التعريفات الفقهية

سنعرض التعريفات الفقهية للإدارة المحلية باعتبار الإدارة إحدى الجماعات المحلية الى جانب الولاية في التنظيم الإداري اللامركزي، ذلك لأن اصطلاح

[1] /دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بتاريخ 15 جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر سنة2020، الجريدة الرسمية، العدد 82.

الإدارة المحلية يأخذ مفاهيم دلالية مختلفة في الأنظمة المقارنة، فتأخذ بالمفهوم الواسع وكذا بالمفهوم الضيق (العلمي)، فيقصد البعض بالأول مجموع السلطات التي تباشر إدارة المرافق المحلية، سواء كانت فرعا من فروع الحكومة المركزية تعمل باسمها و لحسابها، أو شخصا مرفقيا، أو شخصا إداريا له الشخصية المعنوية، أي أنها تشمل جميع العناصر الإدارية التي يعهد لها بالوظيفة الإدارية في إقليم من أقاليم الدولة أي على أساس مكاني بحت.

في حين يقتصر المصطلح الثاني للإدارة المحلية على الهيئات المعترف لها بالشخصية المعنوية الإقليمية دون غيرها، ويتولى سكان الإقليم باختيار ممثليهم وهو المعنى العلمي للإدارة المحلية أو الحكم المحلي، وهو الذي يعنينا (كالبلدية والولاية في الجزائر)[1].

ولقد تباينت أراء الباحثين وفقهاء القانون العام حول تعريف الإدارة المحلية، ولم يتفقوا على تعريف موحد لها، فلكل منهم تعريف يعبر عن رأيه ونظرته الخاصة وفقا للنظام السياسي والاجتماعي الذي ينتمي اليه ويؤمن به مما يجعل الحصول على تعريف دقيق جامع مانع أمر مستعص.وعليه سنورد تعريفات الفقه الغربي(أ) ثم تعريفات الفقه العربي (ب).

أ-تعريفات الفقه الغربي للإدارة المحلية:

-عرفها المتخصصين البريطانيين على أنها: ﴿حكم ذاتي محلي فيها يتعلق بنطاق الإدارة فقط دون التشريع[2].﴾

[1] /عزت حافظ الأيوبي، مبادئ في نظم الادارة المحلية، دار الطلبة العرب، بيروت، لبنان، بدون طبعه وسنة النشر، ص 7-8

[2] / صبحي محرم، نظام الحكم المحلي، بحث منشور بسلسلة المنظمة العربية للعلوم الادارية، القاهرة، مصر، 1969،ص 07

-وعرفها الفقيه "ريفيرو" بأن: ﴿التنظيم اللامركزي يوجد حينما يعطي القانون لأعضاء منتخبين بواسطة وحدات إدارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، سلطة اصدار قرارات في كل أو بعض ما يتعلق بالشؤون المحلية لتلك الهيئات[1].﴾

كما عرفها الأستاذ "فالين":﴿ بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية، الى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين[2].﴾.

ب-تعريفات الفقه العربي للإدارة المحلية

-عرفها الدكتور" محمد عبد الله العربي" بالقول: ﴿هي هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية- إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أكثريتهم- هيئات تعهد اليها الإدارة المركزية بكل-أو بعض- المرافق والشؤون المحلية[3].﴾

-ويعرفها العميد "سليمان محمد الطماوي": ﴿توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة، وتمارس الهيئات المحلية الوظائف تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية[4].﴾

-أما الدكتور "عادل محمود حمدي" فيعرف:﴿أن يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة(السلطة المركزية) بين هيئات محلية منتخبة، وتمثل تمثيلا

---

[1]/ Jean Rivero، Doit Adminstratif، Dalloz، Paris 1965، p280.

[2]/ Marcel Waline,Droit Administratif,Dalloz,pparis,1968,p 217.

[3] / محمد عبد الله العربي، دور الادارة المحلية في تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، مجلة العلوم الادارية، العدد (01)، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية، مصر، 1967،ص43.

[4] /سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الاداري: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، 1996،ص 25.

صادقا للسكان المحليين ويكون لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية[1].﴾

أما الدكتور" فؤاد العطار" فيقول أنها:﴿اسناد جزء من الوظيفة الإدارية الى هيئات تستقل بمباشرة هذا القسط من الوظيفة الإدارية في حدود نطاق الاقليم[2].﴾

-ويعرفها الدكتور عبد الرزاق الشيخلي ﴿المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين، تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية[3].﴾

-أما الدكتور مسعود شيهوب فيقول: ﴿أن هذا النظام الذي يقوم على أساس جغرافي، حيث يقسم إقليم الدولة الى وحدات جغرافية، تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب[4].﴾

و يستنتج من كل التعاريف المعروضة أعلاه أن البلدية هيئة محلية لا مركزية تمارس سلطات منحتها الإدارة المركزية في حدود جغرافية معينة وصلاحيات محددة بنص القانون تحت اشرافها ورقابتها تجسيدا للديمقراطية الإدارية ولإشراك المواطن المحلي في تسيير شؤونه بالشكل الذي يخدم طموحاته بوجه أفضل.

---

[1] / عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1973، ص05.

[2] / فؤاد العطار، نظرية اللامركزية الاقليمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، 1966، ص40.

[3] / عبد الرزاق الشيخلي، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الاردن 2001، ص26.

[4] / مسعود شيهوب، أسس الادارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1986،ص04.

الفرع الثاني: خصائص البلدية

تنطوي كل التعاريف التي تم عرضها أعلاه على صفات مشتركة، حيث تمثل هذه الصفات الخصائص التي تتميز بها البلدية، وهي:

1-الشخصية المعنوية: يقصد بها مجموعة من أشخاص أو أموال يمكنها القيام بنشاط لتحقيق أهداف ومصالح خاصة، وقد عرفها الأستاذ عمار عوابدي بأنها: كل مجموعة من الأشخاص تستهدف غرضا مشتركا أو من الأموال ترصد لمدة زمنية محددة لتحقيق غرض معين.

بحيث تكون هذه المجموعة من الأشخاص و الأموال مستقلة عن العناصر المالية للشخصية المعنوية، أي أن تكون لها أهلية قانونية لاكتساب لأفراد الحقوق وتحمل الالتزامات[1]، حيث يكون لهذه المجموعة من الأشخاص أو الأموال مصلحة جماعية مشتركة مستقلة عن المصالح الذاتية و الفردية الجماعة[2].

فالشخصية المعنوية هي الأساس القانوني الذي يميز الإدارة المحلية أو اللامركزية الإقليمية عن الإدارة المركزية[3]، بل يؤكد الأستاذ" عمار بوضياف" على أن فكرة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية تحتل على مستوى نظرية التنظيم الإداري من المكانة ما يحتله العمود الفقري بالنسبة للإنسان[4].

---

[1] / رمضان تيسمبال، استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر وهم أم حقيقة، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2009 ص17.

[2] /لخضر مرغاد، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد07، 2005،ص03.

[3] /خيرة مقطف، تطبيق نظام اللامركزية في الجزائر من 1967 الى يومنا، دراسة نظرية تحليلية، مذرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر 2002/2001، ص34.

[4] /عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الاولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر2012، ص 76.

وعليه يمكننا القول بأن الشخصية المعنوية هي الروح التي تسكن التنظيم الإداري اللامركزي المحلي المتمثل في البلدية لكي يبقى مستمرا على مدار الزمن رغم تغير الأشخاص الطبيعية التي تتداول على تولي سلطاته، وهي المفتاح الذي يفتح لها باب الاستقلال عن السلطة المركزية في حرية تسيير مواردها، والانفراد باتخاذ قراراتها دون الخروج عن التوجه العام لسياسة الدولة التنموية ككل.

2-الاستقلالية الإدارية: نعني بالاستقلال الإداري إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، تحت رقابة السلطة المركزية[1]، فهذه الهيئات المحلية و المصلحية استقلت عن السلطة المركزية، وهذا الاستقلال يخولها حق اتخاذ القرار وتسيير شؤونها بيدها دون تدخل من الجهاز المركزي[2].

فالعبرة لضمان الاستقلالية لا تكمن في الفصل الوظيفي وتوزيع الاختصاص بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية، وإنما العبرة أساسا تكون في شكل الهيئة المديرة على المستوى المحلي، هذه الأخيرة التي ينبغي أن تتكون من منتخبين حتى نضمن عدم تبعيتهم للسلطة المركزية.

لذلك قال موريس هوريو: « إن اللامركزية تميل الى إحداث مراكز إدارية عامة مستقلة يعين أشخاصها بطريق الانتخاب ليس بهدف اختيار أفضل السبل لإدارة الوحدات المحلية، وإنما من أجل مشاركة أكثر ديمقراطية للمواطنين[3]».

[1] /محمد الصغير بعلي، القانون الاداري التنظيم الاداري، دار النشر والتوزيع، الجزاير 2002 ص133.

[2] /عمار بوضياف، المرجع السابق،ص 34.

[3] / عمار بوضياف، المرجع السابق، ص35.

3-الاستقلالية المالية: تكون مستقلة عن الدولة وجميع الأشخاص الإدارية الأخرى، كما تتمتع بإمكانية قبول الهبات و والوصايا، كما يتصرف الشخص المعنوي بأمواله، ولا يجوز لأي شخص أخر ذلك إلا بعد موافقته[1].لقد اعترفت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون10/11 للبلدية بالذمة المالية المستقلة، وهذا ما يؤكد مظهر استقلالها عن الدولة وعن الولاية.

وطبقا للمادة 157 من القانون 10/11 تملك البلدية أموالا عمومية وأموالا خاصة. وتشكل الأملاك العمومية من الأملاك العمومية الطبيعية والاملاك العمومية الاصطناعية طبقا للقانون المنظم للأملاك العمومية.

وتتميز الأملاك العمومية الطبيعية أنها غير قابلة للتنازل ولا تقبل التملك بطريق التقادم ولا تقبل الحجز وبالتالي فهي محصنة مدنيا. وقد تضمنت المادة 159[2] من قانون البلدية تعداد تلك الأموال الخاصة بالبلدية.

---

[1] /سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر 1996، ص46

[2] /تنص المادة 159 من القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية:« تشتمل الاملاك الخاصة للبلدية، على الخصوص، على مايأتي:

-جميع البنايات و الاراضي التي تملكها البلدية غير المصنفة ضمن أملاكها والمخصصة للمصالح والهيئات الادارية،

-الاراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية،

-الاملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة،

-المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها المتبقية ضمن الاملاك الخاصة للبلدية أو التي أنجزتها بأموالها الخاصة،

-العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي نقلت ملكيتها الى البلدية وفق ما نص علية القانون،

-المساكن الالزامية أو الوظيفية كما هي معرفة قانونا والتي نقلت ملكيتها الى البلدية،

- الاملاك التي تصنيفها من الاملاك العمومية الوطنية والعائدة اليها،

- الهبات والوصايا التي تقدم للبلدية والتي تقبلها حسب الاشكال والشروط التي ينص عليها القانون،

4-التمتع بأهلية التعاقد والتقاضي[1]: يخول القانون للهيئة المستقلة المستقلة باعمال تنتج اثارها القانونية وهذا طبعا في الحدود التي يبينها القانون. فالعمل الصادر عن البلدية ينبغي أن يكون في إطار قانون البلدية.

فليس للهيئة المستقلة صلاحية القيام بعمل منعه المشرع، وإن بادرت الى ذلك كان عملها مشوبا بعيب في المشروعية.

وتخول الاهلية للهيئة المستقلة أيضا ممارسة حق التقاضي وحق التعاقد فمن حق الولاية والبلدية أو هيئة مستقلة أن ترفع دعوى أمام القضاء، كما يجوز مقاضاتها ورفع دعوى عليها.وتتمتع بحق ابرام العقود وهذا طبعا في إطار ممارسة نشاطها دون حاجة لاستصدار إذن أو رخصة بالتعاقد.

وقد جاءت المادة 82[2] من القانون 10/11 المتضمن قانون البلدية معترفة لرئيس المجلس الشعبي البلدي بإبرام العقود والصفقات باسم البلدية وكلك اعترفت له بقبول الهبات والوصايا.

- الاملاك الاتية من الاملاك الخاصة للدولة أو الولاية التي تم التنازل عنها للبلدية أو انتقلت ملكيتها التامة اليها،

-الاملاك المنقولة والعتاد الذي اقتنته أو انجزته البلديه بأموالها الخاصة،

- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها البلدية أو انجزتها والتي تمثل مقابل قيمة حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية ودعمها المالي.

[1] /عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 84.

[2]/ تنص المادة 82 من القانون 10/11 على أنه: «يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية و ادارتها.

ويجب عليه، على وجه الخصوص، القيام بما يأتي:

-التقاضي باسم البلدية ولحسابها،

-إدارة مداخيل البلدية و الامر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية،

-إبرام عقود اقتناء الأملاك والصفقات و الايجارات وقبول الهبات والوصايا،

-القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها،

5-تمتع الهيئة أو الشخص باسم وبموطن خاص ومستقل: اعترف قانون البلدية الجديد في المادة 06[1] منه للبلدية باسم وإقليم ومقر رئيسي. ويتمتع الاسم والمقر بقدر من الثبات، حتى أن المادة 07[2] من ذات القانون أقرت أن تغييرها يتم بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير من وزير الداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي، ويتم اخطار المجلس الشعبي الولائي المعني.

6-نائب يعبر عن الهيئة أو الشخص

اعترفت المادة 78 من القانون 10/11 لرئيس المجلس الشعبي البلدي بتمثيل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للشروط التي تضمنها القانون أو التنظيم المعمول بهما.

لا شك أن كل هذه الميزات، والخصائص التي تتمتع بها البلدية باعتبارها شخص اعتباري في احتكاك مباشر مع المواطن تمكنها من أداء عملها بشكل مستقل، وبأريحية تامة دون حاجتها لغيرها من الأشخاص المعنوية التي تعلوها، وتملك عليها سلطة الرقابة والاشراف في حدود القانون.

اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم و الاسقاط،

-ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة،

-اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية،

السهر على المحافظة على الارشيف،

-اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية».

[1] /تنص المادة 06 من القانون 10/11 على أنه:« للبلدية اسم و قليم ومقر معين».

[2] /تنص المادة 07 من القانون نفسه على أنه: «يتم تغيير اسم البلديةو/أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ومداولة المجلس الشعبي البلدي المعني، ويخطر المجلس الشعبي الولائي بذلك.»

وبذلك تصبح البلدية بفضل هذه الخصائص شخص معنوي كامل الصلاحيات وتام الاستقلالية في نطاق التشريع والقانون الذي يحكمها.

المطلب الثاني: هيئات البلدية الكلاسيكية

تعتبر البلدية تلك الهيئة التي تجسد نظام اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي تخلت لها الحكومة المركزية في العاصمة عن جزء من الوظيفة الإدارية انطلاقا من مبدأ توزيع الوظيفة التي يقوم عليها النظام اللامركزي خلافا للنظام المركزي الذي يقوم على مبدأ تركيز الوظيفة الإدارية.

ولممارسة هذه الوظيفة المخولة لها منحها القانون تشكيل هيئات عن طريق الانتخاب، وذلك بحكم موقع البلدية وقربها من المواطنين مما يفرض عليها فتح سبل اشراك المواطنين في برامج التنمية المحلية وفي عمليات صنع القرارات من جهة، وممارسة الرقابة الشعبية من جهة أخرى، وأن تسير تحت مظلة الحكم الراشد[1] من خلال تبني فلسفته المتمثلة في التعامل بشفافية مع المواطن وتنوير الرأي العام بكل المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب وحسب ما يفرضه القانون، وأن تحرص البلدية على أن تكون مصدر الثقة لمواطنيها.

[1] /ولقد استعمل المشرع الجزائري مصطلح الحكم الراشد في القانون التوجيهي للمدينة الصادر بموجب القانون 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 حيث أرست المادة 02 منه جملة من المبادئ الاساسية للمدينة وذكرت من بينها الحكم الراشد، والزم المشرع الادارة بالاهتمام بانشغالات المواطن والمصلحة العامة في اطار الشفافية.لمزيد من الإطلاع انظر: عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص 133 وما بعدها.

وطبقا للمادة 15 من قانون البلدية الساري المفعول تتوفر البلدية على هيئة مداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وعليه سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين كالتالي:

-الفرع الأول: المجلس الشعبي البلدي

-الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي

الفرع الأول: المجلس الشعبي البلدي

قال أحد الفقهاء:(كلما استعانت السلطة بالإدراة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على ديمقراطية نظام الحكم). ذلك أن الديمقراطية إذا كانت تعني حكم الشعب لنفسه، فإن الإدارة المحلية تجسد هذا المبدأ[1].

وقال دي كفيل: (إن المجالس المحلية من أهل المدينة أو القرية هي التي تبني قوة الشعوب الحرة واجتماعات هذه المجالس تؤدي لقضية الحرية ما تؤديه المدارس الابتدائية في قضية العلم فهي تذيقهم طعم الحرية عن كثب وتدربهم على التمتع بها وحسن استعماله[2]).

ونظرا لكل هذه الأهمية التي يمثلها المجلس المنتخب كهيئة من هيئات البلدية من كونه تجسيد للديمقراطية و اداة لإشراك المواطن لحكم نفسه والمشاركة في تنمية بلديته وصنع قراراته على مختلف الأصعدة الاقتصادية

[1] /عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية وتطبيقاته في النظام الاداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص49 وما بعدها.

[2]/جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري و الادارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1978،ص03.

والاجتماعية والصحية والثقافية سوف نتعرف عليه بإيجاز من خلال العناصر التالية:

أولا: تعريفه وتشكيله

ثانيا: تسييره واختصاصاته

أولا: تعريف المجلس الشعبي البلدي وتشكيله

تشمثل البلدية المدرسة الأولى التي يتعلم فيها المواطن أسس الديمقراطية والتدرب على الإدارة والتسيير وكيفية صنع القرار، ذلك أن الوطن على رأي الفقيه موريس هوريو بحاجة الى حريات سياسية تفرض مشاركة واسعة من الشعب في الحكم بواسطة الانتخابات السياسية والناخبون لا تكتمل ثقافتهم إلا عن طريق الانتخابات المحلية[1].

ويكفي البلدية كهيئة من هيئات النظام اللامركزي شرفا وفخرا أنها تجسد فكرة الديمقراطية بإشراك الشعب في تكوين المجالس المنتخبة، حتى أن البعض قال: أنه (في البلدية تكمن قوة الشعب الحر[2]).

وعليه سوف نتعرف على هذا المجلس البلدي المنتخب كما نظمه قانون البلدية الجديد من خلال:

أ-تعريفه

ب-تشكيله

---

[1] /M. aurice Hauriou précis de droit administratif Paris 1937 p49.

[2] /خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، نشر مشترك بيروت باريس، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات 1981، ص81.

أ-تعريف المجلس الشعبي البلدي: هو جهاز مداولة منتخب، يمثل الجناح الشعبي في السلطة التنفيذية ينتخب من قبل سكان البلدية ومن بينهم، بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، لمدة 05 سنوات بنظام التمثيل النسبي، يكون تشكيله العددي لكل مجلس بحسب تعداد سكان البلدية.

وبموجب المادة 79[1] من القانون العضوي 01/12 المتعلق بنظام الانتخاب، الذي أدخل تعديلا على عدد أعضائه وذلك برفعها[2].

لا أحد يستطيع أن ينكر أن اتباع أسلوب انتخاب المجلس المحلي لقي تأييدا و اهتماما من قبل غالبية الفقهاء والباحثين لما له من أثار إيجابية عديدة يأتي على رأسها تكريس هذا الأسلوب للنظام الديمقراطي على الصعيد الإداري.

كما أن الاخذ بهذا الأسلوب من شأنه أن ينفي تبعية المجلس المحلي لأي جهة كانت ويضمن له استقلالية عضوية تجعله بعيدا عن ضغوط السلطة الإدارية المركزية حين ممارسته لاختصاصاته القانونية[3].

---

[1] / تنص المادة 79 من القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي يتعلق بنظام الانتخابات (يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية الاحصاء العام للسكان و الاسكان الأخير وضمن الشروط الاتية:

-13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة،

-15 عضوا في البلديات التي يتروح عدد سكانها بين 10.000و20.000 نسمة،

-19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و50.000 نسمة،

-23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و100.000 نسمة،

-33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين100.001 و200.000 نسمة،

-43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها200.001 نسمة أو يفوقه).

[2] /إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص: تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الوادي، 2014/2013،ص 65.

[3] / عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص156.

ولقد تبنى المشرع الجزائري منذ قانون البلدية الأولى لسنة 1967 مبدأ الانتخاب الكلي[1] لأعضاء المجلس البلدي وتكريس ذات التوجه في قانون البلدية لسنة 1990.

وها هو القانون الجديد خصص الباب الثالث منه تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، حيث نصت المادة11 منه:« تشكل البلدية الاطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ».

ونرى أن هذا المجلس الي يتشكل عن طريق الانتخاب من السكان المحليين ومن بينهم إنما هو فرصة كبيرة للنخب بأن تتصدر قوائم الترشح لتأخذ دورها الحقيقي في بناء بلديات تقوم على علم وكفاءة أبناءها المتعلمين والواعين بأن الانسان الذي يملك الإرادة الحرة، والتكوين العلمي العالي، والاليات القانونية الشرعية هو الذي يقود قاطرة التنمية والتطور في وطنه، ولا يكون ذلك ممكنا إلا من خلال المجالس المحلية.

ب-تشكيل المجلس الشعبي البلدي

يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، وذلك لمدة خمس سنوات، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية. وذلك

[1] /يرى البعض من الذين يعارضون أسلوب المجلس المنتخب كليا أنه لا مفر من التفكير في انشاء مجالس محلية تضم منتخبين ومعينين على أن تكون الغلبة في المجلس للمنتخبين وتزداد أهمية بهذا الأسلوب خاصة في الدول النامية التي تفتقر الى الإطارات المؤهلة، ويرى عمار بوضياف أننا بحاجة الى التفكير في هذا الأسلوب المتمثل في المجلس المختلط بين منتخبين ومعينين وذلك للاستفادة من الكفاءات في شتى الميادين خاصة أمام ما تعانيه الإدارة المحلية عندنا من مشاكل عدة. انظر عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 157.

ما حددته المادة 79 من القانون العضوي 01/12 المتعلق بالانتخابات والسابق ذكره أعلاه.

ويبدو واضحا من خلال النص الجديد أن المشرع عمل على زيادة وتكثيف أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ورفع من حصة كل مجلس مرعيا في ذلك التعداد السكاني لكل بلدية، وهذا مسلك نؤيده نظرا افوائده الكثيرة والمتنوعة، فالحد الأدنى لتشكيلة المجلس رفع من 07[1] الى 13.

ومن المؤكد أن العدد الجديد يفتح أكثر فرص الالتحاق بالمجلس لسكان البلدية، وأنه يتناسب ومبدأ المشاركة في تسيير الشؤون المحلية وصنع القرار البلدي كما يدعم من جهة أخرى نظام التعددية الحزبية، ويمكن المجلس من تشكيل لجانه الدائمة[2].

وقد حدد القانون العضوي 01/12 في مادته 83طائفة من الأشخاص الذين يمنع عليهم الترشح لانتخابات المجلس الشعبي البلدي وهم على التوالي:

-الولاة

-رؤساء الدوائر.

- الكتاب العامون للولايات.

---

[1] /طبقا لنص المادة 97 من الامر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المعدل والمتمم المتظمن قانون الانتخابات، «يتشكل المجلس الشعبي البلدي كما يلي:

-7 أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة،

-9أعضاء في البلديات التي يتروح عدد سكانها بين10.000و20.000 نسمة،

-11 عضوا في البلديات التي يتروح عدد سكانها بين 20.001و50.000 نسمة،

-15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و100.000 نسمة،

-23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و200.000 نسمة

-33 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.001 نسمة».

[2] / عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص172و173.

-أعضاء المجالس التنفيذية للولايات.

-القضاة.

- أعضاء الجيش الوطني الشعبي.

-موظفوا أسلاك الامن.

- محاسبو الأموال البلدية.

-مسؤولوا المصالح البلدية.

- الأمناء العامون للبلديات.

وحسب رأي عمار بوضياف الذي نؤيده أن هذا المنع بحق هؤلاء الأشخاص إنما هو حفاظ على مصداقية العملية الانتخابية وسد الطريق أمامها حتى لا تسيء استعمال نفوذها لربح المعركة الانتحابية، وهذا في رأينا حماية وضمانه لنزاهة الانتخابات، وهو لا يشكل أي اعتداء على حق تلك الطائفة التي حرمها المشرع من حق الترشح لهذا المجلس، لأنه منع مؤقت محددة بممارستهم للوظيفة، ويمتد الى سنة بعد توقفهم عن ممارستها، ذلك أنه لا ضرر في تقييد مصلحة خاصة إذا تعارضت مع مصلحة عامة.

أما فيما يخص شروط الترشح فقد نصت عليها المادة 78 من القانون العضوي 01/12 وهي:

-أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 3[1] من هذا القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،

-أن يكون بالغا ثلاثا وعشرين (23) سنة على الأقل يوم الاقتراع،

-أن يكون ذا جنسية جزائرية،

-أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو الاعفاء منها،

-ألا يكون محكوما عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 5[2] من هذا القانون العضوي، ولم يرد اعتباره،

-ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والاخلال به.

ونلاحظ أن جميع الشروط التي يتطلب القانون توفرها في المترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي هي شروط منطقية ومعقولة، بل فيها تساهل و تخفيف من المشرع بهدف فسح المجال لأكبر شريحة من المواطنين للترشح كتخفيض شرط السن الى 23 سنة باعتبار أن الجزائر بلد الشباب الذي يمثل الشريحة الغالبة في المجتمع.

---

[1] / تنص المادة 3 من القانون 01/12 المتعلق بالانتخابات على أنه: «يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثماني عشرة (18) سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في إحدى حلات فقدان الاهلية النحددة في التشريع المعمول به.»

[2] /تنص المادة 5 من نفس القانون على أنه:« لا يسجل في القائمة الانتخابية كل من:

-سلك سلوك أثناء الثورة التحريرية مضادا لمصالح الوطن،

-حكم عليه في جناية ولم يرد اعتباره،

-حكم عليه بعقوبة الحبس في الجنح التي يحكم فيها بالحرمان من ممارسة حق الانتخاب وفقا للمواد 9 و9مكرر1 و14 من قانون الغقوبات،

-أشهر افلاسه ولم يرد اعتباره،

- المحجوز والمحجور عليه،

-تطلع النيالة العامة اللجنة الإدارية الانتخابية المعنية وتبلغها، بكل الوسائل القانونية فور افتتاح مرحلة مراجعة القوائم الانتخابية وقوائم الأشخاص المذكورين في المطات 2و3و4 أعلاه.»

ويجب أن تمنح لهذه الطاقات الشابة الفرص لخدمة وطنها على المستوى المحلي على الأقل، وكذلك عدم اشتراط المشرع الجنسية الاصلية، واكتفى بالجنسية المكتسبة وهذا فيه من التسامح ما يكشف بوضوح تام رغبة المشرع في توسيع المشاركة الشعبية وفتح المجال للجميع.

ولكننا نرى أنه حان الوقت لاشتراط المؤهل العلمي، والمستوى الدراسي للمترشح لهذه المجالس البلدية، لما ينتظر البلدية من تحول هام بسبب ثورة المعلومات والاتصالات الذي يفرض أن يكون لأعضاء هذا المجلس مستوى علمي حتى يتمكنوا من التكيف مع هذا التحول ومجاراته بالشكل المطلوب.

كما نضن أن هذا الشرط لن يشكل اقصاء لأحد على اعتبار أن نسبة الامية أصبحت قليلة، وهي في تناقص مستمر اذ أن أغلبية المجتمع متعلمين والكثير منهم حامل لشهادات جامعية.

ثانيا: تسيير المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته

جاءت الاحكام التي تنظم سير المجلس الشعبي البلدي في الفصل الأول المعنون ب: المجلس الشعبي البلدي في الفرع الأول منه تحت عنوان سير المجلس الشعبي البلدي، بالإضافة الى تحديد المسائل التي تدخل في اختصاصاته، والتي تتولاها لجان دائمة يشكلها المجلس من بين أعضائه حسب المادة 31 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

وعليه سوف نتطرق الى ذلك من خلال:

أ-سير المجلس الشعبي البلدي

ت-اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

أ-سير المجلس الشعبي البلدي

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام[1]، ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك، بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي[2]. وينعقد المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون في حالة ظروف استثنائية مرتبط بخطر وشيك أو كارثة كبرى، ويتم اخطار الوالي فورا بذلك[3].

وبالنسبة لمكان عقد دورات المجلس الشعبي البلدي فإنه يعقدها بمقر المجلس، إلا أنه في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول الى مقر البلدية، يمكنه أن يجتمع في مكان اخر من إقليم البلدية، و بإمكانه أيضا الاجتماع في مكان أخر، خارج إقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي[4].

ويقوم رئيس المجلس الشعبي جدول أعمال دورات المجلس ويحدد تاريخها بالتشاور مع الهيئة التنفيذية[5]، ويتم ارسال الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون بسجل مداولات البلدية، وتسلم مرفقة بمشروع جدول الاعمال بواسطة ظرف محمول الى أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمقر سكناهم

[1] / انظر المادة 16 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[2] / انظر المادة 17 من ذات القانون.

[3] / انظر المادة 18 من ذات القانون.

[4] / انظر المادة 19من ذات القانون.

[5] / انظر المادة 20 من ذات القانون.

قبل عشرة 10 أيام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام، وهو أجل قابل للتخفيض في حالة الاستعجال على الا يقل عن يوم واحد كامل، على أن يتخذ في هذه الحالة رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات[1].

وبمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي، يتم اعلام الجمهور بذلك من خلال الصاق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، ويوافق المجلس على النقاط المسجلة في جدول الأعمال ويمكنه إضافة نقاط جديدة[2].

وبالنسبة لصحة مداولات المجلس فإنها لا تكون صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين، وإذا لم يجتمع المجلس بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين[3].

ويسمح بالتصويت بالوكالة لجلسة أو لدورة واحدة، ولا يمكن لعضو أن يكون حاملا لأكثر من وكالة واحدة، وتكون هذه الوكالة من العضو الذي حصل له مانع لحضور جلسة أو دورة لعضو اخر من المجلس من اختياره ليصوت نيابة عنه، وتكون الوكالة مكتوبة[4]، يتم اعداد الوكالة بطلب من الموكل أمام أي

[1] /انظر المادة 21 من ذات القانون.

[2] / انظر المادة 22 من ذات القانون.

[3] / انظر المادة 23 من ذات القانون.

[4]/ انظر المادة 24 من القانون.10/11 المتعلق بالبلدية.

سلطة مؤهلة لهذا الغرض وتحدد صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت من أجلها هذه الوكالة[1].

الأصل أن تكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، ولكن يجوز له ان يتداول في جلسة مغلقة في حالة دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين، ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام[2].

ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتخب، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره [3]، و يمنع على أي عضو بالمجلس الشعبي البلدي حضور جلسات المجلس التي يداول فيها حول موضوع يخصه أو تكون له مصلحة فيه بمفهوم أحكام المادة 60 من هذا القانون، ويجب على رئيس الجلسة التأكد من ذلك[4].

ويضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي[5]، وتعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة اعلام أخرى خلال الثمانية 8 أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون[6].

ب-اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

[1] / انظر المادة 25 من ذات القانون.
[2] / أنظر المادة 26 من ذات القانون
[3] / انظر المادة 27 من ذات القانون.
[4] /انظر المادة 28 من ذات القانون.
[5] / انظر المادة 29 من ذات القانون.
[6] / انظر المادة 30 من ذات القانو

حسب المادة 31 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية فان المجلس يقوم بتشكيل لجان دائمة من بين أعضائه تهتم بالمسائل التي تدخل في اختصاصه ولا سيما ما يتعلق منها بما يأتي:

-الاقتصاد والمالية والاستثمار،

-الصحة والنظافة وحماية البيئة،

-تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية،

- الري والفلاحة والصيد البحري،

-الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

وعلى صعيد اخر وطبقا للمادة 116 من القانون 10/11 حمل المشرع البلدية حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والاثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية، وكذلك المحافظة على الوعاء العقاري.

وتبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها، ويناط بالبلدية أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية، وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية إقامة إشارات المرور التي لا تعود الى هيئات أخرى (مصالح الامن)[1].

وفيما يخص الجانب الاجتماعي أعطى المشرع بموجب المادة 122 من القانون 10/11 للبلدية حق المبادرة باتباع كل اجراء قصد انجاز مؤسسات

[1] / عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص200.

التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية وكذا ضمان صيانتها. وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ.

وهذه لا شك مهمة ثقيلة ملقاة على عاتق البلدية، وتربط وثاق الصلة بينها وبين مواطني الإقليم اعتبارا لما تلعبه المدرسة من دور فعال في مجال العلم والمعرفة، فكل بيت هو في أمس الحاجة الى خدماتها[1]. إضافة الى مهام أخرى تتعلق بالجانب المالي[2]، ومهام تتعلق بالمجال الاقتصادي[3].

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول الأول في البلدية وهو رئيسها، ويمثل الهيئة التنفيذية، وينتخب من بين أعضائه وتضم الهيئة نائبان أو أكثر و يتغير عددهم حسب عدد السكان. وعليه سوف نتطرق من خلال هذا الفرع الى:

أولا: تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي وصلاحياته

ثانيا: انتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي

أولا: تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي وصلاحياته

سوف نتطرق الى كيفية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي كما يحدها يتطلبها القانون والى الصلاحيات الموكل له القيام بها بالشكل التالي:

أ-تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي

[1] / عمار بوضياف، نفس المرجع، ص 201، 202.

[2] /انظر المواد من 110 و136 و137من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[3] /انظر المادة 109 من ذات القانون.

ب-صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

أ-تعين رئيس المجلس الشعبي البلدي

تنص المادة 64[1] من الأمر رقم 13/21 المؤرخ في 31 غشت (أوت) سنة2021[2] المعدل والمتمم للقانون 10/11 المتعلق بالبلدية أنه: « يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية 8 أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للانتخابات ».

وأضافت المادة 64 مكرر[3]: « يجتمع المجلس الشعبي البلدي، تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا، قصد انتخاب رئيسه، خلال الخمسة 5 أيام التي تلي تنصيب المجلس،

ويتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب يتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا على أن يكون غير مترشحين،

ويستقبل المكتب المؤقت المذكور أعلاه، الترشيحات لانتخاب الرئيس، ويقوم بإعداد قائمة المترشحين ».

وتنص المادة 65 المعدلة[4] « يقدم المترشح للانتخاب لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد.

---

[1] / المادة 64 من القانون 10/11 معدلة بموجب المادة 2 من الامر 13/21 المتمم والمعدل للقانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[2] / الأمر رقم 13/21 المؤرخ في 22 محرم عام 1443 ه الموافق ل 31 غشت سنة 2021 يعدل ويتمم بعض أحكم القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 67.

[3] / المادة 64 مكرر مضافة بموجب المادة 3 من الامر 13/21 السابق الذكر.

[4] /المادة 65 معدلة بموجب المادة 4 من الامر اذاته.

في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن القائمتين الحائزتين على خمسة وثلاثين في المائة (35) على الأقل، من المقاعد، تقديم مرشح.

وفي حال عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثين في المائة (35)على الأقل، من المقاعد، يمكن جميع القوائم تقديم مرشح عنها.

يكون الانتخاب سريا، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.

وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، يجرى دور ثان بين المترشحين الحائزين المرتبتين الأولى والثانية، ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا».

ونلاحظ على تعديل المادة 64 تقليص مدة تنصيب المجلس البلدي من 15 في القانون 10/11 الى 8 أيام التي تلي اعلان نتائج الانتخابات في الامر 13/21، وهذا التقليص في المدة إيجابي من أجل الإسراع في تنصيب المجلس، و انتخاب رئيسة في اقصر مدة.

أما المادة 65 والتي كانت تنص في القانون السابق على أنه يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، فقد عدلت بشكل يفتح المجال للجميع لعملية الترشح.

حيث تم وبشكل غير معلن دمج أحكام المادة 80 من القانون العضوي 2012 المتعلق بالانتخابات ضمن هذه المادة، والتي نصت أن يترشح لرئاسة

المجلس الشعبي البلدي شخص من القائمة الحائزة الأغلبية المطلقة، فإن لم توجد يكون بإمكان القائمتين الحائزتين على 35 بالمائة على الأقل تقديم مترشح لرئاسة المجلس وفي عدم حصول أي قائمة على النسبة المطلوبة يصبح بإمكان جميع القوائم تقديم مرشح عنها.

ثم يتم الانتخاب على المرشحين سريا ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات، فإذ لم تحصل الأغلبية المطلقة للأصوات يجرى دور ثان بين المرشحين الحائزين على المرتبة الأولى والثانية، ويعلن فائزا الحاصل على أغلبية الأصوات وعند تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا.

غير أن تعديل المادة 65 أهمل المدة الزمنية التي يجرى فيها الدور الثاني في حال لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، على عكس ماجاء في المادة 80 من القانون العضوي للانتخابات 2012، والذي حددها بمدة 48 ساعة بعد الدور الأول.

وتمم القانون 10/11 أيضا بمادة جديدة هي المادة 64 مكرر، حيت أقرت إجتماع المجلس تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا لأجل انتخاب رئيسه خلال مدة 5 أيام من تنصيب المجلس، وعليه يتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخاب يتشكل من أكبر منتخب بمساعدة منتخبان أصغر سنا، ويكونوا غير مترشحين، مهمته إستقبال الترشيحات لإنتخاب الرئيس، ويقوم بإعداد قائمة المترشحين. و حسنا فعل المشرع باستحداث هذه المادة التنظيمية لإنجاح وتسهيل عملية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي بشكل منظم قانونا دون عراقيل او تجاوزات.

ب-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي

يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي وظيفة مزدوجة، بحيث يتصرف باسم البلدية وباسم الدولة، وهذا تحت سلطة الوالي، ولهذا تتعدد وتتداخل صلاحياته باختلاف المجالات التي يباشر فيها اختصاصة.

فالنسبة لصلاحياته بصفته ممثلا للدولة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع المعمول به تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

ويمكن له وتحت مسؤوليته تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الحاضرين والى كل موظف بلدي قصد[1].

-استقبال التصريحات بالولادة والزواج،

- تدوين كل العقود والاحكام في سجلات الحالة المدنية،

- إعداد وتسليم كل العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه،

- التصديق على كل توقيع يقوم به أي مواطن أمامهم بموجب تقديم وثيقة هوية،

- التصديق بالمطابقة على كل نسخة وثيقة بتقديم النسخة الاصلية منها،

- يرسل القرار المتضمن التفويض بالامضاء الى الوالي والى النائب العام المختص إقليميا.

ويتخذ كل الاحتياطات وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة أو حادث، كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت اشراف الوالي بما يأتي:

[1] / المادة87 من القانون 10/11المتعلق بالبلدية.

-تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية،

- السهر على النظام و السكينة والنظافة العموميه،

-السهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.

أما بالنسبة لصلاحياته بصفته ممثلا للدولة فيقوم بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها، لا سيما[1]:

-التقاضي باسم البلدية ولحسابها،

- إدارة مداخيل البلدية والامر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية،

-إبرام عقود اقتناء الأملاك والمعاملات والصفقات والايجارات وقبول الهبات والوصايا،

- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها،

- اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم الاسقاط،

- ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة،

- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية،

-السهر على المحافظة على الأرشيف،

- اتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

ثانيا: إنتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

[1] /المادة82 من نفس القانون.

تنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة عامة بطريقة عادية وذلك بنهاية العهدة المقدرة بخمس 5 سنوات أو الوفاة أو الاستقالة، وأخرى غير عادية عن طريق سحب الثقة منه بأغلبية الأعضاء 3/2 من الأعضاء أو بالإقصاء بتوفر سبب ثبوت الإدانة الجزائية، أو حل المجلس البلدي والذي يكون في الحالات التالية:

-عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من نصف الأعضاء.

-في حالة الاستقالة الجماعية لأعضاء المجلس.

-في حالة وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس يحول دون السير العادي لهيئات البلدية.

-عندما يكون الإبقاء على المجلس من شأنه أن يشكل مصدرا للاختلاف في التسيير وفي الإدارة المحلية أو يمس المواطن وسكينته.

- وفي حالة ضم البلديات لبعضها أو تجزئتها، ينجر عنها تحويل إداري للسكان.

[1] /صفية مصطفى، أحمد علماوي، البلدية الذكية ضرورة لتقديم خدمة عمومية متميزة في زمن الرقمنة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد11، العدد02، تاريخ النشر 2020/10/25، ص 140 و141.

المبحث الثاني: مفهوم البلدية الذكية

يتميز عصرنا الحاضر بتطور سريع لتقنية المعلومات والاتصالات مع ازدياد في المنافسة وقلة في الموارد مما يحتم على الإدارة أن تعتمد على هذه التقنيات لتحقيق أهدافها وضمان استمرارها مما يستدعي تغيير المفاهيم السائدة عن العمل الإداري التقليدي و عصرنته اعتمادا على هذه الثورة التقنية واستغلالها أحسن استغلال خدمة للمواطن.

و مما لاشك أن التعامل الإداري بوسائل الاتصال الحديثة يعد أهم أحد للتسيير الإداري الذكي والذي يتم بفورية وكفاءة عبر شبكة الانترنت والذي

يسعى العالم إلى الوصول إليه عبر تطوير وإحداث ثورة في الإدارة التقليدية إلى تلك الإدارة الإلكترونية و وصولا إلى أوج هذا التطور في التسيير عن بعد بواسطة ما يسمى الإدارة الذكية والرقمية مستقبلا.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف البلدية الذكية وخصائصها.

المطلب الثاني: نشأة البلدية الذكية وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف البلدية الذكية وخصائصها

البلدية المستقبلية التي يرجوها المواطن هي التي تعتمد على الوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة للقضاء على كل ما هو ورقي وبيروقراطي، وكثرة التنقل وطوابير الإنتظار، وتفادي المحسوبية والفساد الإداري، وإضفاء الشفافية على التسيير المتعلق باحتياجات المواطن من حقوق وخدمات.

والبلدية بهذه المواصفات يطلق عليها البلدية الذكية، لأنها تقدم خدماتها وأعمالها بواسطة وسائل تكنولوجية وتقنية متطورة تختصر الجهد والوقت للمواطن والموظف معا.

وعليه نطرح الاشكال التالي: ما هي البلدية الذكية ؟. وما هي خصائصها ؟.

وللإجابة على الاشكالين المطروحتين أعلاه سوف نقسم هذا المطلب إلى:

الفرع الأول: تعريف البلدية الذكية،

الفرع الثاني: خصائص البلدية الذكية،

الفرع الأول: تعريف البلدية الذكية

بما أن البلدية في الأصل هي هيئة إدارية لامركزية فإنه كان من اللازم أن نتطرق بداية إلي تعريف الإدارة الذكية(أولا) ثم الى تعرف البلدية الذكية(ثانيا).

أولا: تعريف الإدارة الذكية:

الإدارة سمة من سمات حياتنا اليومية الحديثة المتطورة، وقلما نرى جانبا من جوانب الحياة الإنسانية مهما كان نوعه يستطيع التخلي عتها، فهي تظهر في كل تفاصيل تنظيم الدولة الحديثة وفي جميع نشاطاتها السياسية والصناعية والتجارية والاقتصادية، سواء كانت تلك النشاطات عامة أم خاصة، فهي تحتاج الى إدارة والتي تلازم كل جهد انساني جماعي وحتى فردي.

وعليه سنتطرق الى تعريف الإدارة لغة واصطلاحا، ثم نمر من خلاله الى تعريف الإدارة الذكية كمفهوم حديث.

أ-تعريف الادارة:

سوف نتناول التعريف (اللغوي) تم التعريف (الاصطلاحي).

1-التعريف اللغوي للإدارة: فالإدارةAdministration كلمة لاتينية الأصل وهي مؤلفة من مقطعين لاتينيين هما; Ad ويقابلهاto بالعربية ما معناه إلى أو نحو/والمقطع الثانيministration ويقابلها serve وبالعربية ما معناه يخدم أو يساعد، والاصطلاح بمقطعيه يعني المساعدة أو الخدمة ولهذا فالإداري، أي الشخص الذي يقوم بالإدارة إنما يمارس مساعدة أو خدمة للأخرين[1]

[1] /مصطفي يوسف كافي،الإدارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سنة الطبع 2011،ص13.

2-التعريف الاصطلاحي للإدارة:[1] يعرض مجموعة من الفقهاء الفرنسين تعريفات فقهية للإدارة نسردها كالتالي:

-تقدم فريدريك تايلور(TAYLOR) مؤسس المدرسة الكلاسيكية بمفهوم للإدارة على الشكل التالي:

«الإدارة هي المعرفة الدقيقة لما يريد من الرجال أن يقوموا به، ثم التأكد من أن يقوموا بعمله بأفضل وأرخص طريقة».

-أما هنري فايول(HENRYFAYOL) رائد الإدارة الحديثة فيعرفها قائلا:«إن تحقيق الإدارة يتطلب التنبؤ، والتخطيط، والتنظيم، والقيادة، والتنسيق، والرقابة».

-أما كمبال(KIMBALL) فقد عدد المهام التي تعمل الإدارة على تحقيقها داخل المشروع عندما قال:«تشمل الإدارة على كل الواجبات والوظائف المختصة بإنشاء المشروع، من حيث تمويله، وتقرير سياساته ألرئيسية، وتهيئة تجهيزاته الضرورية وإعداد الشكل التنظيمي الذي على ظله واختيار العناصر الرئيسية له».

أما الفقهاء العرب فيعرفونها كما يلي:

-الدكتور عبد الكريم والدكتورة ليلي تكلا، فيعرفانها بقولهما:«الإدارة تعني توفير نوع من التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية المختلفة من أجل تحقيق هدف معين».

[1] /مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص14.

-وقد أورد الأستاذ محمد أحمد عبد الجواد الباحث المتخصص في العلوم الإدارية وتنمية الموارد البشرية تعريفا للإدارة يقول:«الإدارة هي فن تحويل الموارد المتاحة الى أهداف عامة أو محددة، وذلك عن طريق العملية الادارية».

والملاحظ على هذه التعريفات أنها تشترك في عنصر التخطيط و التنظيم والرقابة وتحقيق مشروع معين، وهذه العناصر كلها يوظفها الانسان الذي يمثل المورد البشري اعتمادا على المال الذي يمثل المورد المادي فالادارة هي ثلاثية التخطيط، التنظيم، الرقابة والإنسان والمال وكل ذلك لتحقيق أهداف ومشاريع محددة.

وبعد أن عرضنا تعريفات الإدارة في ايجاز وذلك تمهيد لتعريف الإدارة الذكية، نتطرق الان الى تعريف هذه الأخيرة.

ب-تعريف الإدارة الذكية:

الإدارة الذكية تعد عاملا محوريا وحيويا لكفاءة الأداء الإداري، ولا يختلف اثنان على أن وراء كل مشروع ناجح إدارة ذكية.فماهي الإدارة الذكية؟ وماهي أركانا؟.

1-تعريفات الإدارة الذكية[1]:

الإدارة الذكية هي التي تقوم على التخطيط السليم للأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة وتنظيمها، وإدارتها، والإشراف عليها من خلال استخدام الموارد البشرية والموارد الفنية لتحقيق الوظيفة التي تضطلع بها المؤسسة بكفاءة وفعالية.

[1] /المستشار عادل بطرس، الإدارة الذكية/ جريدة القبس، العدد 202117116، اتاريخ النشر النشر 06 يونيو2021 متاح على الموقع التالي:http://www.algabas.com، تاريخ الاطلاع 19 مارس 2022.

وتشتمل الإدارة الذكية على اجراء العمليات الفنية ابتداء من تقديم بيئة امنة، الى إدارة ميزا نية المؤسسة، والعاملون على إدارة المؤسسة مسؤولون عن القيام بمهام الإدارة المختلفة التي من شأنها الاشراف على سير كل -الأمور في المؤسسة بشكل سلس ويسير.

-والإدارة الذكية هي التي توفر الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة لديها، عن طريق تحديد الأهداف المرجوة ثم التخطيط لكيفية الوصول الى هذه الأهداف، وتنظيم الموارد المتاحة لدى الادارة(الموارد البشرية، الوقت، الموارد الفنية) من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة بأقل تكلفة ممكنة والتحكم في عملية الإدارة عن طريق قياس الإنجازات التي حققتها الإدارة في ظل الخطة المرسومة، اتخاذ إجراءات اصلاح تلك الخطة كلما لزم الأمر.

2-أركان الإدارة الذكية[1]:

وتوافر أركان الإدارة الذكية أو عدم تنوافرها هو الخط ال الفاصل بين نجاح الإدارة وفشلها، وهناك عدة معايير رئيسية لتوافر هذه الأركان لابد من دراستها وأخذها في الاعتبار عند تقييم الإدارة الذكية.

-أولها أن يضع مديرا المؤسسة تعريفات واضحة لمسؤوليات عنصر فاعل داخل المؤسسة التي يديرها، مع ضرورة وجود نظام ديمقراطي حقيقي داخل المؤسسة على أسس التفاهم والمعرفة والاحترام المتبادل بين الموظفين والإدارة.

بالإضافة الى تكثيف جهود كافة الأطراف داخل المؤسسة وتوحيدها لخدمة أغراضها وذلك حتى تصل إدارة المؤسسة الى أعلى معدلات النجاح مع الاقتصاد في المال والوقت والمجهود.

[1] /المستشار عادل بطرس، المرجع نفسة.

ومن أهم ثاني عناصر الإدارة الذكيـــة وجـــود برنـــامج إدارة قـــوي لأن الهـــدف الأساسي للتكنولوجيا هو تـــوفير الوقـــت والمـــال، ومســـاعدة الإدارة علـــى الإشـــراف على المنظومة الفنية، وإيجاد وسيلة اتصال امنة داخل المؤسسة.

-ويعد تطوير الإدارة المستمر أحد أهـــم ســـمات الإدارة الناجحـــة وهـــذا يتطلـــب وضع خطة لذلك التطوير، وقد تختلف هذه الخطة من مـــدير الـــى اخـــر، ولكـــن مـــن المهم وضع رؤية واضحة بعيدة المدى، وقريبة المدى.

ومن أهم عناصر التطوير في المؤسسة كذلك إيجـــاد تقنيـــات تكنولوجيـــة حديثـــة قائمة على الحوســـبة الســـحابية (نظـــامclou)[1] مـــع تـــوفير عنصـــر إدارة المـــوارد البشرية والرواتب داخل برنامج إدارة المؤسسة الحديثة، علـــى أن يكـــون هـــذا ســـهل الاستخدام بالنسبة لكل المتعاملين مع المؤسسة، مـــع إيجـــاد جـــدول زمنـــي الكترونـــي وبنك للأسئلة مع إمكانية ارسال التكاليف والتقـــارير فـــي وجـــود تقييمـــات وإمكانيـــة تسجيل المهام عبـــر الانترنـــت، وإمكانيـــة تتبـــع الرســـوم والـــدفع عبـــر الانترنـــت بالإضافة الى إدارة الملف الشخصي وإدارة وسائل النقل التابعة للمؤسسة.

ومن خلال عرض هذه التعريفات لـــلإدارة الذكيـــة يتضـــح أنهـــا عبـــارة إتحـــاد سلامة التفكير، والتخطيط الجيد مـــع الوســـائل المتاحـــة لـــدى الإدارة، والتـــي تعتبـــر الوسائل التكنولوجية أحد أهم أدواتها للوصول الى الأهداف بأقـــل جهـــد، وأقـــل تكلفـــة وفي وقت وجيز.

[1] /ا«لحوسبة السحابية »أو« الخدمات الســـحابية »تعنـــي "بالمجمـــل الخـــدمات التـــي تـــتم عبـــر أجهـــزة وبـــرامج متصلة بشبكة خوادم تحمل بياناتها في سحابة افتراضية تضمن اتصـــالها بشـــكل دائـــم دون انقطـــاع، مـــع أجهـــزة مختلفة مثل: (كمبيوتر، جهاز لوحي، هواتف ذكية)بعد وضع كود خـــاص لفـــتح الشـــبكة، وبالتـــالي يـــتم الـــدخول اليها من أي مكان وفي أي زمان."أنظر:صدام محمد الخمايسة، الحكومـــة الذكيـــة مـــا بعـــد الحكومـــة الالكترونيـــة، قنديل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى،أب/أغسطس2017 ص98.

ومن خلال هذا العرض لتعريف الإدارة الذكية الذي مهدنا فيه لتعريف البلدية الذكية فيما يأتي باعتبار أن البلدية ماهي في نهاية الأمر إلا هيئة إدارية.

ثانيا: تعريف البلدية الذكية

لقد شاع استخدام مصطلح البلدية الذكية بديلا عن مصطلح البلدية الالكترونية في الأوساط العلمية و السياسية، فالبلدية تقود التحول الرقمي للجهات الحكومية كافة خصوصا أن مقاييس البنك الدولي لمؤشر سهولة بيئة الأعمال تؤكد أن لتطور البلدية الوزن الأكبر في إحداث قفزات كبيرة للدولة.

وتعتبر البلدية الذكية امتداد للبلدية الالكترونية، وهي حقبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الالكترونية الحكومية. فما هي البلدية الذكية؟.

ولمعرفة الإجابة على هذا السؤال علينا أن نعرف أولا مفهوم الحكومة الذكية باعتبار أن هذه الأخيرة الكل الذي يتضمن الجماعات المحلية، وذلك لأن مفهوم البلدية حسب رأينا لا يتضح إلا إذا عرفنا مفهوم الحكومة الذكية التي ظهرت أولا.

ولقد اتبعنا هذا المنهج(تعريف الكل لنصل الى تعريف الجزء) نظرا لعدم وجود مفهوم لا قانوني ولا فقهي للبلدية الذكية باعتبارها توجه جديد في التسيير المحلي في كل العالم، لازال طور التبلور والتجسيد المتأني البطيء نوعا ما.

وعليه سوف نعرف أولا الحكومة الذكية، ثم ننتقل منه الى تعريف البلدية الذكية ثانيا.

أ-تعريف الحكومة الذكية:

تعتبر الحكومة الذكية حقبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الالكترونية، والتي يقصد بها: « تقديم الخدمات الالكترونية والتطبيقات المعلوماتية على الأجهزة المتنقلة الذكية، مثل: الهاتف النقال(Mobile) والأجهزة اللوحي(Tablet) وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي(PDA[1]) المتصلة بالأنترنت، بحيث يمكن تقديم خدمات الحكومة الذكية من أي مكان، وعلى مدار الساعة، وبسرعة ودقة متناهيتين، وعبر منصة موحدة للتطبيقات المتنقلة، والتي تقدم خدمات الحكومة الذكية[2]».

وتعتبر الحكومة الذكية التطور الطبيعي لنموذج الحكومة الإلكترونية، والذي تسعى الان معظم الدول الى تجاوزه والتوجه نحو الحكومات الذكية التي تعتمد على التسيير الإداري والخدماتي الذكي.

وبما أن مشروع الحكومة الذكية يعتمد نجاحه بمدى انتشار خدمات الحكومة الذكية، وتغطيتها للمدن والتجمعات السكانية، ولن يتحقق هذا النجاح الا بإدماج الجماعات المحلية خاصة البلديات في هذا المشروع، والتوجه بها نحو تسخير وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة للرقي بالخدمات، والنهوض بالتنمية المحلية فكان ذلك بالبلدية الالكترونية لأنها حجر الأساس للبلدية الذكية.

---

[1] /المساعد الرقمي الشخصيassistant-digital-personal هو عبارة عن خدمة برمجية، واختصارهpdaمقترنة بجهاز مخصص مثل:الساعة الذكية، أو مجرد ميزة يتم تقديمها على جهاز لوحي أو هاتف ذكي أو جهاز كمبيوتر يمكن ارتداؤه مثل ساعة اليد الرقمية، والتي تقدم مجموعة مثيرة للاهتمام من القدرات إذ أن المساعدون الرقميون يستجبون ويستخدمون الاوامر الصوتية لمساعدة المالكين في الاجابة عن الأسئلة أو اكمال المهام البسيطة، وجعل الحياة أسهل بشكل عام.من أشهرها المساعد الرقمي الشخصي "سيري "تم تطويره بواسطة شركة apple.

[2] /صدام محمد الخمايسة، الحكومة الذكية مابعد الحكومة الالكترونية،قنديل للطباعة والنشر، الطبعة أولى،أب/أغسطس2017 ص198

فهذه الأخيرة ليست إلا ثمرة لها وتوجه جديد يستغل ثورة المعلومات، والاتصالات التكنولوجية الحديثة أحسن أقصى استغلال.

ب-تعريف البلدية الذكية:

جاء في تبسيط مفهوم البلدية الذكية في تصريح رئيس الجمعية التونسية للمدن الذكية، برهان الذاودي ل"بلدية نيوز".

يوم 14جوان2019 على أنها«البلدية التي تسدي خدا مات لمواطنيها باستعمال التكنولوجيا الحديثة[1]».

-«البلدية الذكية هي التي توظف التقنيات الحديثة في مجال الصوت الرقمي والفيديو الرقمي من أجل بث أخبارها ونشاطاتها، وصور مشاريعها عبر الانترنت وتمكين المواطن المحلي من معرفة إنجازات البلدية المسؤولة عن منطقته.»[2].

عصرنا الحالي بحاجة الى مواكبته بشكل سريع وحضاري، كما أن الحاجة الى التحول الى البلديات الذكية امر ضروري في وقتنا الحالي للانطلاق نحو التنمية المستدامة والكف عن التركيز على النواحي التقليدية والتي بحاجة الى تقديم إضافات نوعية للبلديات في مجال تكنولوجيا المعلومات بحيث ترفع من أداء البلديات، كما أن التكنولوجيا الحديثة تساهم في رضا المواطن من خلال تقديم الخدمات بوقت وجهد أقل.

[1] /البلديات الذكية: تطويع التكنولوجيا الحديثة خدمة للمواطنين، متاح على الموقع التالي14/06/2019https:baladia.neus.com تاريخ الاطلاع21مارس2022 على الساعة0ك14:00.

[2] /البلدية الذكية-راحة في العمل وتميز في العمل العام-متاح علىالموقع www.egovconcepts.com https: تاريخ الاطلاع 21مارس2022 على الساعة:14:10

كما أن البلدية الذكية في عالمنا حيث التطبيقات الحديثة قد طالت كل شيء، وشهد قطاع التكنولوجيا ثورة هائلة بكل المهامات والوظائف، والأهمية تنبع من الحاجة الملحة من طرف المواطنين وقطاعات مؤسسات المجتمع المدني، الذين أصبحوا يحبذون تلقي الخدمة وطلب المعلومة عبر وسيلة اتصال تقنية يعلمونها ويالفونها تخفف عليهم عناء التنقل وكتابة الطلبات ودفع الرسوم، تقي المواطنين الروتين والبيروقراطية الإدارية والتي لم تتناسب وأدوات عصر الديجتال من جهة.

ومن جهة أخرى فإن البلدية الذكية مطلب ملح من خلال ما تفوفره من مزايا وايجابيات، من خلالها يتم تجاوز سلبيات البيروقراطية والإدارة التقليدية[1].

فالبلدية الذكية هي حقبة جديدة من حقب التطور التاريخي للتعاملات الالكترونية والتي يقصد بها: تقديم الخدمات الالكترونية والتطبيقات المعلوماتية المختلفة على الأجهزة المتنقلة الذكية مثل: الهاتف النقال والأجهزة اللوحية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصيpda المتصلة بالإنترنت فهي بلدية لا مكان، لا زمان، لا تنقل، لا جهد، لا تكاليف.

فهي تعني التفاعل المباشر والمتزامن مع المعلومات المنتشرة في المجتمع ومكوناته (الاقتصادية، الاجتماعية، و الامنية) فهي تقترب أكثر من المواطن، بحيث تمكنه من حمل خدماته ومعاملاته في جيبه من خلال هاتفه الخلوي.

إذن يدور هدف البلدية الذكية حول استخدام التكنولوجيا لتسهيل ودعم التخطيط، ووضع القرار بشكل أفضل، ويتعلق الأمر بتحسين العمليات

[1] / تمارا حداد،اليات التحول من البلديات التقليدية الى الالكترونية واثرها على التنمية المحلية، متوفر على الموقع الل https: pulpit.alwatanvoice.com تاريخ النشر: 2020/01/06 تاريخ الاطلاع:2022/04/10 على الساعة:15:00.

الديمقراطية وتحويل طرق تقديم الخدمات العامة، حيث تعد الطريقة الجديدة للحكم، فهي تركز على مواطن البيانات وعلى المواطن.

الفرع الثاني: خصائص البلدية الذكية

تتميز البلدية الذكية بجملة من الخصائص تعطيها طابع خاص يجعلها متفردة بنفسها عن سابقتية من البلدية الكلاسيكية والبلدية الالكترونية، فإن كانت الأولى(البلدية الكلاسيكية) حبيسة المكاتب والشبابيك، والثانية(البلدية الالكترونية) حبيسة الحواسيب.

فإن البلدية الذكية هي البلدية المتحررة من الشبابيك والحواسيب والمسافرة عبر الزمن والأمكنة، وإن كانت البلديتين السابقتين (للبلدية الذكية) تتطلبان انتقال الموطن إليهما فإن هذه الأخيرة تطير الى المواطن على جناح السرعة أينما يكون، أين يكون لديه جهازه الذكي المتصل بشبكة الانترنت.

فهي بلدية لا نرى فيها طوابير الانتظار ولا كومة الأوراق ولا جيوش من الموظفين، هي بلدية تجعل المواطن زبونا يستحق الوصول إليه بكل الطرق والسعي لإرضائه وكسب وده فهي تسكن جيبه وبيته ومتجره وسيارته وترافق رحلاته وأسفاره وحتى مرضه في مستشفى أو تسوقه في سوق.

وسوف نعرض لهذه الخصائص بإيجاز كما يلي:

ونتطرق فيها إلى خصائص تتميز بها البلدية الذكية كإدارة عامة أولا، وخصائص تتميز بها خدمات البلدية الذكية ثانيا.

أولا: خصائص البلدية الذكية كإدارة وتتمثل في:

1- إدارة بلا ورق: حيث أنها تعتمد على الحاسب الالي بشكل أساسي ولا تعتمد على الأوراق إلا بشكل ثانوي وتكميلي، مثال ذلك توافر الإدارة على الأرشيف الالكتروني والبريد والمفكرات الالكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الالية...الخ.

ويتوقع أنصار البيئة أن ترتدي الحكومات اللون الأخضر، باستخدامها الإلكترونيات عوضا عن الورق في معاملاتها، ويؤدي ذلك إلى الحد من جور الإنسان على الغطاء النباتي، وهو المصدر الأساسي لصناعة الورق. ويأمل أن يساهم ذلك في تحسن التوازن بيئيا، باعتبار الحكومات المستهلك الأكبر للورق[1].

2-إدارة بلا مكان: بحيث أنها تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت فالمسؤول الإداري يستطيع أن يتخذ القرار وهو في أي مكان في العالم ولا يرتبط اتخاذه للقرار بالضرورة من خلال وجوده في المقر المادي للمرفق العام، مما يضفي مرونة عالية بحيث يمكن للمدير مثلا تتبع نشاط إدارته والتدخل لحل المشاكل الطارئة عن بعد واتخاذ القرارات المناسبة ولو كان في بيته.

3-إدارة بلا زمان: بحيث أن الإدارة الالكترونية لا تلتزم بالضرورة بأوقات العمل الرسمية بحيث يمكن للموظف العمومي ان يتخذ قرارا في خارج أوقات العمل لمواجهة بعض المستجدات ألطارئة فبضل الإدارة الالكترونية العالم أصبح بإمكانه أن يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة باليوم، وفي ذلك مراعاة لمصلحة المواطنين.

[1] / عبد الناصر عبد العال، الحكومة الالكترونية: نفاوت بين الشرق والغرب والبحرين تتقدم العرب، مقال منشور على جريدة الجرائد بتاريخ 30 مايو 2010 متاح على الموقع التاليhttps://NewsPapers تاريخ الاطلاع:2022/04/12 على الساعة:20:41.

4-إدارة بـــلا تنظيمـــات جامـــدة: فبفضـــل الإدارة الالكترونيـــة صـــار بإمكاننـــا الحديث عن تنظيمات ذكية تتســم بالمرونــة وقابلــة لأن تواكــب جميــع التغييــرات الطارئة وذلك خلافا للإدارة التقليدية التي تتسم بالجمود والروتينية والبطء[1].

ثانيا: الخصائص المتعلقة بالخدمات العامة تتمثل في[2]:

1-أنها تأخذ الطابع الاستباقي فــي تقــديم الخدمــة: حيــث يكــون هنــاك تنبيــه للمستفدين بقرب استحقاق مواعيد الخدمات، عــن طريــق ارســال رســائل الكترونيــة على هواتفهم.

2-التفاعــل الحيــوي: مــن خــلال التنبيهــات والإشــعارات بجميــع الرســائل الالكترونية المتاحة بين مقدمي الخدمة والمستفدين.

3-زيادة التنسيق بين الجهــات الحكوميــة، ممــا يــؤدي الــى انســيابية العمــل الحكومي وتدفق المعلومات بين القطاعات والأجهزة الحكومية.

وبعد عرض هذه المفاهيم حــول البلديــة الذكيــة وخصائصــها بــدءا بتعريــف الإدارة إلى تعريف الإدارة الذكية ووصــولا الــى تعــرف البلديــة الذكيــة باعتبارهــا هيئة إدارية حكومية، يمكننا القول أن تحديث البلــديات ســوف يســاهم بشــكل كبيــر في خدمة المواطن واختزال المسافة بينه وبين الإدارة العامة.

كما يساعد على إضفاء الكثير مــن الشــفافية علــى الخــدمات العامــة، والتــي سوف تكون متاحة مباشرة للمــواطنين والمؤسســات دون تــدخل الوســطاء، ذلــك أن الإنسان هو أساس التنمية والتطور والازدهار الذي يمكن أن يشهده أي وطن.

[1] /محسن الندوي، «أهمية الادارة الالكترونية في عصــر العولمــة» مجلــة شــؤون اســتراتيجية، مطبعــة الخلــيج العربي تطوان، العدد 4نوفمبر 2011،ص55

[2] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق، ص204

ومن ثم فإنه يستحق أن يحظى بخدمات بلدية حديثة ومتوفرة على مدار الأسبوع وفي مكان تواجده، تسخر لأجلها ثورة المعلومات والاتصالات التكنولوجية الحديثة لصالحه.

المطلب الثاني: نشأة البلدية الذكية وأهدافها

البلدية الذكية لم تنشأ فجأة أو من فراغ، فلقد كانت نتيجة مراحل وفي إطار تحولات انتهجتها الدول تحت تأثير التطور التكنولوجي خاصة في مجال ثورة المعلومات والاتصالات وما تبعها من تطور حاصل في الأجهزة الذكية التي وصلت الى حد كبير من التطور والدقة والسرعة واختزال المسافات ومسح الحدود الجغرافية بين الافراد.

و الدول وهي أيضا بلدية لها أهدافها متميزة عن تلك الأهداف المعروفة في البلدية الكلاسيكية.

ولذلك قسمنا هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: نشأة البلدية الذكية.

الفرع الثاني: أهداف البلدية الذكية.

الفرع الأول: نشأة البلدية الذكية

وللوقوف على نشأة، البلدية الذكية لابد من المرور على نشأة الحكومة الذكية، والتي تعتبر المشروع الأم الذي يضم في طياته باقي الإدارات والمؤسسات التي تشكل نسيج الدولة ككل، ثم نتطرق لنشأة البلدية الذكية.

أولا: نشأة الحكومة الذكية:

لقد بدأت تطبيقات الحكومة الذكية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم بأشكال وأساليب مختلفة، وكانت هذه التطبيقات محصورة في استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء، وبعضها الأخر يعمل في المساعدة على إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول وطريقة توزيع بنودها، وكان هذا أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات.

وإذا رجعنا الى الطريقة التي كانت تعد بها البيانات الحسابية والاحصائية في العقود الماضية، فإننا سوف نكتشف أن الحكومة الذكية هي أحد المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير، فالتطورات التقنية التي حدثت بالإضافة الى توافر برامج الجداول الالكترونية بأسعار رخيصة نسبيا، كان لها أكبر الأثر في العملية التي تتم بواسطتها عمل الموازنات.

ففي السبعينات كان يتم اعدادها على أنظمة الحاسوب الرئيسي والتابع للحكومة المركزية فقط، لكن مع بداية الثمانينات حدث تطور كبير في هذا المجال، إذ بدأ اعداد الموازنات على أجهزة حاسوب صغيرة الحجم وعلى جميع المستويات، حتى المرافق المحلية الصغيرة[1].

وسوف نرى نشأة الحكومة في كل من العالم الغربي ثم العالم العربي:

أ-على مستوى العالم الغربي:

عام 1993 كانت حكومة الولايات المتحدة أول من بادر وطرق هذا المجال، وفيما بعد تم إعداد البرامج الخاصة بهذا المجال (الحكومة الالكترونية) بواسطة اخرين كالمملكة المتحدة و النمسا، وكندا، و هولندا، لبرامج مماثلة، وقد

[1] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق،ص190

تناولت المنظمات الدوليه مثـل:G8" مجموعـة الثمـاني والمجلـس الأوربـي أيضـا الموضوع.

فقام المجلس الاوربي بـاطلاق المبـادرة أسـماها مبـادرة أوربـا الالكترونيـة التي زكـزت ضـمن أشـياء أخـرى، علـى مفهـوم الحكومـة المباشـرة –Direct Government)).

أي الحكومة الالكترونيـة المتاحـة علـى الشـبكة العالميـة للإنترنـت وهـدف المجلس الأوربي الأساسي هـو اتاحـة فـرص الوصـول السـهل لكـل المـواطنين للمعلومات والخدمات وإجراءات صنع القـرارات الحكوميـة علـى الشـبكة العالميـة للمعلومات الانترنت.

وهذه المبادرة تبناها المجلس الأوربي خلال اجتماعـه الـذي عقـد فـي لشـبونة في مارس2000م، وتم تكليف المفوضية الأوربية بإعداد مخطـط لـذلك، أمـا بعـض الدول فقد خطت خطوة أبعد من مجرد وضع الأجنـدة مـثلا، وصـلت الـى مرحلـة وضع التشريعات الخاصة بهذا الموضوع.

وفي أول يناير عام 2000 وضـع قـانون الخـدمات الالكترونيـة فـي مجـال الإدارة موضع التنفيذ والهدف الرئيسي لهـذا القـانون هـو تحقيـق سـهولة وسـرعة الحصول على الخدمات الالكترونية فـي مجـالات الإدارة العامـة مـع تـأمين حفـظ البيانات.

وفي غضون تلك المـدة قامـت الولايـات الامريكيـة المتحـدة بالتوسـع فـي عمليات اتاحة فرص الحصول على الخـدمات الالكترونيـة علـى الشـبكة العالميـة، واقترحت بعض المبادرات بنيت علـى جهـود الإدارة الأمريكيـة التـي قادهـا نائـب الرئيس الأمريكي ال جور عام 1993.

وفي 24 يونيو 2000 م قامت الإدارة الأمريكية بطرح كثير من المبادرات التي وصفها الرئيس كلينتون في الحديث الذي وجهه للشعب ألأمريكي، بأنها سوف تقص الشريط الأحمر، وتجعل الحكومة أكثر استجابة لاحتياجات ألمواطنين، وتوسع فرص المشاركة في العملية الديمقراطية[1].

ب- على مستوى العالم الغربي:

سايرت الكثير من الدول التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسخرتها لتطوير حكوماتها الى حكومات ذكية تتبنى التكنولوجيا في تقديم خداماتها للجمهور على غرار المملكة العربية السعودية، لبنان.

ولعل الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أوائل دول المنطقة التي تبنت أساليب التقنية الحديثة في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور، وسبقت في ذلك دول المنطقة فحسب، بل دولا كثيرة في العالم.

ففي الثاني والعشرين من مايو2013 أطلق صاحب السمو الشيخ محمد الراشد أل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء مبادرة الحكومة الذكية، يريد حكومة تذهب الى المواطن وفي أي مكان كان في العالم، وتأتي المبادرة في سياق توجهات الحكومة في تطوير الخدمات الحكومية وتحقيق جودة حياة عالية وفقا لرؤية الامارات 2022[2].

[1] /فهد بن ناصر، لالحكومة الذكية، التلبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، الطبعة الثالثة، العبيكان للنشر، الرياض 2016، ص23،24

[2] /فاطمة عبد الله، الامارات والحكومة الذكية، مقال منشور على مجلة البيان الاسبوعي في 8 أفريل 2020 متاح على الموقع التاليhttps://www.albayan.ae تاريخ الاطلاع 01 أفريل 2022 على الساعة:14:00.

وفي ظل اعتماد الكثير من دول العالم على سياسات عمومية لإدخال الرقمنة إلى جميع الميادين الاقتصادية منها والطبية والاجتماعية والإدارية ورفع شعار المواطن زبون الحكومة سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 (stratégies-Algérie2013).

وهي إحدى المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بداية من عام 2009 في إطار مشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعالمين اقتصاديين عموميين وخواص كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ويهدف المشروع أساسا إلى عصرنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في كل مؤسسات الدولة[1].

و لاشك أن البلدية كانت ضمن اهتمام هذا المشروع باعتبارها قاعدة شعبية وأساس التنمية المحلية وقناة الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين.

ثانيا: نشأة البلدية الذكية

لقد ساير ظهور البلديات الالكترونية تقريبا ظهور الحكومات الالكترونية وتواصلت المجهودات البشرية لاستغلا المستجدات المتسارعة في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ترقية هذه المشاريع الى أرقى صورة فكانت الحكومة الذكية.

[1] /خالد قاشي، لواج منير، وجبلي حسيبة، استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية و التطبيق، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الرابع،ص14.

والبلدية الذكية لدى كثير من الدول التي نجحت في تجسيد الإدارة الالكترونية ودخلت الى مرحلة الإدارة الذكية التي تجعل من المواطن زبونا لديها وليس مرتفقا أوعبئا عليها.

وعليه سوف نتطرق لنشأة البلدية الذكية على مستوى دول الخليج، ثم على مستوى دول المغرب العربي.

أ-على مستوى دول الخليج العربي:

وقد كانت بوار ظهور البلديات الالكترونية والتي تعتبر اللبنة الأساس لبناء البلديات الذكية في بدايات الألفين (2000م) في العالم العربي من خلال برنامج «البلديات الالكترونية» الذي أطلقه المهد العربي لإنماء المدن-الذراع العلمي والتقني لمنظمة المدن العربية- والذي درج على تقديم الاستشارات والتدريب للمدن العربية في مجالات الانماء الحضري والتخطيط العمراني وفي كافة المجالات التي تهم المدينة العربية.

ولما لتكنولوجيا المعلومات من أهمية في عملية التنمية، وبناءا على الطلب المتزايد من قبل المدن العربية لتامين التدريب والمشورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد بادر المعهد بتبني هذا المفهوم الرائد ليكون مرجعا إقليميا يساهم في تطوير العمل البلدي في كافة المدن العربية.

ومن هذا المنطلق وتحت شعار«نحوى خدمات بلدية أفضل» يتبنى المعهد العربي مفهوم «البلديات الالكترونية » ويأخذ على عاتقه مهمة نشره وتطبيقه لتعميم الفائدة على جميع المدن العربية.

ومن أهداف هذا البرنامج تطوير قدرات المدن والبلديات العربية في مجال تقنية المعلومات من خلال:

1-تطوير مهارات كوادر المدن والبلديات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

2-اشراك القطاع الخاص في عملية تطوير تقنية المعلومات في المدن العربية.

3-توفير مرجعية علمية متخصصة للمدن العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وكان من أهم محاوره ومواضيعه الأساسية التحول من العمل اليدوي إلى العمل الالكتروني (حوسبة البلديات)، وتقديم الخدمات البلدية إلكترونيا(الإنترنت، الهاتف، الجوال، البريد الالكتروني)، بالإضافة إلى مواضيع أخرى[1].

فظهور البلديات الالكترونية كان في بداية العقد الأخير من القرن العشرين في بلدية دبي والتي اعتمدت على رؤية واضحة ورغبة قوية في التغيير الشامل المعتمد على ثورة الاتصالات والمعلومات، أوجدت تجربة ناجحة أصبحت مرجعا هاما لكافة الدول العربية، وقد تلخصت رؤية مشروع الحكومة الالكترونية لبلدي دبي بصياغة أهداف محددة لمشروعها الطموح وهي أهداف قريبه المدى وأخرى بعيدة المدى مابين 2003 و2005[2].

لم تتخذ الدول العربية موقف الحياد من هذه الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم، بل دخلت معترك التحول وبقوة لتواجه تحديات ربما تفوق إمكانياتها،

[1] /أحمد فخري الهياجنة، البلديات الالكترونية... تجارب عربية وعالمية(مشاريع الحكومة الالكترونية للبلديات)متوفر على الموقع التالي: https://w ahmed.kau.edu.sa. ص 04 تاريخ الإطلاع: 2022/04/12 على الساعة:14:10.

[2] /أحمد الهياجنة،المرجع نفسه، ص 06 -بتصرف-

لترسم هويتها الجديدة كمدينة عصرية تستفيد قدر الإمكان من تطور نظم المعلومات والاتصالات، وتكريس موقعها على الخريطة الرقمية للعالم.

حيث بدأت العديد من المدن العربية مثل: دبي، مسقط، عمان، الكويت، القاهرة...وغيرها بتبني مشاريع الحكومة الالكترونية لما لها من فوائد عديدة، وبدأت في تنفيذها تدريجيا، فبدأ بالفعل تقديم الخدمات والمعلومات عبر الوسائل الالكترونية وشبكة الانترنت. وحققت هذه التجارب نقلة نوعية في مستوى المدينة العربية لتصبح في مصاف المدن الكبرى في العالم.

وتعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من الدول الأكثر إقداما على الأخذ بمستجدات العصر وما ينتجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية من تطبيقات وأدوات حديثة، يمكن استخدامها في تطوير طرق و أساليب العمل في المؤسسات الحكومية، والنهوض بكفاءة وجودة الخدمات وتسهيل طرق الحصول عليها بالنسبة للمواطنين، الذين هم الهدف والغاية النهائية لأي عمل حكومي أو تنموي.

وبعد أن كانت دولة الامارات العربية المتحدة من الدول السباقة في اعتماد نموذج الحكومة الالكترونية وحققت تقدما كبيرا في ذلك، حيث احتلت دولة الامارات مركزا رياديا في خدمات الحكومة الالكترونية على مستوى العالم، هاهي الآن تعد من أوائل الدول التي سعت للتحول الى «الحكومة الذكية»[1].

[1] /تم اعلان اطلاق مبادرة الحكومة الذكية يوم 2013/05/22 من قبل رئيس دولة الامارات الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم وذلك من خلال توفير الخدمات الحكومية على الهواتف والأجهزة المتحركة والذكية لمختلف شرائح المتعاملين، وتسهيل وصول تلك الخدمات في أي مكان وزمان. لمزيد من الإطلاع أنظر: صدام محمد الخمايسة، المرجع السابق، ص 331،332

وقد حدد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم مدة سنتين لانجاز هذا التحول على مستوى جميع الهيئات والإدارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية، وجاء الإعلان عن مبادرة إطلاق«الحكومة الذكية» خلال لقاء نظمته حكومة دولة الامارات بمشاركة أكثر من 1000 مسؤول حكومي.

وقد احتلت دولة الامارات المرتبة الثالثة عالميا في مؤشر استخدام الخدمات الحكومية الرقمية الصادر أخيرا عن مؤسسة «أستنشر» الأمريكية، الذي يقيم مستوى هذه الخدمات وجودتها في الدول المعنية، ولم يتقدمها في التصنيف الدولي سوى سنغافورة والنرويج وكل هذه الجهود تصب في تحقيق مبادرة «حكومة دبي نحو 2021»[1]

ب-على مستوى دول المغرب العربي:

أما المغرب فبعد دخول شبكة الانترنت لأول مرة في سنة 1995 فقد وعى بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التوجه نحو مجتمع المعرفة والمعلومات فكانت الارهاصات الأولى للإدارة الالكترونية في المغرب.

حيث تأسست اللجنة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات التي هدفها الأساسي هو العمل في المجالات المتعلقة بتنمية مجتمع المعرفة عبر تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمصلحة الفاعلة من مواطنين و ادارات ففي سنة 2002 عرف المغرب المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري.

[1] /لمزيد من التفاصيل، أنظر: الدليل الارشادي للحكومة الذكية، هيئة تنظيم الاتصالات «TRA »، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2013 م

هذه المناظرة التي جعلت من تنمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإدارة من الركائز الأساسية للإصلاح الإداري في المغرب ومن هذا التاريخ شهد المغرب العديد من مشاريع وبرامج الإدارة الالكترونية في مختلف الإدارات العمومية فمنها ما انجز ومنها ما يزال في طور التنفيذ[1].

تأخرت تونس الشقيقة في تبني رقمنة الإدارة العامة بسبب الثورة والتي شهدتها أثناء فترة ما سمي بالربيع العربي إلى غاية الاستقرار السياسي وبداية البناء الديمقراطي الجديد حيث بدأت في تحديث مؤسساتها تماشيا مع طموحات الشعب التونسي والتطور الحاصل في العالم الالتحاق بركب التكنولوجيا لذلك تبنت إستراتيجية الرقمية2025 والتي من بين محاورها رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن[2].

تلتها مشاريع أخرى منها رقمنه سجل الحالة المدنية والوثائق البيومترية، وربط عدد كبير من بلديات الوطن بشبكة الانترنت تجهيزها بوسائل تكنولوجية وتقنية.

أما الجزائر فقط تفطنت باكرا نوعا ما الى أهمية ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى حكومتها وادارتها المحلية بداية من 2009 بمشاورات مع كل الأطراف المعنية والفاعلة(مؤسسات وادارات عمومية

[1] /خديجة معجوط، كمال لعفر، ياسين الزروقي، لحبيب الفرملي، حسن أيت سعيد، ربيع التازي، الادارة الالكترونية ومبادئ الحكامة الجيدة، مذكرة ماستر، تخصص التشريع ومنازعات المعلوميات و الاتصالات الرقمية، 2018/2017، ص 3 و4.

[2] /للاطلاع أكثر على استراتيجة تونس الرقمية متاح على الموقع التالي:https://www.francophoniedjerba2022.tn//

تاريخ الاطلاع 2022/04/15 على الساعة:14:12

ومتعاملين اقتصاديين وخواص) وذلك لتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات كالمؤسسات الإدارية العمومية، قطاع التربية والتعليم.

حيث بدأ أول تجسيد فعلي للبلدية الالكترونية في سنه2013 من خلال مشروع المواطن الالكتروني[1]. وتلتها مشاريع أخرى منها رقمنة سجل الحالة المدنية، واستخراج الوثائق البيومترية، وربط العديد من بلديات الوطن بشبكة الانترنت وتجهيزها بوسائل تقنية وتكنولوجية الضرورية للعمل الالكتروني.

ومن خلال ما تم عرضة نرى أن نشأة البلدية الذكية لها بوادر ومستقبل واعد في دول الخليج لأنها سايرت التطور وطورت البلدية الالكترونية الى خدمات ذكية تصل الى المواطن حيث وجد على مدار الساعة ودون جهد فهي بلدية لا تنام على مدار 24 ساعة في اليوم،365 في السنة، ومضيافة للمواطن وطلباته كالفنادق سريعة في معاملاتها قوية في إجراءاتها، تستجيب للمتغيرات بسرعة ومبتكرة حلولا للتحديات فهي بلدية السعادة بحق تحقق للمواطن احتياجاته دون غبن.

أما دول المغرب العربي فلازال مشروع البلدية الذكية حلما بعيد المدى انطلاقا من معطيات الواقع المطروح حيث تأخرت بعضها في تبني حتى الحكومة الالكترونية وحتى الدول التي تبنت البلدية الالكترونية باكرا مثل الجزائر لم تواصل مسيرة الرقمنة بالشكل الجدي والمطلوب للالتحاق بركب التطور الحاصل وهو الوصول الى مشروع البلدية الذكية لأسباب عديدة.

[1] /المشروع الالكتروني هو الية تختصر أرشيف كل مواطن في رقم يتبعه رقم واح مدى الحياة،يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الادارية وفق نظام الكتروني يكون هذا الرقم مطبوعا على بطاقة الرقم الالكتروني التي تشمل بطاقة التعريف الوطنية بشكلها الالكتروني بدل الدفتر العائلي. أمال بوقاسم التحول الالكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لاصلاح الادارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص33 و34.

منها بين أهم هذه الاساب عدم وجود رغبة سياسية جادة في هذا الصدد إضافة الى عوامل أخرى مالية وجغرافية تتعلق بمساحة الوطن الكبيرة وصعوبة ربط كل البلديات شمالا وجنوبا بشبكة الانترنت.

الفرع الثاني: أهداف البلدية الذكية

يركز التحول إلى الحكومة الذكية على تحول جميع الإدارات المركزية و اللامركزية على الاستخدام الاستراتيجي لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في مقدمتها التقنيات الذكية بهدف إجراء تحول جذري ونوعي في طريقة عمل المؤسسات الحكومية تحقيقا لرضا المواطنين وبالتعاون الفعال مع جميع الجهات ذات الصلة بهذا التحول عن طريق توفير وسائل تواصل سهلة، تفاعلية وذكية تعمل في أي وقت وأي مكان عبر العديد من الأجهزة.

وعليه فإنه لعرض أهداف البلدية الذكية فإننا لابد قبل ذلك من عرض أهداف الحكومة الذكية كما سبق لنا العمل بهذا المنهج فيما تقدم من الموضوع[1]،باعتبار أن البلدية الذكية إحدى أدوات الحكومة الذكية أن أهدافها ما هي إلا أهداف المشروع الأم وهو الحكومة الذكية.

و عليه سنعرض أهداف الحكومة الذكية (أولا) ثم أهداف البلدية الذكية (ثانيا).

أولا: أهداف الحكومة الذكية

تهدف الحكومة الذكية لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في[2]:

[1] / حيث تم التطرق في المطلب الاول الى تعريف الحكومة الذكية للتمكن من تحديد مفهوم البلدية الالكترونية باعتبارها أهم ادارتها العامة.

[2] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق، ص 204، 205.

1-التحول إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة من خلال مساهمة الحكومة الذكية في التحول الى مجتمع المعلومات والذي يعد ركيزة أساسية لمجتمع المعرفة وتحويل الأفكار والخدمات الى سلع ذات عائد اقتصادي.

2-تعزيز القدرة التنافسية للدول من خلال مشروع الحكومة الذكية سواء في المجال الاقتصادي سواء في المجال الاقتصادي، أو مجالات العمل المختلفة.

3-رفع كفاءة العمل في القطاعين العام والخاص، وهذا دون ادنى شك يسهم في تقليل الأخطاء البشرية، و التي عادة ما يتسبب فيها العنصر البشري، ورفع مستوى الأداء في العمل.

4-زيادة الإنتاجية للمؤسسات الحكومية، وذلك بتسخير التقنيات الحديثة، والاستفادة من معطياتها في هذا الجانب.

5-تخفيض التكاليف المادية وتكاليف التشغيل والوقت والجهد من خلال توحيد الأنظمة الآلية وإجراءات العمل والتنسيق بين أجهزة الحكومة المختلفة وتعزيز التعاون بينها.

6- تكامل الخدمات الالكترونية بين جميع الجهات الحكومية وتقديم خدمات الكترونية شاملة من منصة واحدة.

7-زيادة المشاركة المجتمعية في جميع الانشطة و الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والمساهمة في التحول الى مجتمع المعلومات.

ثانيا: أهدف البلدية الذكية

ت هدف البلدية الذكية على المستوى الاستراتيجي الى الانتقال بطريقة تقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية والى الطريقة الالكترونية عبر بناء منصات

خدماتية على الانترنت ووسائل الاتصال الأخرى من أجل تخفيض كلفة الاعمال الإدارية من جهة وخدمة المواطن بطريقة ميسرة من جهة أخرى.

وبما أن البلدية عادة ما تكون أقرب الى المواطن المحلي وتعرف حاجاته الخدماتية أكثر من الحكومة ومختلف الوزارات فأن البلدية الذكية تطمح بيئة من التواصل ومشاركة الأفكار والطموحات مع القاطنين في نطاق حدودها العقارية عبر بناء الشبكات الاجتماعية الالكترونية والمنتديات ومواقع التوظيف المحلية وتدريب المواطنين المحليين والموظفين على المهارات الحديثة عن طريق الانترنت.

ومن الأهداف الإستراتيجية للبلدية الذكية[1].

1-الاقتراب من المواطن المحلي عبر بناء بوابة الكترونية شاملة عن البلدية،

2-تخفيف أعباء المعاملات على المواطن وإدارة البلدية خلال توزيع الاستمارات الالكترونية،

3-الانتقال بالخدمات اليدوية تباعا الى الانترنت والهواتف الجوالة،

4-ترويج البلدة أو القرية وتسليط الضوء على مشاريعها ومنتزهاتها،

5- التماشي مع التقدم الحاصل في البيئة الاقتصادية المحيطة والبقاء في قمة المنافسة التحديثية والتطويرية،

6-ربط الأنظمة الداخلية للبلدية بواجهة الانترنت.

[1] /البلدية ألإلكترونية – التميز في العمل العام -كتيب صادر عن مركز دراسات الحكومة الالكترونية في بيروت سنة2011 متوفر على موقع المركز www.egovconcepts.com تاريخ الإطلاع: 2022/04/13،على الساعة: 12:00.

إذن هناك مجموعة أهداف استراتيجية للبلدية على المستوى الإعلامي والخدماتي والتفاعلي مع السكان وكلها تصب في خانة تحسين ظروف المعيشة والاقتصاد مما يعود بالنفع والفائدة على كل الأطراف.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم البلدية الكلاسيكية وهيئاتها كمدخل يمهد لمفهوم البلدية الذكية على اعتبار أن التحول إنما يتم على مستواها فهو مجرد تغيير وثورة في شكل العمل وطريقة تقديم الخدمات مع الاحتفاظ بنفس التنظيم الإداري والبشري حسب التشريع القائم هذا في المبحث الأول، ثم انتقلنا الى مفهوم البلدية الذكية كمفهوم جديد تتمحور حوله دراسة المبحث الثاني من هذا الفصل فعرضنا من خلاله تعريف البلدية الذكية وخصائصها ونشأتها وأهدافها.

الفصل الثـــــــــــــــــــــاني

واقع وتحديات البلدية الذكية في الجزائر

تحظي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية بالغة في ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الحكومات وإتاحة الخدمات للمواطنين والتطور الاقتصادي. ويعد ذلك صحيحا بوجه خاص على المستوى المحلي، حيث أن السلطات البلدية والمحلية بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية لاحتياجات مواطنيها.

فلذا إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسر إيصال الخدمات العامة على نحو يتسم بالملائمة والمسؤولية عن طريق تمكين الحصول على سبيل المثال: على الخدمات المعاملاتية المتاحة على شبكة الانترنت، والمعلومات العامة، وقنوات التواصل مع السلطات المعنية مما يعزز حرية التعبير عن الرأي، والمساءلة، والشفافية ومسؤولية الجميع.

ومن خلال هذه الوسيلة وغيرها من الوسائل المتعددة، تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا أساسيا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الإقليمية.

والجزائر كغيرها من دول المجتمع الدولي انخرطت في مجال الإصلاحي الإداري من خلال تبني مشروع الحكومة الالكترونية، والتي تعتمد على التكنولوجيا في كل المجلات كالإدارة، التعليم والصحة، ولعل مشروع البلديات الالكترونية كان أبرز توجهات الحكومة نحو تبني الرقمنة والتخلي عن العمل الإداري الكلاسيكي منذ سنة 2013، سائرة على خطى دول العالم عامة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة.

وقد جاء في مقدمة مشتركة بين رؤساء البلديات والسلطات المحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط المشاركين في مبادرة أرت- إيزيميد(ART-ISI@MED)«لقد ورثنا نحن رؤساء البلديات والسلطات الجهوية، بحوض البحر

الأبيض المتوسط، المسؤوليات التي آلت الينا عبر العصور، وبدون تخطيط استراتيجي فعال ومهارات إدارية متميزة، لما استطاع أسلافنا بناء حضارات عظيمة، إلى جانب نقل الأفكار والمعرفة والتجارة والتكنولوجيا إلى أقصى بقاع العالم المعروفة لديهم في ذاك الوقت.

في الماضي، اختلف مستوى المعيشة لدى الشعوب من حضارة لأخرى، فخلال بعض الفترات نعمت شعوب شمال افريقيا بمستويات معيشية تفوق الاخرين، بيد أنه في أوقات أخرى، كان الرفاه من نصيب الرومان والأتراك وقدامى المغاربة. أما في الوقت الحاضر، فثمة فرق واضح يفصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية لبحرنا المشترك- هناك فجوة رقمية[1] وهوة في التنمية البشرية-لكن بنظرة عليا من الفضاء، ليست منطقتنا إلا بحرا واحدا، وشعبا واحدا، بل هي كوكبا موحدا بدون حدود. وفي نهاية الأمر أننا جميعا ركاب سفينة، من خلال العمل معا بروح التضامن، سننمو معا بنفس الروح»[2].

ولأجل التنمية والتقليص من الفجوة الرقمية بين الشعوب المصنعة للتكنولوجيا والمستهلكة لها، بذلت الجزائر جهود معتبرة من أجل بناء بلديات

---

[1]/بدأ ظهور مصطلح الفجوة الرقمية مع بداية الألفية الجديدة، ويشير الى فجوة التقنية بين الذين يستطيعون استخدام الانترنت ووسائل الاتصالات الأخرى بسبب إمتلاكهم الأدوات والمعدات الحاسوبية، والمهارات ، والقدرة المادية ، وبين الذين لا يستطيعون استخدام الانترنت ، وضعف القدرات والمهارات ، والمعدات الجاسوبية . وقد انتشر هذا المصطلح مع انتشار مفهوم التجارة الالكترونية ، والحكومة الالكترونية ، فبدأت مشاورات واسعة بين المتخصصين في المعلوماتية عن وضع الفئات التي تقع في الفجوة الرقمية، لما يفوتهم من فوائد كثيرة وخدمات تقدم وتتاح لمستخدمي التكنولوجيا. لمزيد من الاطلاع انظر: ابراهيم أحمد الدوي ، رئيس مركز البحوث والمعلومات-المظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الأحمر، ظهور مصلح الفجوة الرقمية ، مقال منشور على مجلة معكم بتاريخ 29 أغسطس 2016، متاح على الموقع: https //www maacom .org تاريخ الاطلاع:15 ماي 2022، على الساعة:16:21.

[2]/ توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية: دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الابيض المتوسط، صادر عن برنامج الامم المتحدة ومركز التكامل المتوسطي، سنة 2012، ص 12و13.

الكترونية كأول خطوة إيمانا منها أن البلدية هي الأداة الفعالة في احداث التنمية المحلية، وتطوير تقديم الخدمات بشكل لائق وفعال للمواطنين.

وقد تحقق من مشروع البلدية الالكترونية إنجازات معتبرة في مجال رقمنة الحالة المدنية واستحداث الوثائق البيومترية، وتقديم بعض الخدمات عن بعد، وهذا ما سيتم العرض له في المبحث الأول من هذا الفصل والمعنون ب: واقع تجسيد البلدية الذكية في الجزائر.

وكما هو الحال في تجسيد كل مشروع جديد تفرض التجربة بعض العراقيل والتحديات التي يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود والأموال ورفع التحديات لتذليلها وتجاوزها بما يجعل نجاح المشروع مؤكدا ومنتجا لكل أهدافه وثماره المرسومة له. وهذا ما سيتم العرض له من خلال المبحث الثاني والمعنون ب: تحديات تجسيد البلدية الذكية في الجزائر.

المبحث الأول

واقع تجسيد البلدية الذكية في الجزائر

إن ما سنتعرض له في هذا المبحث هو البلدية الالكترونية في الجزائر ومحاولة تطويرها إلى مصاف البلدية الذكية، التي لم تصل الحكومة الى تجسيدها بعد. ولكن الكثير من الباحثين يطابقون بين المصطلحين (البلدية الالكترونية والبلدية الذكية) وهو في الحقيقة تطابق لا وجود، بل هو خلط غير مقبول لدى أهل الاختصاص في هدا المجال.

ذلك أن البلدية الالكترونية، هي بلدية تعتمد على أجهزة الحاسوب ولواحقها، ولوازم الاعلام الالي، وعلى موظفين. وهي خطوة أو مرحلة خففت من العمل اليدوي والجهد الإنساني في الإدارات العامة ومن بينها البلديات، فهي عموما بلدية الحاسوب الذي يديره موظف في البلدية رفعت الغبن قليلا عن المواطن، من حيث تسريع الحصول على الخدمة والإعفاء من التنقل لبلديته الاصلية للحصول على وثائقه مثلا، بفضل الربط بين سجلات الحالة المدنية وطنيا وإيصالها بشبكة الانترنت.

أما البلدية الذكية فهي مجرد تطبيقات رقمية يتم تحميلها على الهواتف الذكية تعمل باستمرار، لا تعترف بالزمان ولا بالمكان، ولا تحتاج الى موظف لإدارتها. فهي بلدية في جيب المواطن تنقل اليه خداماته ومعلوماته في كل وقت، وفي كل مكان، هدفها تحقيق الرفاهية والسعادة للمواطن.

المطلب الأول: رقمنة سجلات الحالة المدنية

في إطار سعيها إلى عصرنة الإدارة بالانتقال التدريجي من مرحلة التسيير التقليدي إلى مرحلة التسيير الآلي والحديث، عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجالات التسيير والتنظيم، من أجل أداء المرفق العام بصفة مستمرة وإعادة الاعتبار له وكذا إحداث أنماط عمل جديدة وعصرية، حيث قامت بالعمل على استحداث الشباك الالكتروني، ورقمنة سجل الحالة المدنية.

وعليه سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين حيث تناولنا في:

الفرع الأول: الشباك الالكتروني، و في الفرع الثاني: السجل الالكتروني.

الفرع الأول: الشباك الالكتروني

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة للقضاء على البيروقراطية والتوجه نحو المعالجة الآلية للمعلومات لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن. والتي من بينها استحداث الشباك الالكتروني.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع الى: تعريف الشباك الالكتروني (أولا) ثم الى أهداف الشباك الالكتروني (ثانيا).

أولا: تعريف الشباك الالكتروني

يعرف على أنه: « حل تقني يعمل على استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية على مستوى البلديات، وتسجيلها بصفة انية في قاعدة معطيات مركزية وهذا باستغلال الربط المباشر مع قواعد معطيات مركزية مثل: قاعدة

معطيات الوثائق البيومترية، السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وقاعدة للمعطيات لرخص السياقة[1]».

يرتكز عمل الشباك الإلكتروني على مقاطعة ومقارنة قاعدة معطيات الوثائق البيومترية المنجزة سلفا مع معطيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بصفة آلية، والتي تسمح بالتأكد بصفة آنية من صحة المعلومات الخاصة بطالب الوثيقة.

وقد تمت تجربة استغلال هذا النمط الحديث في التسيير ميدانيا على مستوى جميع بلديات ولاية الجزائر كمرحلة أولى ابتداءا من 2017/12/13، وكمرحلة ثانية سوف يعمم تدريجيا على جميع بلديات الوطن[2].

ثانيا: أهداف الشباك الالكتروني

ويمكن ذكر أهم الأهداف التي تطمح إليها وزارة الداخلية في تجسيد هذا المشروع على النحو التالي[3]:

1- فتح المجال للولوج إلى عالم الإدارة الإلكترونية.

2- تحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن.

3- السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة البيانات.

4-إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق الموجودة بيانتها في قاعدة المعطيات ما لم يتم تغييرها، بما في ذلك ملخص شهادة الميلاد الخاص Ec12s.

5- إعفاء المواطن من الملئ اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية.

---

[1]/ www.interieur.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2022/06/01 على الساعة:12:35.

[2]/ www.interieur.cov.dz تاريخ الاطلاع: 2022/06/10 على الساعة:13:05.

[3]/ نفس المرجع.

6- إلغاء عملية أخذ البيانات البيومترية للمواطنين الحائزين سلفا على وثائق بيومترية ما عدا حالات الضرورة التقنية أو التنظيمية.

7- تقليص الأخطاء الناجمة عن الحجز الآلي بعد الإطلاع المباشر على البيانات الموجودة في قواعد.البيانات المركزية.

أما بالنسة لمهام هذا الشباك الالكتروني فقد حدد ذلك المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في 21 مارس 2018[1] وهي تتمثل في مهام العون المكلف باستلام الملف وفحصه كالتأكد من الوثائق المكونة للملف الإداري لصاحب الطلب حسب الحالة، ومطابقة صورة الهوية المقدمة للمعايير المعمول بها، التأكد من معلومات الشخص.

ومهام موكولة للعون المكلف بأخذ البيانات البيومترية حيث يتعين على العون البحث عن الرقم باستعمال الرقم التسلسلي، عرض المعلومات الشخصية عبر الشاشة لصاحب الطلب، أو قراءتها له ادا لم يتمكن من ذلك بنفسه، التأكد من علامات الخصوصية وحالة الأصابع وأخذ البصمات مع العرص على أن تكون ذات جودة عالية...

وهناك مهام أخرى خاصة بالمسؤول التقني عن الأرضية البيومترية كالحرص على ضمان استمراية عمل الأرضية البيومترية من الناحية التقنية بصفة دائمة، تسييير حسابات المستملين، إدارة الأنظمة وقاعدة البيانات، تكوين المستخدمين على استعمال الحلول التقنية، وحل المشاكل التقنية بسرعة بنفسه أو بالاتصال بالخلية التقنية على مستوى الولاية...

[1]/المنشور رقم 02 المؤرخ في 21 مارس 2018، المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.ص-ص 4،5،6،7.

بالإضافة الى مهام رئيس المصلحة ونكر منها من باب الأهمية معاينة وضعية البيانات محليا ومركزيا، معاينة المعلومات المحجوزة وتصحيح الأخطاء ان وجدت حتى بعد تثبيت الطلب، تأكيد وتثبيت طلبات الاجراء السريع بعد معاينة القسيمة الجبائية المرفقة في الملف...دون أن ننسى مهام العون المكلف بتسليم الوثائق البيومترية والتي تتمثل في تسليم الوثائق لأصحابها بعد قراءة الشريحة ومقارنة البصمات وكذا تسليم أظرفة الرقم السري.

وأخيرا هناك مهام مديرية مهام السندات والوثائق المؤمنة تتمثل أهمها في مراقبة البيانات البيومترية الصورة والبصمة والامضاء من أجل التأكد من مدى مطابقتها للمعايير المطلوبة...الخ.

دون أن ننسى التحديثات التي لحقت الشباك الالكتروني بغرض تحسين الياته ووتدراك النقائص التي اشتكى منها مستخدميه منها: إضافة عون استقبال مهمته توجيه المواطنين الى الشباك حسب كل حالة لتجنب الفوضى الناتجة عن الحركة العشوائية للمواطنين داخل مختلف المكاتب والمصالح.

بالإضافة الى استحداث دور المراقب تلبية لاقتراحات بعض الولايات للقيام بالإطلاع على الإحصاءات الخاصة بالملفات الالكترونية المعالجة لمراقبة السير الحسن للمصلحة، الاطلاع على مراحل معالجة طلبات المواطنين...الخ[1].

الفرع الثاني: السجل الالكتروني

لقد صمد قانون الجالة المدنية عشرات السنين في وجه المتغيرات وبقي في منئ عن التعديلات من يوم صدوره سنة1970 الى غاية سنة2014 [1] حيث

[1]/المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05نوفمبر 2018، المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ص 5،6.

خضغ للتعديل بما يتماشى مع ضرورة تحسين الخدمة العمومية وتوجه الدولة نحوى استراتيجية الجزائر الالكترونية.

تعد خدمات الحالة المدنية أحد المحاور الأساسية ضمن مشروع البلدية الإلكترونية من خلال رقمنة الوثائق المتعلقة بها، و التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي ، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال التي تمكن المواطن من الولوج إلى الأرضية الإلكترونية المتخصصة للتكفل باحتياجاته من خدمات الحالة المدنية بأقل جهد و بأسرع وقت.

وعليه سنتناول في هذا الفرع: تعريف السجل الإلكتروني وخصائصه(أولا)، ثم تقييم السجل الالكتروني (ثانيا).

أولا:تعريف وخصائص السجل الالكتروني

وسنتطرق في هذه المرحلة الى تعريف السجل الالكتروني(أ) ثم الى عرض خصائص السجل الالكتروني(ب).

أ-تعريف السجل الالكتروني: لم يستحدث المشرع الجزائري نصا قانونيا يعطي تعريفا للسجل الوطني الالي للحالة المدنية وهو الغالب الذي يعمل به المقنن الجزائري فنادرا ما نجده يعرف، ولكن من خلال نص المادة 25م1[2] يمكن تعريفه بأنه (عبارة عن سجل رقمي الكتروني غير ورقي يتضمن

[1]/الامر رقم 20/70 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام1389الموافق ل19فبراير سنة 1970 يتعلق بالحالة المدنية، المعدل بالقانون رقم 08/14 مؤرخ في 13شوال عام1435 الموافق ل 09 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الامر 20/70، الجريدة الرسمية، العدد 49 لسنة 2014.

[2]/تنص المادة 25م1 من القانون 08/14 المؤرخ في 9غشت سنة2014 أنه: "يمركز السجل الوطني الالي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود المشار إليها في المادة 6أعلاه، وكذا التعديلات والاغفالات أو التصحيحات التي يتم تدوينها، طبقا لأحكام هذا الأمر".

المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص المدونة في سجلات الحالة المدنية الورقية على المستوى الوطني بواسطة وسيلة رقمية [1]).

وطبقا للمادة 25 مكرر 01 من القانون رقم 08/14 التي تحيل الى المادة 6[2] من نفس القانون فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي بواسطة وسيلة رقمية على الوثائق التالية: عقود الميلاد، عقود الزواج، شهادة الوفيات، وكذلك التعديلات و الإغفالات والسجلات أو التصريحات التي يتم تدوينها.

مع الإشارة إلى أن وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الإلكترونية تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية متى أعدت وفق قواعد السلامة، و الأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

حيث نصت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية على أنه:« تتمتع وثيقة الحالة المدنية المرسلة بالطريقة الالكترونية بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به».[3].

وتبعا لدخول حيز النفاذ السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و الذي يجسد خطوة أساسية في إطار مشروع البلدية الالكترونية تم إعفاء المواطنين من تقديم الوثائق المتوفرة في السجل،حيث يتعين على الإدارات العمومية و السلطات الإدارية و الجماعات المحلية المرتبطة بالسجل و ضمن الإجراءات الإدارية التي

[1]/سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، المجلد02، العدد 01، لشهر مارس 2022، ص28.

[2]/تسجل عقود الحالة المدنية في كل بلدية في ثلاث 3 سجلات هي: سجل عقود الميلاد وسجل عقود الزواج وسجل عقود الو فيات، ويعد كل سجل من نسختين.

[3]/ من المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 الجريدة الرسمية – العدد 68 سنة 2015

تدرسها ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الإطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني[1].

ب- خصائص السجل الالكتروني للحالة المدنية

للسجل الالكتروني عدة خصائص نعرضها كما يلي[2]:

1- سجل رقمي: أي بخلاف السجلات الورقية هو سجل ألي قائم على برنامج اعلام الي عبر الانترنت مرتبط بجهاز الحاسوب، تمت فيه رقمنة سجلات الحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية.

2- سجل ممركز: أي يتمركز السجل الألي للحالة المدنية على مستوى السلطة المركزية المتمثلة في وزارة الداخلية.

3- ذو طبيعة خاصة: وتتمثل الطبيعة الخاصة للسجل الالي للحالة المدنية في الإجراءات القانونية المتعلقة بفتح السجلات وقفلها، فلا تنطبق عليه المواد 7،8،9 من الأمر 20/70 المتضمن قانون الحالة المدنية المعدل والمتمم لأنه في تطور مستمر على خلاف السجلات الورقية، وإجراءات إيداع النسخة الثانية، والآجال القانونية المحددة في نص المادة 9 من قانون الحالة المدنية المعدل والمتمم، إضافة إلى إجراءات الحفظ والمراقبة والإطلاع.

ثانيا: تقييم السجل الالكتروني

وبالنسبة لتقييم هذه الخطوة الهامة في تجسيد البلدية الإلكترونية التي ستخدم لاحقا البلدية الذكية، سنتجنب ذكر السلبيات والتي سببها المعوقات التي واجهت الإدارة الالكترونية ككل، وليس فقط البلديات.

---

[1]/ المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 204/15 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتظمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية – الجريدة الرسمية – العدد 41 سنة 2015.

[2]/ سارة مروان، مرجع سابق، ص-ص 30،31 . (بتصرف)

لأننا سنتطرق لها في المبحث الثاني من هذا الفصل بالتفصيل، وسنكتفي بذكر الإجابيات والمتمثلة في الإنجازات المحققة على أرض الواقع بفضل إنشاء السجل الالكتروني.

تمثلت الإنجازات المحققة منذ شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في رقمنة البلديات في 2017 و2018 في[1]:

- ربط ما يفوق 3041 بلدية وملحقة.

- تسجيل حفظ مايزيد عن95 مليون وثيقة في الحالة المدنية باعتبارها ذاكرة الشعب موزعة بين شهادات الميلاد، شهادات وفاة وعقود زواج.

بالإضافة الى إتاحة استخراج وثائق الحالة المدنية من أي مكان دون أن يضطر المواطن الى الرجوع الى بلدية مسقط رأسه، واختصار الوقت والجهد على الموظف وعلى طالب الخدمة.

المطلب الثاني: الوثائف البيومترية

الوثائق البيومترية هي بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر البيومتري، ورخصة السياقة البيومترية وهي من الوثائق المستحدثة في البلدية الالكترونية التي أصدرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية مسايرة للمستجدات الدولية ومواصلة لعصرنة الخدمات العمومية في أطار الإدارة الالكترونية.

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب الى:

بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين في الفرع الأول.

رخصة السياقة البيومترية في الفرع الثاني.

[1]/ علال طحطاح، السجل الالي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني ومعوقاته، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 04.

الفرع الأول: جواز السفر و البطاقة التعريف البيومتريين

يعتبر كل من بطاقة التعريف وجواز السفر من الوثائق التي تثبت هوية الأشخاص وتستعمل بكثرة في الحياة اليومية للمواطن، وعليه سنطرق لبطاقة التعريف البيومترية (أولا)، ثم جواز السفر البيومتري (ثانيا).

أولا: بطاقة التعريف البيومترية

في إطار عصرنة وثائق الهوية أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن تطبيق بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري إلكتروني، بعد ما شهد هذا المشروع نوعا من التأخر حيث ظل مشروعا حبيس الأوراق لأكثر من ثمانية (08) سنوات من إعتماد مشروع الجزائر الإلكترونية.

إذ تحمل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية رقم التعريف الوطني الوحيد الذي تم إنتاجه في إطار عصرنة مصالح الحالة المدنية.وعليه سوف نتطرق الى تعريف بطاقة التعريف البيومترية وإعدادها (أ)، ثم تسليمها وتجديدها (ب).

ب-تعريف بطاقة التعريف البيومترية وكيفية إعدادها

وهنا سنقوم بتعريفها (1) ثم نبين كيفية اعدادها (2).

تعريف بطاقة التعريف البيومترية: هي عبارة عن وثيقة هوية فردية تثبت هوية صاحبها، تم إستحداثها بوجب المرسوم رقم 126/67 وتسلم لكل جزائري بدون شرط السن[1].

ولا يمكن لأي كان أن يحوز على أكثر من بطاقة تعريف واحدة في نفس الوقت[2]، كما تحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات (10) للأشخاص البالغين تسعة عشر(19)سنة وتسري مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها [3]وهي تحتوي على شريحتين[4]:

- تتضمن الشريحة الأولى معلومات إدارية و معلومات تخص صاحبها
- تتضمن الشريحة الثانية تطبيقة من أجل التحقق من صاحبها.

كما تم تحديد مدة صلاحية بطاقة التعريف الوطنية بعشر(10) سنوات للأشخاص البالغين تسع عشرة (19) سنة فأكثر،وخمس (05) سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة (19) سنة، على أن تسري مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها، ويتم تسليمها مرفقة برمز سري في ظرف مغلق يوضع تحت مسؤولية صاحب البطاقة أو وليه الشرعي[5].

ب- كيفية إعداد بطاقة التعريف الوطني

---

[1]/ا لمادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017، المتعلق بتحديد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية، العدد 25 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2017.

[2]/المادة 04 من نفس المرسوم.

[3]/المادة05 من نفس المرسوم.

[4]/(المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 18 أفريل 2017.الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها.الجريدة الرسمية العدد:25 سنة 2017.).

[5]/ المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 18 أفريل 2017.الذي يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها.الجريدة الرسمية العدد:25 سنة 2017.).

حسب المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، تعد بطاقة التعريف الوطنية مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتودع ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية على مستوى إحدى بلديات ولاية الإقامة بالنسبة للمواطنين المقيمين في التراب الوطني أو لدى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمقمين المسجلين في الخارج.

وحسب المادة 10 من المرسوم نفسه فإنه يبلغ الطالب باعداد الوثيقة بكل وسيلة ملائمة. وتلغى ويتم إتلافها بعد إعدادها ولم يقم صاحبها بسحبها في اجل 06 أشهر من تاريخ إشعاره بالسحب، ويجب على السلطة المختصة بالتسليم أن تعلم موقع تشخيص الوثيقة من أجل تعطيل الإمكانيات الوظيفية للبطاقة فتحدد كيفيات إلغاء البطاقة واتلافها بموجب قرار من الوزير المكلف بالداخلية.

وحسب المادة 11 من المرسوم نفسه تسلم بطاقة التعريف من قبل الوالي أو أي موظف اخر يفوضه لهذا الغرض، على أساس ملف، وهذا بالنسبة للمقيمين في التراب الوطني.

أما المقيمين في الخارج، فإنه حسب المادة 12 من المرسوم نفسه فإن البطاقة الوطنية تسلم من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية أو أي موظف قنصلي أخر مؤهل لهذا الغرض، على أساس ملف أيضا.

وحسب نص المادة 13 من المرسوم نفسه،فإن حضور المعني (طالب البطاقة) إجباري وذلك لأجل التقاط المعطيات البيومترية.

وتحدد المادتين 14 و15 الأشخاص المعفين من التقاط البصمات و التقاط المعطيات البيومترية، وتحدد المادة 16 من ذات المرسوم حلات تجديدها.

ثانيا: جواز السفر البيومتري الإلكتروني

جواز السفر هو الوثيقة الرسمية التي يحتاجها الانسان للتنقل بين دول العالم، ولا يستطيع مغادرة حدود دولته دونه وبعد كان هذا الجواز ورقيا،أصبح الان الكترونيا أي جواز بيومتري.

وعليه سنتطرق الى تعريفه (أ)، ثم إلى أنواعه(ب)

أ- تعريف جواز السفر البيومتري

تعرف المادة 06 من القانون 03/14المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014[1] المتعلق بسندات ووثائق السفر جواز السفر على أنه « سند سفر فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد له اعتباره، يثبت هوية وجنسية حامله ويسمح له بمغادرة التراب الوطني أو العودة اليه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.»

وعن المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني فقد نص المشرع أنه يضم شريحة إلكترونية من دون صلة، تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية، من ضمنها صورتة الشمسية وتوقيعه وبصماته علاوة على تحديد دقيق لشكله وعدد أوراقه وصيغتها وجميع الشروط التقنية المتعلقة بها[2]

نص المشرع على مجموعه من التوصيات بغرض المحافظة على جواز السفر وكيفية التصرف في حال ضياعه أو عطبه وهي كالتالي[3]:

---

[1]/ القانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 2014/03/23.

[2]/ قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433ه الموافق ل 26 ديسمبر سنة2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري.

[3]/ المادة 08 من القرار نفسه.

-جواز السفر شخصي لا يمكن اعارته ولا يجوز ارساله عن طريق البريد.

- يحنوي هذا الجهاز على شريحة الكترونية ذات حساسية بالغة، نوصي صاحبه للحفاظ عليها، كل عطب يصيب الشريحة قد يجعلها غير صالحة للقراءة ويسبب إلغاء الوثيقة.

- كل تزييف يعرض الوثيقة للالغاء.

- في حالة ضياع الجواز أو اصابته بعطب يجب على صاحبه إخطار السلطة الإدارية أو القنصلية المختصة فورا.

.ب- أنواع جواز السفر حيث نصت المادة 2 من القانون 03/14 على: يجب على كل مواطن يسافر الى الخارج أن يكون حاملا لأحد سندات السفر الاتي:

-جواز السفر،

-جواز سفر دبلوماسي،

-جواز سفر المصلحة.

وأكد أن جوازات السفر هذه يجب أن تكون من نوع بيومتري إلكتروني أو قابل للقراءة بالآلة، والذي حدد صلاحيته بعشر (10) سنوات وخمسة (05) سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسعة عشرة (19) سنة،ولا يمكن تمديدها [1].

تعتبر أيضا سند سفر رخصة المرور القنصلية الصادرة وفق وفق الشروط المنصوص عليها قي المادة 11 من القانون 03/14 حيث تشترط هذه الأخيرة أن تسلم رخصة المرور القنصلية حسب الحالة، للمواطنين المقيمين أو

[1]/ المادة 08 من من القانون 03/14، السابق الذكر.

الموجودين في الخارج، من قبل رؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية أو أي موظف قنصلي مفوض لهذا الغرض.

ويسلم جواز السفر العادي من قبل الوالي أو كل موظف مؤهل يفوضه لهذا الغرض[1]، أما جواز السفر الدبلوماسي وجواز سفر المصلحة من قبل السلطات المختصة لوزارةى الشؤون الخارجية[2].

الفرع الثاني: رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية

تعتبر رخصة السباقة من بين بطاقات الهوية الوطنية، والتي تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقة مختلف المركبات حسب تصنفيها، ولكل مواطن الحق في الحصول عليها بمجرد إستفائه للشروط المطلوبة.

ولأجل حصول المواطن على رخصة السباقة لابد من تكوين ملف من وثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية قبل أن يجتاز مسابقة لدى إحدى مدارس تعليم السياقة المعتمدة. وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع الى تعريف رخصة السياقة البيومتريه (أولا) ثم الأحكام التنظيمية الخاصة بها (ثانيا).

أولا: تعرف رخصة السياقة البيومترية

وعرف المشرع الجزائري رخصة السياقة البيومترية بأنها " ترخيص إداري يؤهل حائزه لقيادة مركبة ذات محرك في المسالك المفتوحة لحركة المرور، وتعد رخصة السياقة على دعامة تسمح بتسجيل المعلومات التي يحتويها

[1]/ الفقرة1 من المادة 11.

[2]/ المادة 12 من نفس القانون

هذا الملف بشكل إلكتروني، ويمكن القيام بتغيير الدعامة مع مراعات التطورات التكنولوجية [1]".

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى التي أولتها وزارة الداخلية لمشروع رخصة السياقة الوطنية الإلكترونية البيومترية والسعي الحثيث لإدخالها حيز التطبيق بصورة من شأنها إختزال الكثير من الإجراءات البيروقراطية التي تواجه المواطن في سبيل إستصداره وتجديده لهذه الوثيقة.

إلا أن تنفيذ هذا المشروع ووضعه حيز الخدمة لقي الكثير من العراقيل التي حالت دون السير الجيد للبرنامج المخطط وهو الأمر الذي صرح به مدير المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات " أحمد نايت الحسين " والذي صرح عبر وسائل الإتصال السمعية البصرية أن توزيع رخصة السباقة الإلكترونية البيومترية سيتم قبل نهاية سنة 2017 فيما سيدخل العمل بنظام رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ خلال السداسي الأول من سنة 2018.

وتم الشروع في اصدار نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري والقابل للقراءة اليا بموجب المنشور الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 4 جوان 2018.

ثانيا: الأحكام التنظيمية لرخصة السياقة البيومترية

أ- الفئة المعنية بإصدار هذه الرخصة هي[2]:

[1]/ المادة الثانية من القانون رقم رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001،والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

[2]/ المنشور الوزاري رقم06 المؤرخ في 5 نوفمبر 2018، المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لا سيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ص02.

1-السائقون الجدد الناجحين في الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية.

2-السائقون الحاصلين على صنف جديد يضاف الى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا.

ب-الوثائق المكونة لملف طلب رخصة السياقة البيومترية وإجراءات معالجته

1- الوثائق المكونة لملف الطلب: تتمثل في[1].:

يتكون الملف الوارد من مديرية النقل من جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد كالمعلومات الطبية، الإقامة، تاريخ ومكان الميلاد والصنف المتحصل عليه

ويجب أيضا إدراج رقم هاتف المعني بالأمر عند حضوره لاستكمال إجراءات أخذ البيانات البيومترية. يطلب من الشخص عند حضوره أيضا:

أ) تقديم طابع جبائي أ قسيمة تتوافق قيمتها مع أحكام المادة 144 من الامر رقم 103/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 المعدل والمتمم المتضمن قانون الطابع.

ب) ارفاق صورتين شمسيتين مطابقة للمعايير بخلفية بيضاء.

ج-إجراءات معالجة الملف: تتمثل فيما يلي[2]:

1-على المصلحة المبادرة بحجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية في الملف بواسطة التطبيقة المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض،

[1]/القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1اوت 1989 المحدد لشروط تسليم رخصة السياقة.

[2]/المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 5نوفمبر 2018، المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني، مرجع سابق، ص-ص 03،04.

2- دعوة المعني بجميع الوسائل المتوفرة مثل، رسالة عبر الهاتف للحضور من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين عبر الشباك الالكتروني.

3- حضور المعني الى المصلحة مرفق ب بشهادة النجاح المسلمة له من طرف مفتش السياقة والأمن في الطرق لوضعها ضمن الملف.

4- بعد التأكد من هوية المعني وتفحص معطياته يتم معالجه الملف عبر الشباك الالكتروني وفق الشروط والمعايير المتبعة في محال اصدار بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين وفقا للمنشور الوزاري المؤرخ في 21 مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

5- تسليم وصل إيداع للمعني أو شهادة تأهيل مؤقتة عملا بأحكام المادة 17 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في اوت 1989 المتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها كرخصة سياقة، لاسيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بالطرقات.

د- إجراءات تسليم رخصة السياقة اليومترية

بعد انجاز رخصة السياقة البيومترية، يتم إرسالها إلى المصالح البلدية المكلفة بإصدارها وفق النظام المحدد من طرف مديرية السندات والوثائق المؤمنة، والتي يجب عليها وجوبا القيام ب[1]:

-تبليغ المعني بجميع الوسائل المتوفرة.

[1]/نفس المنشور، ص 04.

– تقدم المعني شخصيا مرفوقاً بوصل الإيداع أم شهادة التأهيل لتسلمها، ويمكن تسليمها أيضا بطريقه الكترونية بعد التأكد من هوية صاحبها عن طريق مطابقة البصمات.

– لا تسلم رخصة السياقة لصاحبها إلا بعد تفعيلها عن طريق تطبيقة خاصة والتي تستلزم تسجيلها في البطاقة الوطنية لرخص الياقة.

وتبني الجزائر الوثائق البيومترية هو اعتراف بالهوية الرقمية التي هي هوية المستقبل لأنها هوية تعتمد على بيانات بيومترية يتم التقاطها من الخصائص البيولوجية أو الفسيولوجية (بصمات الأصابع وبنية الوجه وأنماط القزحية أو الشبكية، والتعرف الصوتي، والمشية وما إلى ذلك) التي يتم قياسها وتقييمها لتحديد الهوية –من أنت ؟– أو التحقق من الهوية –هل أنت حقا من تقول[1]؟.

وهذه الهوية تساعد جدا البلدية الذكية في تقديم خدماتها عن طريق الهواتف الذكية خاصة تلك تتطلب التأكد من هوية طالبها كتسليم الوثائق والأموال عن بعد.

المبحث الثاني

تحديات تجسيد البلدية الذكية في الجزائر

لم يكن الطريق سلسا أمام توجه الدولة الجزائرية لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في كل القطاعات، والإدارات العامة، ولكنه كان الأصعب تجسيده في

[1]/ لمزيد من الاطلاع حول الهوية الرقمية أنظر، كيري هولواي و ريم المصري و أفنان أبو يحيى، الهوية الرقمية والبيانات البيومترية والادماج في الاستجابات الإنسانية لازمات اللاجئين، ورقة عمل فريق السياسات الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر 2021، ص6.

مجال البلديات لوزنها في خدمة المجتمع، وخلق التنمية ؛ ولأهميتها كهيئة لامركزية في التنظيم الإداري للدولة، فهي قاعدتها الشعبية التي تتكون من المواطنين لخدمتهم، وهي في اتصال وطيد ودائم بهم ومعهم.

وعلى قدر وزن وأهمية مكانة البلدية في تكوين الدولة وحياة الافراد كانت الصعوبات كذلك، فتعددت وتنوعت بين تحديات بشريه ومادية، وأخرى تمثلت في بعض التحديات الخدماتية الجديدة التي لم يألفها المجتمع، وكذا بعض الممارسات الفاسدة التي تأصلت في العمل الإداري، والتي شكلت تحدي أمام هذا التحول النوعي الذي يهدف للقضاء على مثل تلك الممارسات الغير مقبولة.

وهذه التحديات أو المعوقات التي واجهت تجسيد البلدية الالكترونية، وأكيد ستواجه البلدية الذكية كمرحلة تالية لها، إنما هي راجعة الى عدم استعداد الجزائر لهذا المشروع والتحضير له بشكل جيد. ثم إن كل مشروع جديد، حتى لو تم التحضير له بالشكل اللازم ستظهر عليه صعوبات، وتحديات أثناء تطبيقه، فذلك شأن كل جديد، وحتمية كل تغيير.

وعلية نطرح الاشكال الأتي: ما هي التحديات التي تواجه تجسيد البلدية الذكية في الجزائر؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: توفير البنى التحتية وتأهيل العنصر البشري

المطلب الثاني: التحديات الخدماتية المتعددة

المطلب الأول: توفير البنى التحتية وتأهيل العنصر البشري

لا يخفى على أي، أحد أن قوام أي مشروع، وأساس أي تغيير هو الانسان والمال، فإن وجدا هذان العنصران على الوجه المطلوب، من حيث الكفاءة العالية والوفرة الكافية، يمكن القول أن أهم متطلبات نجاح المشروع قد توفرت، ويبقى وضع الأهداف وتحديدها بدقة، وضابط الجدية والاستمرارية في تطبيق المشروع عوامل أخرى مساعدة على ذلك النجاح. ولذلك من الأهمية بما كان ربط المؤسسات والإدارات العامة ومنها الجماعات المحلية (بشبكات الانترنت العالية)[1] السرعة لتمكينها من أداء عملها على أكمل وجه.

والجزائر كغيرها من الدول، التي قامت بإدخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال الى الإدارات من خلال خوض مشروع الجزائر الالكترونية، واجهت أثناء التحول الى البلديات الالكترونية صعوبات، وتحديات كثيرة.

لعل أهمها عدم وجود البنية التحتية(الفرع الأول)، وكذلك عدم تكوين الفرد الموظف، أو الفرد المتلقي(الفرع الثاني) للتعامل الجيد، والتفاعل البناء مع هذا التحول الجديد، وغير المعتاد على الأقل في مراحله الأولي، حتى نصل به الى مرحلة البلديات الذكية في أرقى صورها.

الفرع الأول: وجود البنية التحتية

توفير البنى التحتية أن البنية التحية ضرورية لتهيئة الأرضية لأي مشروع، ذلك أن لكل مشروع أدواته وضروريات وجوده الأساسية، وكذلك الحال بالنسبة للبلديات الالكترونية، والذكية فيما بعد وقد كان عنصر البنية التحتية

1/ في الجزائر، تمت زيادة عرض النطاق للشبكة من 622ميغابت/ثانية الى 1.4غيغابت/ثانية.أنظر: تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة 2003/ 2015، مطبوعة الأمم المتحدة، صادرة عن الإسكوا 2016ص59 . متوفر على الموقع: www. Escwa. un.or

في برنامج تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية تتمثل في تحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات[1].

وعليه سوف نتطرق في هذا الفرع: الى مفهوم البنية التحتية (أولا)، ثم الى العراقيل التي تعترضها في الجزائر والحلول اللازمة لها(ثانيا) للوصول الى بلدية وذكية مستقبلا.

أولا: مفهوم البنية التحتية

تعد مشاريع البنية التحتية من اهم المشاريع التي تعزز وتيرة ونمو الاقتصاد، كما تمثل معيارا هاما للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة، كما تسهم في توفير السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة او استدامة أو تحسين ظروف الحياة المجتمعية.

ونتطرق الى تعريف البنية التحتية (أ) ثم تعريف البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال (ب):

أ-تعريف البنية التحتية: البنية ويمكن تعريف حسب المفهوم الواسع لها بأنها مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشات التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة الى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كمجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد

[1] /جاء في برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءات التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات، وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات. الشيكر أيوب، الادارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد01 (2019)،ص295.

الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي، والاتصالات، ومرافقها بالإضافة الى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم[1].

كذلك هي مجموعة مترابطة من العناصر والمرافق التي توفر دعم هيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشمل الطرق والمطارات والمرافق الأخرى، كما تمثل الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية اللوجيستية.

ويقاس تحضر الدول ومدى تقدمها باهتمامها بالبنية التحتية، حيث تعتبر العمود الفقري والعامل الأساسي في جلب الاستثمارات والمشاريع التي تساهم في تطوير وتنمية المجتمع[2].

والبنية التحتية في الجزائر على غرار كل الدول، تحظي بالاهتمام وتحتل الأولية في الانفاق العام لأنها أساس التنمية الإجتماعية، الصحية، العلمية والثقافية، والقلب النابض للاقتصاد.

ومع التطور التكنولوجي الذي يجتاح حدود الدول، ويصدر نوعا جديد من البنية الأساسية لتجسيده في المجتمع، وجدت الدول، ومنها الجزائر نفسها في تحدي جديد يتمثل في تهيئة الأرضية لبنية قاعدية جديدة، ومختلفة عن المعتاد للتحول الى الحكومة الالكترونية، ومجتمع المعلومات.

ب-تعريف البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال

[1] /داغر محمود محمد وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2010 العدد 51، 2010، ص115.

[2] /عبد الفتاح أحمد نصر الله، زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: «نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين»، 2019،ص6.

هي مجموعة الوسائل والتقنيات والقدرات التي يتم تنسيقها بواسطة منظمة مركزية للمعلومات وتشمل جميع الأنظمة التي تسهل تلك العمليات[1].

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات هما مصطلحان مترادفان، ويرتبط كلاهما بالحواسيب والتطور الهائل في علم الحاسوب إلا أنه ليس مصطلح وليد الساعة بل لكونه ارتبط بالمعلومات والاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث.[2]

وتتكون البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من خمس عناصر أساسية، وتتمثل في المكونات المادية، البرمجيات، الموارد البشرية، قواعد البيانات، الشبكات والاتصالات وهذه العناصر يتم توضيحها كالاتي[3]:

1-المكونات المادية: تشكل أجهزة الحاسوب و ملحقاتها الأساس المادي للبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمكونات الأخرى من برمجيات وقواعد بيانات وشبكات اتصال فهي بحاجة للحاسوب وملحقاته للقيام بدورها. وتشمل خمسة وحدات رئيسة هي: وحدات الادخال، وحدات المعالجة، وحدات التخزين الرئيسية، وحدات التخزين الثانوية ووحدات الإخراج.

2- البرمجيات: تعتبر المجموع الكلي لنظم المعلومات حيث يتم تصميمها لضبط عمل أجهزة الحاسوب أثناء إجراء العمليات المختلفة من ادخال للبيانات

[1] /سوزان عوني عبد الله القواسمي، أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين، رسالة ماجستير في تخصص الأعمال الالكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران/2015، ص11.

[2] / سوزان عوننى عبد الله القواسمي، المرجع نفسه، ص 18.

[3] /محمود هاني دلول، كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات- دراسة تطبيقية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة- مجلة إقتصاد المال والأعمالJFBE، المجلد 03، العدد رقم 03، الشهر أكتوبر، السنة 2019، ص106.

وخزنها واستعادتها وتعديلها ومعالجتها للوصول الى معلومات ذات فائدة وقابلة للفهم والاستخدام. وتشمل برمجيات النظام وبرمجيات التطبيقات.

3- الموارد البشرية: إن أهميتها في إدارة وتشغيل نظم المعلومات تفوق أهمية المستلزمات المادية إلّى درجة نسب معظم أسباب حالات الفشل فيها إلى إخفاق المستلزمات البشرية في القيام بدورها المنوط بها، وعلى الرغم من أهمية المستلزمات المادية كالحواسيب وتقنيات الاتصال والشبكات إلا أن تلك الأهمية تظل محددة بتوفر الكادر البشري المؤهل الذي يحدد فرص الاستفادة من تلك المستلزمات.

4-قواعد البيانات: تعتبر قواعد البيانات من الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إعداد وحفظ واستعادة البيانات والمعلومات، حيث يتم استرجاعها لغرض تعديلها أو الإضافة عليها أو الاستفسار عن مكوناتها واعداد التقارير بعد مراجعتها وذلك عبر البرامج التي تستخدمها والمرتبطة بها،

إضافة إلى أنه يمكن تحديثها باستمرار لتواكب المتغيرات والمستجدات. وتعمل قواعد البيانات على تقليل فرصة تكرار البيانات وإلغاء الازدواجية، القدرة استخدام لغات متعددة فيها، توفير الأمن والحماية للبيانات، سهولة تطويرها ومشاركة البيانات والمعلومات.

5-الشبكات والاتصالات: تتألف من مجموعة من المحطات والوحدات تتواجد في مواقع مختلفة ومرتبطة مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيد إجراء عملية الإرسال والاستقبال للمعلومات والبيانات داخل المؤسسة أو خارجها، وهي جزء رئيسي وحيوي من البنية التكنولوجية للمعلومات. توجد ثلات أنواع رئيسة من الشبكات هي: شبكة الإنترنت، شبكة الإنترانت، شبكة الإكسترانت.

و تعتبر هذه البنية أساس وجود أي عمل الكتروني بما في ذلك الحكومة الالكترونية وخاصة بالنسبة للبلديات الالكترونية، ولكن يصعب مد هذه البنية عبر كل القطر الجزائري لشساعته وخاصة ربط كل البلديات بشبكة الانترنت، فذلك يحتاج عملا جبارا وإمكانات بشرية ومادية ضخمة.

إضافة الى برنامج سياسي جاد، ومتواصل على مدار السنوات القادمة للاستثمار في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتسخيرها لخدمة المجتمع والنهوض بالتنمية على جميع الأصعدة.

وتقاس البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بعدة عوامل[1]:

وأول عامل لقياس مدي تطور البنية التحتية هو نسبة السكان الذين يتمتعون بتغطية شبكات الهاتف المحمول، حيث تشير هذه النسبة للأشخاص المقيمين ضمن نطاق إشارة الهاتف المحمول بصرف النظر عما إذا كانوا مستخدمين لخدمة الهاتف المحمول أم لا من العدد الإجمالي للسكان في البلد.وقد احتلت الجزائر المرتبة ال 84 بتغطية تعادل 85.30 من عدد السكان.

العامل الثاني لقياس البنية التحتية هو نطاق التردد الدولي للانترنت لكل مستخدم بالكيلوبايت في الثانية حيث يشير هذا العامل الى مجموع السعة المستخدمة لجميع نقاط تبادل الإنترنت (وهي المواقع التي يتم فيها تبادل حركة البيانات عبر الإنترنت) التي تقدم نطاق دولي.

وإذا كانت السعة غير متناظرة(التنزيل أكبر من التحميل) فيجب إعطاء سعة التنزيل، وتقاس بالكيلوبايت في الثانية لكل مستخدم انترنت، حيث احتلت

[1] /هواري عامر، دغرير فتحي، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2017- 2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد01، تاريخ النشر: 2021/06/07،ص 706، 707.

الجزائر المرتبة108 عالميا بسعة 4.3 كيلو بايت في الثانية لكل مستخدم وهي مرتبة متأخرة جدا بالنسبة للدول المدروسة حيث جاءت جمهورية مصر في المرتبة38 بسعة 25.5 كيلوبايت في الثانية تلتها المغرب ب18.6 في الرتبة 60 وتونس في الرتبة78 بسعة 11.3 كيلوبايت في الثانية لكل مستخدم.

يقيس العامل الثالث عدد الخوادم الآمنة للاتصال بالإنترنت لكل مليون نسمة، حيث أخذ هذا المقياس من استبيان نتكرافت للخوادم الآمنة، حيث يدرس هذا الاستبيان استخدام التعاملات المشفرة عبر عملية استكشاف واسعة النطاق يحصي فيها عدد مواقع الإنترنت التي تستخدم طبقة مأخذ التوصيل الآمنة وتقسم البيانات على عدد السكان في منتصف السنة ثم تضرب في مليون.

في البيانات المتعلقة بهذا الجانب نلاحظ التأثير الواضح لعدد السكان فتأتي تونس في المرتبة الأولى تليها المغرب فالجزائر ثم مصر.

ثانيا: العراقيل التي تعترض تجسيد بنية البلدية الذكية والحلول المناسبة له

وبعد أن بدات الجزائر في تطبيق البلديه الالكترونية منذ إنشاء أول بلدية تنتهج العمل الالكتروني بالاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال بولاية باتنة.

لا بد للجزائر الان أن تساير تطورات المجتمع العالمي في تبني الحومة الذكية وبالتالي تطوير كل إدارتها المركزية والمحلية بما فيها البلديات الى إدارات ذكية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تقييم فعلي ودقيق لمشروع الجزائر الالكترونية للوقوف على العراقيل وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولدلك للتحول من البلدية الالكترونية الى البلدية الذكية لابد من عرض التحديات (أ) ثم الحلول المناسبة لها(ب) كالتالي:

أ-التحديات التي تعترض تجسيد البلدية الذكية

إن طموح الجزائر كبير في تحقيق مشروع الجزائر الالكترونية التي يعتبر الأداة المثلى لاستغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، إلا أن المشروع الحضاري المتطور اعترضته مجموعة كبيرة من المعواقات التي صعبت وأخرت تطوره

الى مشروع الجزائر الذكية، لان هذه الأخير مايسعى العالم والبشرية جمعاء للوصول إلية لان هبه يتجاوز فكرة أن التكنولوجيا ليست حاجة إنسانية فقط بل صورة للرفاهية والسعادة التي يسعى الانسان لتحقيقها منذ الأزل.

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1-المعوقات المادية: تتمثل في[1]:

-قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية الازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وبخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.

- ضعف قدرة بعض الأفراد لشراء الأجهزة الالكترونية لضعف الجانب المادي الذي يعانون منه.

- التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الالكترونية.

- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب و التأهيل من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية

-عدم دعم مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية ماليا (عدم توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك).

[1] /حسين محمد حسين، الأدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص-ص 192-194.

-الحاجة اكبيرة الى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل.

- جمود الإدارات المالية في الجامعات، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقا.

- تواجه بعض الإدارات أزمة محدودية الموارد اللازمة لإتمام عمليات الصيانة لأجهزتها وشبكاتها، وغيرها من العمليات المكلفة، سواء في استبدال قطعة من القطع الداخلية لبعض الأجهزة أو اقتناء أجهزة جديد.

-تكلفة استخدام الشبكة العالمية للانترنت.

2-المعوقات البشرية: تتمثل في[1]:

-ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على الاجتماعي والتنظيمي بالجامعة.

-قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة المتطورة في الجامعة.

- تنامي شعور بعض المدرين ذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا.

-نقص الخبرات لدى المديرين وندرة تقديم حوافز مادية لهم.

- ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الألي، والرهبة والخوف الذي يتملك العاملين بالإدارة عند استخدامه.

-قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات.

[1] /حسين محمد حسين، المرجع نفسه، ص-ص 190-192.

-خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الإنجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم.

- مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون هامشيا.

3-معوقات إدارية: تتمثل في[1]:

-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية.

-ضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم تطبيق الإدارة الالكترونية ومتابعها.

-عدم التدرج في تطبيق الإدارة الالكترونية.

-غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.

-عدم توافر تدريب للمتخصصين بشكل واسع في المواقع المرغوب فيها.

-عدم اقتناع إدارة المؤسسة بضرورة الإدارة الالكترونية أو الحاجة إليها.

-عدم تهيئة الأفراد نفسيا وإشعارهم بأهمية دورهم، وأنهم جزء من عملية التحول والنجاح.

[1] /نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص 107.

– الاختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة الإدارية الواحدة، يعرقل التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية بشكل انسيابي وسلس.

4-معوقات أمنية: تتمثل في[1]:

-مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها، و أن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير، أو استغلالها في أعمال غير مشروعة.

– عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.

– تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الاخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الالكترونية.

5-معوقات تنظيمية: تتمثل في[2]:

-انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية وتحديد الوقت الذي فيه البدء بتطبيق وتنفيذ الخدمات والمعلومات الالكترونية.

– غياب المتابعة من قبل السلطات لتطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارات الصغرى.

– قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يمتلكون قرار إدخال هذه التقنية داخل الإدارات.

---

[1] /حسين محمد حسين، الادارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مرجع سابق، ص-ص 196-197.

[2] /نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، المرجع السابق، ص109.

-ضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية العليا لمشروع الإدارة الالكترونية.

6-معوقات تشريعية: تتمثل في[1]:

-عدم الاعتراف بحجية الوثائق الالكترونية واعتمادها أدلة إثبات أو الاعتراف بمصداقيتها.

- عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول بها لتطبيقها على الإدارة والمعاملات الالكترونية، مما يجعل هذا البديل لا يفي بالحاجة في ظل غياب الأنظمة واللوائح التي تضبط علاقات العمل والتعاون داخل الإدارات الالكترونية.

-تأخر وضع التشريعات القانونية التي تضمن اعتماد التوقيع الالكتروني[2]والتعامل مع البريد الالكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة، مما يعرقل كثيرا من المعاملات الالكترونية التي كان من الممكن أن تكون أكثر سلاسة في وجود هذه التشريعات وتحقق الفائدة المرجوة منها.

-غياب التشريعات التي تجرم مختلف شبكات الإدارة الالكترونية[3]، وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم، وبخاصة الحسابات البنكية والمستندات ذات الخصوصية وأسرار الشركات التي تخوض المنافسات التجارية.

ب- الحلول المناسبة لها

[1] /حسين محمد حسين، الادارة الالكترونية، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مرجع سابق، ص 195.

[2] /لقد تداركت الجزائر هدا النقص باصدارها للقانن 04/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06.

[3] /وبهذا الصدد أصدرت الجزائر أيضا القانون رقم 04/09 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق ل05 غشت سنة2009 الاعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية، العدد 47.

ان التعامل مع تحول استراتيجي كبير مثل الحكومة الذكية ومن خلالها البلدية الذكية، أنما يعتمد على تحديد الأهداف بدقة، والإصرار على تنفيذها دون كسل أو تهاون، غير أن تحديد تلك الأهداف يتطلب معرفة الواقع المحلي من خلال تحليله على ضوء ما هو كائن، وتصوره على ما يجب أن يكون في حدود إمكانات البلد المادية والبشرية، لأن على أساس هاذين العاملين (تحليل الواقع وتحديد الأهداف) ترسم خارطة طريق تقود التحول الآمن، الفعال والمدروس الى الحكومة الذكية بجميع إدارتها المركزية واللامركزية خاصة المجالس المحلية المنتخبة، وعلى رأسها البلدية لأنها تعد قاطرة التحول الأولى في المجتمع. فهي همزة الوصل بين المواطن وسلطاته العليا، ولا تنجح أي سياسة لا تشارك فيها البلدية.

ويحدد الباحثون في هذا الصدد، أربع مسارات لخارطة طريق الحكومة الذكية، وهذه المسارات تنطبق أيضا على التحول إلى البلدية الذكية، لأنها إدارة لا مركزية للحكومة ففي النهاية البلدية جزء هام من هذا التحول . إضافة الى الاعتماد مراحل في التحول التقني الى الحكومة الذكية، ومنها الى البلدية الذكية، وهذا ما سنتطرق له كالأتي:

1-المسارات الأربعة لخارطة طريق الحكومة الذكية[1]

- إنشاء بيئة تزدهر فيها الحكومة الذكية.

-تقييم القدرات والكفاءات المتاحة لدى الجهات الحكومية.

-إنشاء موارد مشتركة بين الجهات الحكومية على مستوى الدولة.

-تحقيق سعادة المتعامل.

[1] / صدام محمد الخمايسة، الحكومة الذكية مابعد الحكومة الالكترونية، مرجع سابق، ص210.

وهذه المسارات هي نفسها التي تجعل البلدية الالكترونية تنتقل الى بلدية ذكية ت نتهج خارطة طريق واضحة المعالم والاهداف تسير بشكل متوازي مع استراتيجية الحكومة الذكية، من تركيزها على المجالات الرئيسية لإقليمها وسكانها كتحسين الخدامات العامة وتعزيز الجاهزية في تقديمها بوسائل تكنولوجية متطورة، الارتقاء برضا المواطن.

ويري الباحثون[1] في هذا المجال، أن خارطة التحول هذه تضعها الحكومة بمساعدة الجهات المعنية كقطاع المعلومات والاتصالات بجميع مؤسساتها من مشغلي شبكات الهاتف المتحرك، مرورا بمنتجي الحلول و المحتويات، و وصولا الى مصنعي الأجهزة أي، الهواتف، والحاسب الالي الشخصي اللوحي، والحاسب المحمول.

كذلك مزودو الخدمات الذين يسهرون على أمن وحماية البيانات، وأخيرا المتعاملون ويشكل المواطنون الفئة الأكبر بين الك الفئات، وقد تكون الحكومة وموظفوها من المتعاملين أيضا في حال وجود خدمات ذكية مصممة لهم خصيصا.

2-مراحل التحول التقني إلى الحكومة الذكية[2]

إن مراحل التحول إلى الحكومة الذكية متعلقة بالتطورات الحاصلة في تقنيات المعلومات والاتصالات Informaton and Communication Technology(ICT)، ومستوى جاهزية الحكومة الالكترونية للتحول إلى الحكومة الذكية من حيث البيانات، والخدمات، والتكامل بين الجهات الحكومية.

[1] / من بينهم صدام محمد الخمايسة.

[2] /م صدام حمد الخمايسة، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الالكترونية، مرجع سابق، ص-ص212-213.

ومن أجل أن تتحول الحكومة الالكترونية إلى حكومة ذكية، يجب العمل على جبهات تقنية وإدارية وتشريعية في أن واحد معا، ونذكر منها:

-العمل على تطوير إرشادات وقوالب خاصة بالتطبيقات الذكية بإطلاق مواقع إنترنت حكومي، لأن وقت تفاعل المواطن مع جهازه الجوال يتجاوز بكثير وقت تفاعله مع المتصفحات على الأجهزة المكتبية.

-العمل على أنشاء إطار عمل الخدمات الحكومية الّذكية على الهواتف المتنقلة، وكيفية تجميعها وتظهيرها بشكل يخدم الأفراد، وقد تكون الخدمات الحكومية الذكية مقدمة من خلال تطبيق حكومي موحد، تكون الخدمة العامة فيه عنصرا خدميا يتم إضافته، أو إزالته إلى ذلك التطبيق الضخم، أو تعمد الحكومة المركزية إلى نشر توجيهات وإرشادات عامة حول كيفية تطوير الخدمات والتكنولوجيا المفضلة لديها، وكيفية التصميم ومحتويات الخدمة، وكيفية تأمين وحماية الخدمة، تم تترك المجال للأجهزة والوزارات المختلفة، من أجل أن تقوم داخليا بتطوير الخدمات الحكومية الذكية الخاصة بها.

-العمل على فتح بيانات الحكومة الضخمة، مثل بيانات المعاملات التجارية، والاقتصادية، ووسائل النقل والمواصلات، والاستيراد والتصدير بشكلها الخام، من أجل تشجيع إطلاق التطبيقات الذكية حولها من قبل المبرمجين في المجتمع.

- الاستثمار في وسائل الدفع الالكتروني عبر الهواتف الذكية، من أجل تمكين المواطن من تسديد رسوم الخدمات مباشرة عبر المحفظة الرقمية التي يحملها في هاتفه الذكي، مثل: دفع رسوم حافلات النقل والقطارات، والمواقف العامة، ...وغيرها.

-العمل على إنشاء شبكات استشعار البيانات الحكومية، من أجل تحصيل معلومات في الوقت الحقيقي والمناسب حول قطاعات الأمن، والنقل، والصحة، والمناخ، والبيئة، وغيرها.

-العمل على الانتقال تدريجيا إلى نموذج السحابة الالكترونية، من أجل تأمين القدرة الحاسوبية، ومخازن البيانات على الطلب لمختلف الأجهزة الحكومية والوزارات.

-العمل على تنظيم إجراءات إدارية وتنظيمية جديدة، بحيث تضمن إدارة ماريع فعالة، والتزاما قويا بأمن المعلومات للأفراد والمؤسسات.

- العمل على تطوير القدرات البشرية التي تملكها، من أجل مجاراة النقلة الذكية.

- العمل على ترسيخ قاعدة أن الحكومة الذكية بحاجة الى مجتمع ذكي، والمجتمع الذكي بحاجة إلى أفراد أذكياء، والأفراد الأذكياء بحاجة إلى تعليم ذكي، و هكذا...، و بالتالي يعتبر تطبيق الحكومة الذكية في أي بلد مؤشرا قويا على مستوى تقدم الشعوب والمجتمعات.

إن هذه الخطوات إذا اتبعتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتحديث البلدية الالكترونية الى بلدية ذكية، سيكون التحول ناجحا وأمنا، خاصة أن المجتمع اندمج في عالم التكنولوجيا بشكل سريع فأصبح استعمال الهواتف الذكية[1]

[1] /عدد مستخدمي الهواتف المتصلة في الجزائر92.7 مليون جانفي 2020 العدد الذي شهد نقصان عن سنة 2019 بما نسبته 0.09بالمائة 88 الف مشترك، حيث مثل العدد مانسبته 91 بالمائة من عدد السكان. أنظر: هواري عامر، غرير فتحي، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة مع كل من تونس والمغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي، مرجع سابق، ص 705.

والاشتراك في الانترنت[1] حاجة ضرورية لدى الفرد الجزائري مهما كان مستواه العلمي.

وبما أن البلدية الذكية يقول عنها أغلب الباحثين أنها مجرد تطبيقات تحمل على الأجهزة الذكية المتصلة بشبكة الانترنت، فإنها ستكون البلدية الأكثر رواجا ونجاحا مستقبلا لدى المواطن، وعلى الدولة أن تسخر كل السبل والإمكانات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع.

ورغم امتلاك المواطنين في الجزائر للهواتف الذكية، والتي تعتبر أساس قيام البلدية الذكية، إلا أن التحدي يكمن في تغيير ذهنية المواطن في النظر اليها على أنها وسيلة اتصال وترفيه وتسلية، و إيقاظ الوعي لديهم بمنافعها واستعمالاتها الأخرى مثل، كونها وسيلة عمل وتعلم، وجهاز هام لاستقبال الخدمات والمعلومات من الإدارات والجهات الوصية، والمرافق العامة بكل أنواعها.

الفرع الثاني: تأهيل العنصر البشري

الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في أي خطة لتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد والمجتمع، ولذلك يستدعي بناء مجتمع المعلومات الذي يستمد خدماته من مؤسسات، وهيئات ذكية قوامها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تنمية قدرات الموارد البشرية، والمؤسسات في مجال القدرة على استعمال أدوات التكنولوجيا ومخرجاتها التقنية المتطورة لدى أفراد المجتمع، فالجهل بالتطور التكنولوجي، والعجز عن استعماله، والتعامل به في الحياة

[1] / قدر عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر بحلول شهر جانفي 2020 ب22.71 مليون مستخدم، بزيادة 2.4 مليون 12 بالمائة بين سنتي 2019 و 2020 مايمثل 52 بالمائة من عدد السكان. المرجع نفسه، ص 704.

اليومية، هو المفهوم الجديد للامية الذي حل محل مفهوم أمية الجهل بالقراءة والكتابة في أبسط مفهومها.

وسوف نتطرق في الفرع الى تعريف الموارد البشرية وأهميتها (أولا)، ثم إلى أصناف الموارد البشرية وتأهيلها(ثانيا).

أولا: تعريف الموارد البشرية وأهميتها

أ-تعريف الموارد البشرية:

يرى بعض الباحثين أن العنصر البشري من الأصول الثابتة في المنظمة يجب الاهتمام به وتنمية إبداعاته، بل يرى آخرون أن القوى البشرية في الإدارة الحديثة من أكثر الأصول أهمية وخطورة وتضم القوى البشرية القيادات الرقمية من مديرين ومعلمين للموارد المعرفية والكوادر الإدارية من أصحاب التخصص، الذين لهم خبرتهم في تطبيقات التقنية في الإدارة الحديثة.

وقد تقوم بعض الجهات بإخضاع القيادات القديمة لدورات في كيفية استخدام الحاسوب للتحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية، ويشكل العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجالات تكنولوجيا المعلومات العمود الفقري في عمل الحكومة الالكترونية. مما يضيف تحديات تنافسية جديدة للقطاع العام مع القطاع الخاص في الحصول على تلك الموارد[1].

تنبع صعوبة تحديد مفهوم الموارد البشرية من كثرة المرادفات لتعبير المرارد البشرية والاختلافات حول مجالات الموارد البشرية وتوجيهاتها والانفصال بين مفهوم إدارة الموارد البشرية نظريا ومفهومها في الممارسة

[1] / فرورة فهيمة، حفير ليدية، المتطلبات الأساسيوة لسير المرافق العامة الالكترونية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان، بجاية، تلريخ المناقشة 2020/2019 ص -ص18-19.

والتطبيق، بعض الكتب تتحدث عن إدارة الافراد أو إدارة شؤون الموظفين أو إدارة شؤون العاملين أو إدارة شؤون العاملين في الخدمة العامة أو إدارة الموارد العاملة[1].

ومن خلال التعرف للعنصر البشري داخل أي مؤسسة عامة، ومنها البلديات يتضح أنه على أهمية بالغة في بناء وتطوير المؤسسة، وهو كذلك عماد التغيير وأساس التحول الناجح لتغيير وجهة مؤسسته الى منحى معين، يكون أفضل و أرقى مما كانت عليه سابقا، وقد يكون سبب الفشل والتدهور، وحجر تعثر في طريق التغيير والتحول المراد من قبل الدولة.

ب-أهمية الموارد البشرية

مهما اهتمت الإدارة بتحديث التجهيزات وتعزيز القدرة التحويلية وحددت أهدافا طموحة للإنتاج والتسويق والتمويل وأخرى للتميز على المنافسين فإن كل هذا لن يتسنى تحقيقه دون بشر قادرين محفزين يعملون بروح الفريق.

وتجدر الإشارة إلى أنه بمرور الوقت تتناقص قيمة الموارد المادية مثل المناجم والمباني والتجهيزات الألية، بالاستهلاك والتقادم، لكن الموارد البشرية تتزايد قيمتها وإنتاجيتها بالخبرات المتراكمة وبالتالي فهي تمثل أصلا تتزايد قيمة وأهمية حسن الإفادة منه[2].

العنصر البشري لا غنى عنه في أداء أعمال الحكومة الالكترونية، أذ أن هذه الحكومة تكون بحاجة إلى عناصر بشرية مدربة تدريبا جيدا من حيث مهارات الحاسب الالي، وملمة بكافة التطبيقات الخاصة به حتى يمكنها التعامل

[1] / عبد الحميد الخليل، إدارة المرارد البشرية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2018، ص 6.

[2] / عبد الحميد الخليل، المرجع السابق، ص 17.

مع مهارات وأدوات هذه الحكومة، فمثلا مشغلي الحاسب الالي لابد و أن يكون لديهم القدرة على تشغيل العدد الضخم من أجهزة الحاسب الآلي، وكذلك الشبكات التي تربط هذه الحواسيب ببعضها البعض.

وفضلا عن ذلك لابد من عدد كاف من المبرمجين الذين لديهم القدرة على وضع برامج الحاسب الالي التي تمكن نظام الحكومة الالكترونية من العمل[1].

إن هذه الأهمية تلغي من أذهاننا فكرة أن الحكومة الالكترونية وبعدها الحكومة الذكية، بما فيها البلديات الذكية تلغي الانسان من عملها، بل على العكس هي تريح الانسان من الجهد العضلي، ولكنها تعتمد على جهده وقدراته الذهنية والعلمية

فمثلا موظف البلدية الذكية هو موظف لا يحمل قلما ولا يستعمل ورقا، بل كل عمله من خلال تطبيقات ذكية تعتمد على العلم بالتكنولوجيا والذكاء الصناعي، وعليه فالإنسان لا يلغيه أي تطور مهما كان ذكيا، بل هو المبتكر والمسير لكل تطور، فهو المخلوق المكرم من الله سبحانه وتعالى سخر له الكون وعلمه العلم وفضلة على كل ما خلق، فلا تلغيه التقنية التي صنعها بفكره ويده.

ثانيا: أصناف الموارد البشرية وطرق تحسين مستواها

أ-أصناف الموارد البشرية

يتشكل المورد البشري من فئة المبرمجين، فئة مشغلي الحاسب الالي، فئة موظفي الشبكات وفئة المختصين في أمور التامين والحماية.

[1] /عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الكتب القانونية، مصر،2007،ص49.

1-فئة المبرمجين: تنحصر مهمتهم في وضع البرامج المعلوماتية المتعلقة بنشاط الإدارة الالكترونية أيا كان نوعها سواء إداريا، محاسبيا، قانونيا، أم غيرها، مما يتعلق بنشاطها ومشروعها.

2- فئة مشغلي الحاسب الآلي: يتمثل دورهم في البيانات والمعلومات المتعاملين مع الإدارة الإلكترونية، وتخزين وثائق ومستندات وملفات المعاملات.

3-فئة موظفي الشبكات: يتمثل دورهم ومهمتهم في صيانة شبكات الحاسب الآلي، وإصلاح اعطالها، حتى تتمكن الإدارة الالكترونية تنفيذ مهماتها، وتحقيق الاتصال مع الإدارات والجهات الأخرى.

5-تحسين مستوى المختصين في أمور التامين الحماية: مهمتهم حماية وتأمين نظم المعلومات والشبكات ضد الفيروسات ومحاولات الاختراق بغرض الاتلاف أو التدمير والتجسس أو السرقة أو إضافة معلومات غير شرعية والتزوير في البيانات والمعلومات المتعلقة بالإدارة الالكترونية[1].

ب- تأهيل الموارد البشرية

ان التصدي للمعوقات البشرية للإدارة الالكترونية، يتطلب السعي الجاد والمنظم للتعرف على تلك المعوقات ووضع الخطط الاستراتيجية والحلول الملائمة من أجل تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا وعلى مستوى عال من الكفاءة، وإعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصال الالكترونية.

[1] /نبرص محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجامعة الجديدة، مصر، 2018، ص 21.

ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية التي تساعد في اعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الحكومة الالكترونية[1].

يهدف برنامج تدريب الحكومة الذكية الى تعزيز ثقافة الحكومة الذكية وبناء القدرات والكفاءات في هذا المجال الحيوي، وهو لا يقتصر على موظفي الحكومة، بل يستفيد منه طلبة تكنولوجيا المعلومات في الجامعات، والباحثون عن العمل من خلال إشراكهم عن بعد بالدورات التدريبية التي تفيدهم في مجالات اختصاصهم وعملهم المستقبلي.

ويتضمن برنامج التدريب والتعليم الخاص بالحكومة الذكية مجموعة متنوعة من الفعاليات والدورات، التي تم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة ببرنامج الحكومة الذكية، وتتنوع مابين ندوات، ومحاضرات، ومختبرات تفاعلية[2].

ولعل العنصر البشري العامل الأول الذي ساعد دولة الامارات في خوض الحكومة الذكية، والنجاح فيها لتتصدر الدول العربية كلها في هذا التحول الذي يفرض نفسه على شعوب العالم، فقد تبنت استراتيجية قوية لتأهيل العنصر البشري، وإشراك كل أطياف المجتمع في هدا التحول دون اقصاء لأي شريحة منه.

فتبنت أحدث المفاهيم الحديثة وأفضل الممارسات العالمية في استثمار وإدارة الموارد البشرية الحكومية من أجل إيجاد رؤية لحلم دولة، وإستراتيجية

[1] /أحمد محمد غنيم، الادارة الالكترونية أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004، ص 354.

[2] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق، ص 344.

توحد الجهود، وتحشد الطاقات في اطار واضح وأهداف مبنية على حقائق الواقع، ودراسات تتحدد فيها الأدوار بوضوح، وتتكامل فيها الجهود الاتحادية والمحلية.

فكانت رؤية الامارات بأن تكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 تتكون تلك من أربع عناصر، كلها تتركز حول الإنسان، أولها متحدون في المسؤولية-شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه،وثانيها، متحدون في المصير- اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، وثالثها متحدون في المعرفة-اقتصاد تنافسي بقيادة امارتيين يتميزون بالمعرفة والإبداع، وأخرها، متحدون في الرخاء-جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة[1].

ونظرا لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، على الحكومة وبالأخص وزارة الداخلية والجماعات المحلية أن تخص موظفي البلديات بتكوين نوعي، متخصص، مكثف وحديث حسب برامج التدريب العالمية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال للدخول في تنفيذ مشروع البلدية الذكية.

ذلك أن ثروة كل دولة وذخيرتها هي مواطنوها، فإن لم تحرص على تكوينهم وتعليمهم،للإفادة من عقول المبدعين فكريا وعلميا فقدت قوة استمرارها. ذلك أن العقول المبدعة والكفاءات المؤهلة تأهيلا علميا خاصا، هي أساس نجاح أي تحول أو سياسة جديدة للبناء والتقدم والرقي، ولاشك في أن الأوطان تبنى بسواعد أبنائها والازدهار يتحقق بعصارة عقول نخبتها من المتعلمين وأصحاب الكفاءات في جميع المجالات.

[1] /بتصرف عن مريم محمد عيسى العبار، علي حسن الجوي، استراتيجية الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بدولة الامارات العربية المتحدة، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص-ص 1315-1317.

المطلب الثاني:التحديات الخدماتية المتعددة

إذا استطاعت البلدية الذكية تجاوز تحدي البنية التحتية والعنصر البشري، ودخلت حيز العمل واجهتها تحديات أخري تتمثل في قلب محيطها الى فضاء ذكي، كل مكوناته تعمل بذكاء فائق، يتم التحكم فيه والتعامل عن طريق تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهو ما يعرف بالمدينة الذكية.

إضافة الى تحدي تقديم الخدمات الضرورية خاصة تلك المتعلق بالمواطن، والتي تمس بشكل مباشر حاجياته اليومية كمعرفة أماكن المرافق الصحية، التعليمية والترفيهية. وكذلك تحدي القضاء على بعض الممارسات المنبوذة في العمل الإداري التقليدي كالبيروقراطية والفساد الإداري.

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى فرعين:

نتناول في الفرع الأول: تحدي المدينة الذكية، ونتناول في الفرع الثاني: تحدي القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

الفرع الأول: تحدي المدينة الذكية

لقد اعتادت أذاننا على سماع مصطلحات ترتبط بالذكاء مثل: الهواتف الذكية، الأجهزة الذكية، المنازل الذكية، ويعتبر مصطلح المدينة الذكية من بين تلك المصطلحات التي لم تعد تثير الدهشة والاستغراب بين الناس، فالذكاء اتسع مجاله ليضم مدينة بأكملها في عصر أصبحت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حجر الأساس في حياتنا المعاصرة.

وعليه سنتطرق في هذا الفرع الى مفهوم المدينه الذكية (أولا) ثم العناصر والسمات الأساسية لها (ثانيا).

أولا: مفهوم المدينة الذكية[1].

يمكن تعريف المدينة الذكية بأنها «مدينة المعرفة »، أو «المدينة الرقمية »، أو «المدينة السيبرانية»، أو «المدينة الإيكولوجية»، وذلك يتوقف على الأهداف التي يحددها المسؤولون عن تخطيط المدية. والمدن الذكية تستشرف المستقبل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهي تسمح برصد البنية التحتية الأساسية بما فيها الطرق والجسور، والأنفاق، والسكك الحديدية، وأنفاق القطارات، والمطارات، والموانئ البحرية، والاتصالات، والمياه، والنظافة، بل والأبنية الرئيسية، من أجل الوصول الى الدرجة المثلى من الموارد والأمن، وهي تسمح بتعظيم الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفر بيئة مستدامة تعزز الشعور بالسعادة والصحة، وتعتمد هذه الخدمات على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و تعرف (International Data Corporation (IDC للأبحاث المدينة الذكية على أنها «كيان محدود حي، و/ أو بلدة، و/أو مدينة، و/أو مقاطعة، و/أو بلدة، أو منطقة حضرية، له سلطته الحاكمة على مستوى المنطقة أكثر من كونها على مستوى الدولة، ويتم بناء هذا والكيان على بنية تحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تمكن من إدارة المدينة بكفاءة، وتعزز التنمية الاقتصادية، الاستدامة، والابتكار ومشاركة المواطنين ».

وبإمكان البلديات تبني نظام الإدارة البلدية الذكية، وهو عبارة عن مجموعة من أدوات الإدارة البلدية الشاملة على أساس مفهوم الإنترنت+ أمن البلدية تعتمد

[1] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق، ص381.

المنصة على تقنية إنترنت الأشياء[1]، والتي يمكنها تحقيق المراقبة والتحميل عبر الانترنت في الوقت الفعلي للمعلومات البلدية مثل سطح الطريق، والجسر، والنفق، وشبكات الأنابيب تحت الأرض، والغاز الخطير المصدر، وغطاء غرف التفتيش، ومصباح الشارع، وما الى ذلك[2].

ثانيا:العناصر أوالسمات الأساسية للمدن الذكية[3]

-الاقتصاد الذكي: ومنه تشجيع المدن الذكية للابتكار، والريادة، والإنتاجية.

-الحركة الذكية: وتتضمن حماية البيئة من التلوث، وإدارة الموارد الاقتصادية.

-الأنسان الذكي: والمقصود هو العمل على التنمية والاستثمار في بناء الانسان.

- الحياة الذكية: وتشمل نواحي الحياة مثل الثقافة، والصحة، والإسكان، والأمن.

---

[1] / ومص مطلح إنترنت الأشياء يقصد به: الجيل الجديد من الانترنت الشلكة الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها عبر بروتوكول الانترنت، وتشمل هذه الاجهزة الادوات الموجودة في المنازل والاسواق، والمستشعرات والحساسات، وأدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة، وغيرها، حتى أنه يخيل للانسان أن كل شيء في الحياة أصبح مرتبطا مع الحواسيب والهواتف الذكية عبر شبكة عالمية واحدة، ومن خلال بروتوكول الانترنت التقليدي المعروف، وما يميز انترنت الأشياء أنها تتيح للإنسان التحرر من المكان، أي أن الشخص يستطيع التحكم في الأدوات من دون الحاجة إلى وجوده في مكان محدد للتعامل مع جهاز معين، وجميع هذه التطبيقات المعلوماتية توحي بتقدم مذهل في مجال الحكومة الذكية. لمزيد من الاطلاع أنظر: صدام محمد خمايسة، مرجع سابق، ص-ص 198،199.

[2] / يعزز نظام الادارة البلدية الذكية صورة المدينة وطعمها بحث متوفر على الموقع التالي: https//arabicprogrammer.com تاريخ الاطلاع : 26 ماي 2022 على الساعة 16:12. بدون اسم الباحث وبدون ترقيم الصفحات.

[3] /صدام خمايسة، مرجع سابق، ص384.

-الحوكمة الذكية: أي العمل على إدارة ذكية، ومنها الخدمات العامة والثقافية.

والعلاقة بين المدينة الذكية ومواطنيها هي أكبر ما يميزها عن المدينه التقليدية، فالخدمات التي تعززها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدن التقليدية، لا تستطيع الاستجابة للظروف الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية المتغيرة بالطريقة التي تستطيعها المدن الذكية.

وبالتالي تركز المدينه الذكية في المقام الأول على الانسان، وتعتمد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور العمراني المستمر، وتراعي على الدوام الاستدامة البيئية والاقتصادية[1].

ولا يكفي وجود بلديات ذكية في مدن تقليدية،لأن خداماتها ستكون قاصرة على تلك الخدمات المألوفة أنها من صميم مهام البلدية كاستخراج الوثائق، وإقامة المشاريع، والتعامل مع المواطن لتلبية انشغالاته، والتكفل بحاجاته اليومية . فتحتى لو تم تقديم هذه الخدامات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تبقى باقي المرافق (صحية تعليمية ثقافية)، والهياكل والبنية التحتية من طرق، جسور، مطارات، وموانى، وقنوات الصرف الصحي، وإمدادات الماء، والغاز، والكهرباء، والهاتف، والإنارة العمومية خارج السيطرة، لكن كل ذلك يمكن التحكم فيه داخل المدن الذكية من طرف البلدية الذكية.

احتضنت الجزائر قمة المن الذكية العالمية للاستثمار والتكنولوجيا لعام 2018 بالمركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة مابين 27 الى 28 جوان تحت رعاية مشروع الجزائر مدينة ذكية الذي أطلقه رئيس

[1] /صدام محمد الخمايسة، مرجع سابق، ص-ص 382،383.

الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة- رحمه الله- أنذاك وجمعت تلك القمة أكثر من 4 ألاف مشارك و 150 خبيرا دوليا من بينهم شخصيات عالمية في مجال التكنولوجيا، التمويل والصناعة وتمحور جدول أعمالها حول دور الحكومة في تشجيع التقنيات الجديدة والمدن الذكية وكذا التحديات والأهداف المنشودة من إنشاء المدن الذكية[1].

الفرع الثاني: تحدي القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري

تخوض كل الدول ومنها الجزائر معركة حاسمة لمحاربة البيروقراطية والفساد من خلال التوسع في استخدام التكنولوجيا، ذلك أن رقمنة المعاملات تقمع الفساد وتتمكن من تقويضه، ولا يضطر بموجبها المواطن او أصحاب الأعمال إلى التعامل بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات الذين يعطلون مسيرة العمل ويرفضون إنهاء الخدمات قبل تلقي رشاوى أو ما يصطلح عليه بالإكراميات أو الهدايا.

وعليه سوف نتطرق الى تعريف البيروقراطية وكيفية تجنبها من خلال عمل البلدية الذكية (أولا)، ثم الى تعريف الفساد الإداري وكيفية تجنبه من خلال عمل البلدية الذكية(ثانيا).

أولا: تعريف البيروقراطية وكيفية تجنبها من خلال عمل البلدية الذكية

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن دور البيروقراطية السلبي في التنمية وأصبحت عرضة للهجوم والحملات المنسقة من طرق الصحافة ورجال السلطة في كل مكان. وقد برز هذا بوضوح في الاتحاد السوفياتي الذي أعلن أنه

[1] /صباح بلقيدوم، حياة مامن، المدينة الذكية... أفاق جزائرية بخطى عالمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، ص8-بتصرف-

يبحث حاليا عن16 مليون وظيفة مناسبة للبروقراطيين السوفياتين بحيث يتحولون الى قوة عمل منتجة بعد أن اصبحوا قوة طفيلية عالة على خزينة الدولة السوفياتية. ونفس الظاهرة نلاحظها في الصين ويوغوسلافيا والجزائر حيث تشتكي المؤسسات الوطنية من تضخم الوظائف الحكومية وقلة المردودية وانعدام الفعالية في التسيير[1].

وعليه سوف نتطرق في هذا الصدد الى تعريف البيروقراطية (أ)، الى كيفية تجنبها من خلال عمل البلدية الذكية (ب).

أ-تعريف البيروقراطية

ان المفهوم اللغوي لكلمة بيروقراطيةBureaucracy ينحدر من كلمتين الاولىcracy وتعني حكم والثانيةbureau وتعني مكتب فيصبح المعنى اللغوي للبيروقراطية هو حكم المكتب. ويربط هذا المصطلح بالمكاتب الإدارية وما يرافقها من سلطة وهيبة، والمعنى السائد للبيروقراطية يشير الى إساءة استعمال السلطة والتمسك بحرفية الإجراءات والمماطلة في انجاز الاعمال. ولكن ماكس فيبر الذي كان أول من حدد مفهوم التنظيم البيروقراطي يعده أفضل اشكال التنظيم ولا ينطوي على معاني سلبية.

إلا أن فيبر قدم انموذجا مثاليا IdealType تجريديا وليس انموذجا إداريا واقعيا، لا يصف جهازا إداريا بعينه. وقد عرف فيبر التنظيم البيرو قراطي بأنه انموذجا من الهيمنة الشرعية العقلانية تبنى فيه السلطة على أساس قانوني يحدد بشكل مجرد وموضوعي وعلمي أساليب ممارستها بطريقة تلغي الولاءات الشخصية ويجعل السلطة ممارسة لصلاحية مثبتة قانونا، والطاعة في تنفيذ

[1] /عمار بوحوش: أستاذ ورئيس المجلس العلمي، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، البيروقراطية في النظرية والتطبيق,بدون معلومات عن مجلة النشر وسنة النشر،ص73.

الأوامر لا تعود الى شخص الرئيس الإداري إنما تعود الى اللوائح القانونية التي تستند اليها سلطاته[1].

ب-كيفية تجنب البيروقراطية من خلال عمل البلدية الذكية

الحكومة الالكترونية تقلل الإجراءات البيروقراطية من خلال العمل 365× 24×7أي الحكومة الالكترونية تعمل 7 أيام في الأسبوع دون عطلات أو إجازات لمدة 14 ساعة في اليوم وعلى مدار 365 يوم في السنة.

وعن طريق الحكومة الالكترونية يمكن القضاء على البيروقراطية، وعن طريق الحكومة الالكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات، بل وبخطوة واحدة تتم عن طريق الدخول على الخط مع الحكومة عبر شبكة المعلومات يمكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة توفيرا للوقت والجهد. وهذا يؤدي الى تقليص النفقات، خاصة فيما يتعلق بأماكن الإدارات وأعداد العاملين.

كما أنها تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمارات حيث تمثل الحكومة الالكترونية واحدا من أهم العناصر المهيأة للمناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات لأنها توفر الشفافية الوضوح وقلة الفساد وتبسيط الإجراءات التي تسهل أداء الشركات الأجنبية بسبب انخفاض كلفة الخدمات المقدمة لها.

إضافة الى أن التعامل الضريبي السهل وإجراءات الاستيراد والتصدير وسداد المبالغ المترتبة بذمة الأطراف المعنية. ويمكن في نظام الإدارة الالكترونية لموظف واحد إنهاء المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمات لصاحبها دون

[1] /م.م. عبد الستار ابراهيم دهام، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الاداري المعاصر: إطار نظري، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني،2008، ص-ص6،5.

الرجوع الى رؤسائه أو رفاقه في العمل. وذلك بالرجوع لقاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسه[1].

فإذا كانت الحكومة الالكترونية تجنب الدولة، والمتعاملين، والمواطنين البيروقراطية فإن الحكومة الذكية بما فيها البلدية الذكية في منأى عن البيروقراطية، لأن جل معاملاتها عبارة عن خدمات تتم عبر تطبيقات ذكية لا تحتاج الى موظفين، ولا إجراءات إدارية معقدة، فالمواطن أو المتعامل ليس بحاجة للتنقل الى البلدية، والتعامل مع موظفيها، والتنقل بين مكاتبها، والاصطدام بالإجراءات البيروقراطية التي تتطلبها تنفيذ الخدمات بشكل مباشر.

ثانيا: تعريف الفساد الإداري وكيفية تجنبه من خلال عمل البلدية الذكية

يأخذ الفساد أوجها عدة ويمس كل المجالات المتعلقة بكيان الدولة وحياة الأفراد فهو لا يخص مجتمعا بعينة أو دولة بذاتها بل هو افة إنسانية قديمة تتجدد مع كل حضارة وتصطبغ بكل تطور. وما يهمنا نحن هو الفساد الإداري الذي سنقوم بتعريفه (أ) وكيفية تجنبه(ب).

أ-تعريف الفساد الإداري[2]: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

[1] /سعد عباس حمزة الخفاجي، الحكومة الالكترونية، الابعاد النظرية واليات التطبيق، دراسة تطبيقية حول استخدام الحكومة الالكترونية في معمل سمنت كركوك،،بدون دار نشرر أو سنة نشر،ص22.

[2] /نور طاهر الأقرع، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري، منشور على aman-palestine.org، بتاريخ 17 أغسطس2013، بدون ترقيم للصفحات، تاريخ الاطلاع يوم 26 ماي2022 على الساعة: 19:35.

ويقسم الشميمري[1] الفساد الإداري الى أربع مجموعات، وهي:

1- الانحرافات التنظيمية، ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، ومن أهمها:

- عدم احترام العمل، ومن صور ذلك: التأخر في الحضور صباحا-الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي- النظر الى الزمن المتبقي من العمل بدون النظر مقدار وإنتاجيته -قراءة الجرائد واستقبال الزوار- التنقل من مكتب على اخر.

- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه، ومن صور ذلك: رفض الموظف أداء العمل المكلف به-عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح- التأخير في أداء العمل.

- التراخي، ومن صور ذلك: الكسل-الرغبة في الحصول على أكبرأجر مقابل أقل جهد- تنفيذ الحد الأدنى من العمل.

- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، ومن صور ذلك: العدوانية نحوى الرئيس-عدم إطاعة أوامرالرئيس-البحث عن المنافذ والأعذار لعدم تنفيذ أوامر الرئيس.

- السلبية، ومن صور ذلك اللامبالاة- عدم ابداء الراي- عدم الميل الى التجديد والتطوير والابتكار- العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات- الانعزالية-عدم الرغبة في التعاون- عدم تشجيع العمل الجماعي- تجنب الاتصال بالافراد.

[1]/ أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، مظاهر الإنحراف الوظيفي، مجلة التدريب والتقنية ، العدد 57، 2003، ص-ص 26-28.

– عدم المسؤولية، ومن صور ذلك: تحويل الأوراق من مستوى إداري إلى اخر– التهرب من الامضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.

– إفشاء أسرار العمل.

2 –الانحرافات السلوكية، ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، ومن أهمها:

–عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، ومن صور ذلك: ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية.

–سوء استعمال السلطة، ومن صور ذلك: كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم.

–المحسوبية، ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يوثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج.

–الوساطة، فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح.

3– الانحرافات المالية، ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

–مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها اخل المنظمة.

– فرض المغارم، وتعني قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة

البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الاعمال الرسمية المخصصة لهم.

– الاسراف في استخدام المال لعام، ومن صوره: تبديد الأموال العامة في الانفاق على الأبنية والأثاث– المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية–إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي .

4–الانحرافات الجنائية، ومن أكثرها مايلي:

- الرشوه
- –اختلاس المال العام
- التزوير

ب–كيفية تجنب الفساد الإداري من خلال عمل البلدية الذكية

ان استخدام نظم الرقابة الالكترونية لمراقبة أداء الموظف، هو توجه إداري عرف زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، لسببين رئيسيين[1]:

التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تجعل من عملية الرقابة الالكترونية سهلة وسريعة، وأيضا بسبب القلق المتزايد من المسؤولين والرأي العام، والتوجهات المناهضة داخل مكونات المجتمع المدني والإعلام، تجاه تفشي ظاهرة الفساد الإداري.

[1]/ Michael J, Smith and Benjamin C.Amick, »Electronic Monitoring at the wrkplace :Implications For Employee Control and Job Stress »,Book :Job Conrol and Worker Health, New Jersey :John Wilay&Sons Ltd,1989.p275.

هذه الظاهرة التي تطورت أدواتها ومظاهرها، فأثرت بشكل سلبي كبير على أداء المنظمات، وتحقيق الأهداف، وتسببت في هدر الأموال.

فأمام عدم نجاعة الاليات التقليدية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، وفي مقابل تفشي هذه الظاهرة وحتى تطورها، كان البحث في تطبيق وممارسة الرقابة الالكترونية، على الأموال الإدارية والخدمات الالكترونية حتميه- واذا ما دققنا- تفرضها العديد من المعطيات والمستجدات الفرعية الأخرى المتعلقة بالفساد الإداري، وليس تحدياته التقليدية فقط.

لكن بشكل عام فإن عملية تطبيق الرقابة الالكترونية، والتي تتميز بكونها عملية شاملة، تفرض الرقابة الالكترونية كالية أساسية في مجابهة هذه الظاهرة ويمكن أن يتجلى ذلك من خلال مايلي[1]:

- تمارس الرقابة الالكترونية على الاعمال الإدارية في الوقت الحقيقي، فغالبا ما يملك المشرف على على الاعمال الإدارية، أو الهيئات الإدارية المكلفة بالرقابة، إمكانية الولوج لنظام العمل الالكتروني، لمراقبة نسبة الإنجاز أو عدد المعاملات التي تم مراجعتها، أو الحسابات الالكترونية النشطة الخاصة بالموظفين أو تلك التي تكون غير نشطة، مما يعني إمكانية رصد التقصير، التهاون وتعطيل الخدمات... مما لا يترك مجالا للقائم على الخدمة في التعسف في استخدام السلطة الإدارية للمنصب الوظيفي، وباقي مظاهر الفساد الإداري كالابتزاز والرشوة.

[1] /حسين ناجي، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مذكرة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص:سياسات عامة وغدارية محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص66.

- في بعض النظم الرقابية يمكن برجة رقابة الكترونية قبلية والية يتم وضع تقنيات برمجة تنبه المشرف في حال ولوج أحد الموظفين لبيانات حساسة، أو جعل الأعمال الإدارية تمر على هيئة رقابية إلكترونية قبل أن اصبح نافذة. وفي كثير من الأحيان عند عملية التوظيف يتم طلب العديد من المعلومات والتي يمكن ىأن يتم ىعن طريقها عمل ملف الكتروني لطالب العمل، مثل رقم الضمان الاجتماعي، تاريخه المهني، وأرقام اتصلاته عن الطوارئ... وحتى إخضاعه لاختبارات في مهاراته التقنية، وفق نماذج اختبارات يمكن قياسها كميا، وجمع معلومات كثيرة عن طالب العمل بتحرية ميدانية، والتي يسهل تقييمها، ووفقا لتلك الاختبارات، يمكن إجراء قرارات إدارية كالتوظيف، أو التوجيه لمصالح معينة، أو إخضاعه لتربص خاص او فترة تدريب محددة أو تكوين معين...، كل هذا من شأنه أن يحافظ على موارد المنظمة وسير عملها، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية دون محسوبية أو محاباة، وإرساء مفهوم الرجل المناسب في المكان المناسب.

- نظم الرقابة الالكترونية تعتمد على وسائل تقنية تقدم معلومات كافية وسريعة عن الأداء الفعلي للأفراد والمنظمة على حد سواء، مما يعني سهولة تحديد المسؤولية، والقضاء على مظاهر الاتكالية ومقاومة التعاون بين العاملين في تقديم الخدمات وأداء الأعمال، وبالتالي يمكن متابعة ورصد نشاطات الموظفين، وتوجيههم بما يخدم أهداف المنظمة، والحفاظ على الكفاءات، مما يوفر جو عمل ملائم جدا يقلل كثيرا من الأجواء التي تساعد على انتشار الفساد الإداري.

- يمكن للرقابة الالكترونية أن تقدم معلومات مهمة من خلال تقارير مختصرة ودورية تقف على الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر،وكذا المخالفات والتنبيه بها مباشرة، وحتى اتخاذ إجراءات الية من قبيل الامن والحماية مثل حجب الموظف من الولوج لنظام المعلومات، بسبب مخالفة معينة.

- باعتبار الرقابة الالكترونية مراقبة مسبقة، وحتى مستمرة، فهي تحول دون الإهمال والسرقات والتبذير وسوء الاستخدام، وتساعد في الإجراءات التي تحافظ على موارد المنظمة، وكون الرقابة الالكترونية رقابة مستمرة وليست دورية، هذا يزيد فعاليتها بشكل كبير مقارنة مع الرقابة التقليدية اتجاه جميع مظاهر الفساد الإداري.

اذا كانت الإدارة الالكترونية، وهي غالبا إدارة حاسوب يديره موظف تحد بشكل كبير من الفساد الإداري عن طريق تفعيل أساليب الرقابة الالكترونية، فإن البلدية الذكية باعتبارها تطبيقات ذكية في أغلبها محملة على أجهزة ذكية كالهواتف الذكية مثلا، أبعد ما تكون عن إمكانية الفساد.

ذلك أن المتعامل مع التطبيق الذكي لا يواجه الممارسات التي قد يسلكها الموظف معه مخالفا مقتضيات العمل الإداري، والقيم، والأخلاق التي تقوم على مبادئ الحق، والعدل، والمساواة، والشفافية، والتعامل الحسن، واللائق مع المواطن طالب الخدمة.

وبالتالي فان ربط الخدمات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الإدارات العامة، ومنها البلديات بشكل يتجاوز العمل الالكتروني الذي وان قلل كثيرا من الفساد الإداري، إلا انه لم يقضي عليه، يبقى الخيار الأفضل والأرقى

لأنه يخلق مساحة كبيرة تمنع التصادم بين الموظف وطالب الخدمة مما يشل فرص الموظف في التعسف، أو الإهمال، أو المحسوبية والمحاباة في أداء واجباته الموكلة اليه، والتي حل التطبيق محله لإيصالها للمواطن، أو طالب الخدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل الى الإنجازات التي تم تجسيدها من خلال مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر الذي تبنته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والذي ركزت من خلاله على رقمنة سجلات الحالة المدنية واستخراج الوثائق البيومترية كبطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ثم رخصة السياقة من خلال المبحث الاول.

وانتقلنا بعدها الى التحديات التي واجهت الجزاير في تجسيد البلدية الالكترونية وستواجهها في تجسيد البلدية الذكية مستقبلا مثل البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وتاهيل العنصر البشري وكذا تجيسد المدن الذكية التي تعد من ابرز تجليات البلدية الذكية وتحديات أخرى تمثلت في القضاء على الفساد الإداري والبيرقراطية التي تراقف تقديم الخدمات للمواطنين والتي يمارسها الموظف في الإدارة العامة لاسباب مختلفة التي يمكن تجنبها بالتوجه نحوى تطبيق مشروع البلدية الذكية في المبحث الثاني.

خـــــــــــــاتمـــــــــــــــ

ـــــــة

خاتمة:

إن البلدية الذكية هي مرحلة متطورة جدا من استغلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل الإداري، وهي جزء من تحول الحكومة الالكترونية الى حكومة ذكية هدفها توفير الخدمات الحكومية على الأجهزة والهواتف المتحركة والذكية لمختلف شرائح المتعاملين، وتسهيل الوصول لتلك الخدمات متجاوزة حدود الزمان والمكان والموظف.

وتركز البلدية الذكية على نقطة جوهرية تتمثل في قيام البلدية بالوصول الى المواطنين والمتعاملين، وليس العكس، ويتم ذلك من خلال هواتفهم الذكية، ومختلف الأجهزة والقنوات الذكية الأخرى، فهي بلدية متنقلة، جوالة ومبدعة،

تمضي للإمام وتكسر الـروتين، وتتحـرر مـن سـلطة المقـر والموظـف، وتسـكن هـاتف المـواطن وجيبـه، تحـدث ثـورة فـي العمـل الإداري التقليـدي وحتـى الالكتروني، تسعد المواطن وتعيد له اعتبـاره كانسـان فتحـرره مـن البيروقراطيـة، وتبعده عن مظاهر الفسـاد، وتجنبـه طـوابير الانتظـار وإضـاعة الوقـت، وسـوء معاملة الموظفين. وهي لاشك بلديـة المسـتقبل بـلا منـازع، تسـهل حيـاه النـاس وتحقق لهم السعادة.

ومن خلال الدراسة لهذا الموضوع الجديـد المتمثـل فـي البلديـة الذكيـة بـين ضرورة الانتقال وتحديات التجسيد توصلنا الى النتائج التالية:

1- البلدية الذكية مفهوم متطور يعتمـد علـى الأجهـزة والهواتـف الذكيـة المتصلة بشبكة ىالانترنت.

2- البلدية الذكية لا تلغي البلدية الالكترونية التي تبقـى قائمـة لتقـديم تلـك الخدمات التي لا تقبل طبيعتها ان تقدم عن طريق تطبيقات ذكية.

3- البلدية الذكية تقـوم علـى نفـس البنيـة التحتيـة للبلديـة الالكترونيـة والمتمثلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الدولة.

4- البلدية الذكية لا تلغي الموظفين وإنمـا تقلـل عـددهم ومهـامهم بحيـث تحتاج الى موظـف مبـدع وصـاحب مهـارة وتخصـص فـي تصـميم التطبيقـات والبرمجة، عكس البلدية الالكترونية التي تحتاج الى مـوظفين عـارفين فقـط بمبـادئ الاعلام الالي لتسيير الحواسيب الموضوعة قيد الخدمة.

5- مهام البلدية الذكية مهام راقية وإنسانية تتمحـور علـى رضـا المـواطن واسعاده في نقطة تواجده ترافقه مرافقتة لهاتفـه الـذكي، عكـس البلديـة الالكترونيـة التي هي بلدية الحاسوب التي خدمت الموظف أكثر من خدمتها للمواطن.

6- الجزائر لازالت في المرحلة الأولى من تطبيق مشروع البلدية الذكية الذي تمحور جله حول رقمنة الحالة المدنية والوثائق البيومترية.

7- ورغم انتشار الهواتف الذكية في المجتمع الجزائري واتصال المواطن الجزائري بخدمة الانترنت لازال الوقت مبكرا لدخول الجزائر مرحلة البلدية الذكية بسبب ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وعدم تغطيتها لكل القطر الوطني لشساعته جغرافيا.

8-البلدية الذكية هي بلدية أبعد ماتكون عن الممارسات السلبية التي يرتكبها الموظف مع المواطن مثل الفساد الإداري والبيروقراطية لانعدام الاحتكاك والمواجهة بين مقدم الخدمة وطالبها وعدم تواجدهم في نفس المكان.

وبعد عرضنا لنتائج الدراسة ارتأينا أن نقدم التوصيات التالية:

1-الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لأنها أساس النجاح لكل من البلدية الالكترونية والبلدية الذكية.

2-تسطير برنامج سياسي قوي محدد الأهداف بناءا على دراسات ميدانية تحدد فيها النقائص والطموحات لتجسيد الحكومة الذكية بناءا على التجارب العربية والعالمية الرائدة في هذا المجال.

3-وضع شبكة اتصال بين البلديات هدفها التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات العلمية والعملية وخلق فرص التعاون بينها لتطوير التنمية المحلية.

4- تعميم ربط جميع البلديات بشبكات الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الاتصال وذلك يعود بالفائدة على تحسين نوعية الخدمات و جاهزية تقديمها للمواطن على مدار الساعة.

-خفض تكلفة الاشـــتراك فـــي خـــدمات الانترنـــت للمـــواطن لمســـاعدته علـــى الاستغلال الأمثل للتحول الحاصل في مؤسسات الدولة والاستفادة منه .

5-توجيه الاعـــلام لتـــرويج مشـــروع البلديـــة الذكيـــة لـــدى المـــواطن وكـــذا الموظفين لخلق الأرضية النفسية والمعرفية بهذا المشروع لإنجاحه مستقبلا.

6-غرس فكرة أن البلدية الذكيـــة خاصـــة والعمـــل الإداري الالكترونـــي عامـــة لا يلغي العنصر البشري إنما يلغي جهده العضلي ويبقي علـــى جهـــده الفكـــري القـــائم على العلم والمعرفة.

7-الاهتمام بالعنصر البشري من خلال برامج التكوين والتدريب المكثفة والمستمرة باعتباره الأداة الفعالة في البنية التحتية لمشروع البلدية الذكية وراس المال الذي لا ينفذ للأمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر

أ- النصوص التشريعية

1- الدستور:

1-الدستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96-438 المؤرخ في: 07-12- 1996، المتعلق بنص الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج.ر عدد 76، المؤرخة في: 08-12-1996. المعدل والمتمم: بالمرسوم الرئاسي رقم: 08-357 المؤرخ في 08-11-2008، ج.ر عدد 62، المؤرخة في 09-11-2008،

وبالقانون رقم: 16-01 المؤرخ في: 06-03-2016، المتعلق بمشروع تعديل دستور، ج.ر عدد 14 المؤرخة في: 07-03-2016.

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بتاريخ 15 جمادى الاولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر سنة2020، الجريدة الرسمية، العدد 82.

2-الأوامـــــر:

1. الأمر رقـم 07/97 المـؤرخ فـي 06 مـارس 1997 المعـدل والمـتمم يتشـكل المجلس الشعبي البلدي.

2. لأمر رقم 13/21 المؤرخ فـي 22 محـرم عـام 1443 ه الموافـق ل 31 غشـت سنة 2021 يعدل ويتمم بعض أحكم القانون رقـم 10/11 المـؤرخ فـي 20 رجـب عام1432 الموافق 22 يونيو سـنة 2011 والمتعلـق بالبلديـة، الصـادر بالجريـدة الرسمية، العدد 67.

3. الامر رقم 20/70 المـؤرخ فـي 13 ذي الحجـة عـام1389الموافـق ل19فبرايـر سنة 1970 يتعلق بالحالـة المدنيـة، المعـدل بالقـانون رقـم 08/14 مـؤرخ فـي 13شـوال عـام1435 الموافـق ل 09 غشـت سـنة 2014 يعـدل ويـتمم الامـر 20/70، الجريدة الرسمية، العدد 49 لسنة 2014.

3-القوانين:

1. القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر عدد 44، المؤرخة في 17 يونيو1998.

2. القانون رقم 04/09 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق ل05 غشت سنة2009 الاعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية، العدد 47

3. القانون10/11 المؤرخ في يونيو2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37.

4. القانون 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006.

5. القانون 01/12 المتعلق بالانتخابات

6.القانون 04/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06.

7.القانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24، المتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 2014/03/23.

5-المراسم الرئاسية:

1.المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

2.المرسوم الرئاسي رقم 143/17 المؤرخ في 21 رجب عام 1438 الموافق ل 18 أفريل 2017، المتعلق بتحديد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها، الجريدة الرسمية، العدد 25 الصادر بتاريخ 19 أفريل 2017.

6-المراسيم التشريعية:

1-المرسوم التشريعي 94-07 المؤرخ في 18-05-1994، المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وبممارسة مهنة المهندس المعماري، ج ر عدد 32 المؤرخة في 07-06-1994 المعدل والمتمم.

7-المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم التنفيذي 91-254 المؤرخ في 1991/07/27المتضمن كيفية إعداد شهادة الحيازة وتسليمها، ج ر عدد 36 المؤرخة في 31 يوليو 1991.

2- المرسوم التنفيذي 91-177المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر عدد 26، المعدل والمتمم.

3- المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية – الجريدة الرسمية – العدد 41 سنة 2015.

8-القرارات والمناشير:

1- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433ه الموافق ل 26 ديسمبر سنة2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري.

2- المنشور رقم 02 المؤرخ في 21 مارس 2018، المتضمن تأطير مسار الشباك الالكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله.

3- المنشور الوزاري رقم 06 المؤرخ في 05نوفمبر 2018، المتضمن الترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية.

ثانيا:قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1-قائمـــةالكتـــب:

1-أحمد محمد غنيم، الادارة الالكترونية أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004.

2- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري و الادارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1978.

3-حسين محمد حسين، الأدارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011.

4-خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، نشر مشترك بيروت باريس، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات 1981.

5- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الاداري: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، 1996

6- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر 1996.

7- صبحي محرم، نظام الحكم المحلي، بحث منشور بسلسلة المنظمة العربية للعلوم الادارية، القاهرة، مصر، 1969.

8-صدام محمد الخمايسة، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الالكترونية، قنديل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى،أب/أغسطس2017.

9- صدام محمد طالب الخمايسة، الحكومة اللذكية ما بعد الحكومة الالكترونية، قنديل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى: اب/أغسطس 2017م-1439ه.

10- عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1973.

11- عبد الرزاق الشيخلي، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الاردن 2001.

12- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الكتب القانونية، مصر،2007.

13- عزت حافظ الأيوبي، مبادئ في نظم الادارة المحلية، دار الطلبة العرب، بيروت، لبنان، بدون طبعه وسنة النشر.

14- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الاولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر2012.

15- عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية وتطبيقاته في النظام الاداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

16- فهد بن ناصر، لالحكومة الذكية، التلبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية، الطبعة الثالثة، العبيكان للنشر، الرياض 2016.

17- محمد الصغير بعلي، القانون الاداري التنظيم الاداري، دار النشر والتوزيع، الجزاير 2002.

18- مسعود شيهوب، أسس الادارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1986.

19- مصطفي يوسف كافي،الإدارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سنة الطبع .2011.

20- نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.

21- نبرص محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجامعة الجديدة، مصر، 2018.

2- الرسائل الجامعية:

I- الرسائل الدكتوراه:

1- مشري محمد الناصر، سبل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية –دراسة عدد من المؤسات في الشرق- رسالة دكتواه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1- الموسم الجامعي 2017/2016 .

2- II - رسائل الماجيستر:

1- إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص: تنظيم إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الوادي، 2014/2013.

2- خيرة مقطف، تطبيق نظام اللامركزية في الجزائر من 1967 الى يومنا، دراسة نظرية تحليلية، مذرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر 2002/2001.

3- رمضان تيسمبال، استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر وهم أم حقيقة، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2009.

4- سوزان عوني عبد الله القواسمي ، أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة أداء العاملين، رسالة ماجستير في تخصص الأعمال الالكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، حزيران/2015.

3-III- مذكرات الماستر:

01- خديجة معجوط، كمال لعفر، ياسين الزروقي، لحبيب الفرملي، حسن أيت سعيد، ربيع التازي، الادارة الالكترونية ومبادئ الحكامة الجيدة، مذكرة ماستر، تخصص التشريع ومنازعات المعلوميات و الاتصالات الرقمية، 2018/2017.

02-فرورة فهيمة ، حفير ليدية ، المتطلبات الأساسيىة لسير المرافق العامة الالكترونية، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، قسم القانون العام ، جامعة عبد الرحمان، بجاية، تلريخ المناقشة 2020/2019.

3- المقـــالات العلمية:

1- أمال بوقاسم التحول الالكتروني كخيار استراتيجي وضرورة لاصلاح الادارة الجزائرية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، جامعة الجزائر3، الجزائر.

2- خالد قاشي، لواج منير، وجبلي حسيبة، استراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 فجوة النظرية و التطبيق، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات، العدد الرابع،

3- داغر محمود محمد وعلي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2010 العدد 51، 2010.

4- الشيكر أيوب، الادارة الالكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08 ، العدد01 (2019) ،

5- صفية مصطفى، أحمد علماوي، البلدية الذكية ضرورة لتقديم خدمة عمومية متميزة في زمن الرقمنة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد11، العدد02، تاريخ النشر 2020/10/25.

6- فؤاد العطار، نظرية اللامركزية الاقليمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، 1966.

7- لخضر مرغاد، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد07، 2005.

8- م.م. عبد الستار ابراهيم دهام ، التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الاداري المعاصر: إطار نظري، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني ،2008.

9- محسن الندوي، «أهمية الادارة الالكترونية في عصر العولمة» مجلة شؤون استراتيجية، مطبعة الخليج العربي تطوان، العدد 4نوفمبر 2011.

10-محمد عبد الله العربي، دور الادارة المحلية في تنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، مجلة العلوم الادارية، العدد (01)، الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية، مصر، 1967 .

11-محمود هاني دلول، كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة– مجلة إقتصاد المال والأعمالJFBE، المجلد 03 ، العدد رقم 03، الشهر أكتوبر ، السنة 2019.

12-هواري عامر، دغرير فتحي ، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2017–

2019 ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد01، تاريخ النشر: 2021/06/07.

13-سارة مروان، مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري، مجلة قضايا معرفية، المجلد02، العدد 01، لشهر مارس 2022.

14-علال طحطاح، السجل الالي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني ومعوقاته، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،

4- المداخلات:

1- بوقلقول الهادي، مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر،طموحات كبيرة وانجازات متواضعة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر – دراسة تجارب بعض الدول – المنظم من قبل مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، يومي 13و14 ماي 2013.

2- عبد الفتاح أحمد نصر الله، زكي عبد المعطي أبو زيادة، دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: «نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين»، 2019.

3- مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للبلدية الجزائرية لما بعد الاستقلال نشرت بتاريخ 18كانون/يناير2017

4- مريم محمد عيسى العبار، علي حسن الجوي، استراتيجية الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بدولة الامارات العربية المتحدة، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

03- المواقع الالكترونية:

1- www.egovconcepts.com https
2- //NewsPapers:https:
3- //www.albayan.ae::htts
4- :ahmed.kau.edu.sa. w://https

5- //www.francophoniedjerba2022
6- www.egovconcepts.com
7- dz.cov.https//www.interieur
8- www. Escwa. or. Un
9- www.interieur.cov.dz
10- https // arabicprogrammer.com

ب-المراجع باللغة الأجنبية

I-Ouvrages:

1- Jean Rivero، Doit Adminstratif، Dalloz، Paris 1965، p280.
2- M aurice Hauriou précis de droit administratif Paris 1937.
3- Marcel Waline,Droit Administratif,Dalloz,pparis,1968,
4- MichaelJ, Smith and Benjamin C.Amick, »Electronic Monitoring at the wrkplace :Implications For Employee Control and Job Stress »,Book :Job Conrol and Worker Health, New Jersey :John Wilay&Sons Ltd,1989.p275

فهرس المحتويات

فهــرس المحتويــات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة..... 1

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للبلدية الذكية

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبلدية الذكية **11**

المبحث الأول: المفهوم الكلاسيكي للبلدية **13**

المطلب الأول: تعريف البلدية وخصائصها..... 13

الفرع الأول: تعريف البلدية 14

الفرع الثاني: خصائص البلدية 20

المطلب الثاني: هيئات البلدية الكلاسيكية 25

الفرع الاول: المجلس الشعبي البلدي..... 26

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي 37

المبحث الثاني: مفهوم البلدية الذكية **45**

المطلب الأول: تعريف البلدية الذكية وخصائصها 45

الفرع الأول: تعريف البلدية الذكية..... 46

الفرع الثاني: خصائص البلدية الذكية 55

المطلب الثاني: نشأة البلدية الذكية وأهدافها..... 58

الفرع الأول: نشأة البلدية الذكية 58

الفرع الثاني: أهداف البلدية الذكية 69

خلاصة الفصل الأول:..... **72**

الفصل الثاني: واقع وتحديات البلدية الذكية في الجزائر..... 74
المبحث الأول: واقع تجسيد البلدية الذكية في الجزائر 77
المطلب الأول: رقمنة سجلات الحالة المدنية 78
الفرع الأول: الشباك الالكتروني..... 78
الفرع الثاني: السجل الالكتروني..... 81
المطلب الثاني: الوثائق البيومترية 85
الفرع الأول: جواز السفر والبطاقة التعريفية البيومترية..... 86
الفرع الثاني: رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية 91
المبحث الثاني: تحديات تجسيد البلدية الذكية في الجزائر 95
المطلب الأول: توفير البنية التحتية وتأهيل العنصر البشري 96
الفرع الأول: توفير البنية التحتية 97
الفرع الثاني: تأهيل العنصر البشري.....112
المطلب الثاني: التحديات الخدماتية المتعددة.....119
الفرع الأول: تحدي المدينة الذكية 119
الفرع الثاني: تحدي القضاء على البيروقراطية والفساد الاداري.....123
خلاصة الفصل الثاني: 133
خاتمة:..... 135
قائمة المصادر والمراجع:.....139
فهرس المحتويات:.....149